الجامعة الافتراضية السورية
SYRIAN VIRTUAL UNIVERSITY

المالية العامة

د.محمود زنبوعة
د.علي كنعان

CC BY ND

ISSN: 2617-989X

Books & Refrences

المالية العامة

د.محمود زنبوعة - د.علي كنعان

من منشورات الجامعة الافتراضية السورية

الجمهورية العربية السورية ٢٠٢٠

هذا الكتاب منشور تحت رخصة المشاع المبدع – النسب للمؤلف – حظر الاشتقاق (CC– BY– ND 4.0)

https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode.ar

يحق للمستخدم بموجب هذه الرخصة نسخ هذا الكتاب ومشاركته وإعادة نشره أو توزيعه بأية صيغة وبأية وسيلة للنشر ولأية غاية تجارية أو غير تجارية، وذلك شريطة عدم التعديل على الكتاب وعدم الاشتقاق منه وعلى أن ينسب للمؤلف الأصلي على الشكل التالي حصراً :

د.محمود زنبوعة - د.علي كنعان، الإجازة في العلوم الإدارية، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٢٠

متوفر للتحميل من موسوعة الجامعة https://pedia.svuonline.org/

Public Finance

Mahmoud Zanboua - Ali Kanaan

Publications of the Syrian Virtual University (SVU)

Syrian Arab Republic, 2020

Published under the license:

Creative Commons Attributions- NoDerivatives 4.0

International (CC-BY-ND 4.0)

https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode

Available for download at: https://pedia.svuonline.org/

الفهرس

تمهيد ١

الفصل الأول: المدخل إلى المالية العامة ٣

تمهيد:..... ٤

١-١- مفهوم المال:..... ٤

١-٢- مفهوم علم المالية العامة وخصائصه:..... ٦

١-٣- علاقة علم المالية العامة بالعلوم الأخرى: ٨

١-٤- أهداف المالية العامة: ١١

١-٥- وظائف المالية العامة:..... ١٢

١-٥-١- وظيفة التخصيص (الاستخدام الكفء للموارد).....١٣

١-٥-٢- وظيفة التوزيع وإعادة التوزيع: ١٤

١-٥-٣- وظيفة التحفيز الاقتصادي:..... ١٥

المراجع: ١٨

أسئلة الفصل الاول: ١٩

الفصل الثاني: جوهر وطبيعة النفقات العامة ٢٢

تمهيد:.....٢٣

٢-١- مفهوم وخصائص النفقة العامة:.....٢٣

٢-٢- أهداف الإنفاق العام: ٢٦

٢-٣- تبويب النفقات العامة: ٢٨

٢-٣-١- التقسيم الوظيفي: ٢٩

٢-٣-٢- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:..... ٣١

٢-٣-٣- النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية:..... ٣٤

المراجع: ٣٦
أسئلة الفصل الثاني: ٣٧
الفصل الثالث: آثار الإنفاق العام ٣٩
تمهيد: ٤٢
٣-١- ظاهرة تزايد النفقات العامة: ٤٢
٣-١-١- الزيادة الظاهرية للنفقات العامة: ٤٣
٣-١-٢- الزيادة الحقيقية في النفقات العامة: ٤٤
٣-٢- آثار النفقات العامة: ٥١
٣-٢-١- آثار النفقات العامة في الاستهلاك: ٥٢
٣-٢-٢- أثر النفقات العامة في الإنتاج: ٥٤
٣-٢-٣- أثر النفقات العامة في الادخار والاستثمار: ٥٦
المراجع: ٥٩
أسئلة الفصل الثالث: ٦٠
الفصل الرابع الضرائب والرسوم ٦٣
تمهيد: ٦٤
٤-١- الرسوم Tax Fees: ٦٥
٤-١-١- مفهوم وخصائص الرسم: ٦٥
٤-١-٢- آلية تحديد قيمة الرسم: ٦٨
٤-٢- الضرائب Taxes: ٦٩
٤-٢-١- مفهوم وخصائص الضريبة: ٧٠
٤-٢-٢- الأهداف العامة للضرائب: ٧٥

٤-٢-٣- الطبيعة القانونية للضريبة: ٧٦
٤-٢-٤- القواعد الأساسية للضريبة: ٧٨
المراجع: ٨٤
أسئلة الفصل الرابع: ٨٥
الفصل الخامس التنظيم الفني للضرائب ٨٧
تمهيد: ٨٨
٥-١- وعاء الضريبة Source Taxation ٨٨
٥-١-١- الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال: ٨٩
٥-١-٢- الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة: ٩٢
٥-١-٣- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة: ٩٤
المراجع: ١٠١
أسئلة الفصل الخامس: ١٠٢
الفصل السادس أنواع الضرائب ١٠٤
تمهيد ١٠٥
٦-١- أنواع الضرائب: ١٠٥
أولاً: الضرائب المباشرة: ١٠٥
٦-١-١- الضرائب على الدخل Income Taxes ١٠٥
٦-١-٢- الضرائب على الثروة Wealth Taxes ١١٤
ثانياً: الضرائب غير المباشرة: ١٢٢
٦-٢-١-الضرائب على الاستهلاك: ١٢٢
٦-٢-٢- الضرائب الجمركية Custom Tax: ١٢٦

٦-٢-٣- ضريبة القيمة المضافة: The Value Added Tax ١٣٠
المراجع: ١٣٨
أسئلة الفصل السادس:..... ١٣٩
الفصل السابع الصعوبات والمشاكل الضريبية ١٤٢
تمهيد:..... ١٤٣
٧-١- تحديد سعر الضريبة: (التحقق): ١٤٣
٧-٢- الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية:..... ١٤٥
٧-٢-١- الضرائب النسبية Proportional Tax ١٤٥
٧-٢-٢- الضرائب التصاعدية Progressive Tax ١٤٦
٧-٣- تحصيل الضريبة: ١٤٩
٧-٤- الازدواج الضريبي:Double Axation ١٥١
٧-٤-١- مفهوم الازدواج الضريبي: ١٥٢
٧-٤-٢- شروط الازدواج الضريبي: ١٥٣
٧-٤-٣- أنواع الازدواج الضريبي:..... ١٥٥
٧-٤-٤- تفادي الازدواج الضريبي: ١٥٧
٧-٥-التهرب الضريبي Tax Evasion ١٥٨
٧-٥-١- مفهوم وخصائص التهرب الضريبي: ١٥٩
٧-٥-٢- أسباب التهرب الضريبي: ١٦٠
٧-٥-٣- أنواع التهرب الضريبي:..... ١٦١
٧-٥-٤- مكافحة التهرب الضريبي: ١٦٣
٧-٥-٥- الاجراءات الرادعة للتهرب: ١٦٤

٧-٥-٦- آثار التهرب الضريبي: ١٦٥
المراجع: ١٦٦
أسئلة الفصل السابع: ١٦٧
الفصل الثامن الآثار الاقتصادية للضرائب ١٦٩
٨-١- الآثار الاقتصادية للضرائب: ١٧٠
٨-١-١- أثر الضريبة في الإنتاج: ١٧١
٨-١-٢- آثر الضريبة في الاستهلاك: ١٧٣
٨-١-٣- آثر الضريبة في الادخار والاستثمار: ١٧٥
٨-١-٤- آثر الضرائب في التضخم والركود الاقتصادي: ١٧٧
المراجع: ١٨١
أسئلة الفصل الثامن: ١٨٢
الفصل التاسع جوهر وطبيعة القروض العامة ١٨٥
تمهيد: ١٨٦
٩-١- مفهوم وخصائص القروض العامة: ١٨٧
٩-٢- أسباب اللجوء للقروض العامة: ١٨٨
٩-٣- أنواع القروض العامة: ١٩٠
٩-٣-١- القروض الاختيارية والقروض الإجبارية: ١٩٠
٩-٣-٢- القروض الداخلية والقروض الخارجية: ١٩٣
٩-٣-٣- القروض قصيرة الأجل والقروض طويلة الأجل: ١٩٦
٩-٤- إصدار القروض العامة: ١٩٨
٩-٤-١- تشريعات الإصدار: ١٩٩

٩-٤-٢- قيمة القرض العام:..... ٢٠٠
٩-٥- أنواع سندات القرض: ٢٠١
المراجع: ٢٠٤
أسئلة الفصل التاسع: ٢٠٥
الفصل العاشر آثار القروض العامة ٢٠٧
١٠-١- انقضاء القروض العامة: ٢٠٩
١٠-١-١- الوفاء بالقروض العامة: ٢٠٩
١٠-٢- تبديل القروض العامة Conversion: ٢١٠
١٠-٢-١- التبديل الاختياريFacultative Conversion: ٢١١
١٠-٢-٢- التبديل الإجباري Conversion Obligatoire: ٢١١
١٠-٢-٣- التبديل المتباين:..... ٢١١
١٠-٣- استهلاك القروض العامة: Amortization:..... ٢١٢
١٠-٤- الآثار الاقتصادية للقروض العامة: ٢١٢
١٠-٤-١- آثر القروض العامة في الاستهلاك الكلي: ٢١٢
١٠-٤-٢- أثر القروض العامة في الاستثمار: ٢١٤
١٠-٤-٣- أثر القروض في معالجة الركود والتضخم: ٢١٦
١٠-٥- الآثار الاجتماعية للقروض العامة:..... ٢١٨
١٠-٥-١- آثار القروض على الطبقات الاجتماعية: ٢١٨
١٠-٥-٢- آثار القروض في الأجيال: ٢٢٠
المراجع: ٢٢١
أسئلة الفصل العاشر: ٢٢٢

الفصل الحادي عشر الموازنة العامة للدولة ٢٢٤
تمهيد:..... ٢٢٥
١١-١- مفهوم الموازنة العامة: Budget: ٢٢٥
١١-٢- تطور فكرة الموازنة: ٢٣١
١١-٣- أهداف الموازنة العامة: ٢٣٣
١١-٤- الملامح الأساسية للموازنة: ٢٣٥
١١-٤-١- الملامح السياسية:..... ٢٣٥
١١-٤-٢- الملامح الاجتماعية:..... ٢٣٦
١١-٤-٣- الملامح الاقتصادية: ٢٣٧
١١-٥- الموازنة والحسابات المالية الأخرى: ٢٣٨
١١-٥-١- الموازنة العامة والميزانية العامة للدولة:..... ٢٣٨
١١-٥-٢- الموازنة العامة والموازنة النقدية: ٢٣٩
١١-٥-٣- الموازنة العامة والخطة الاقتصادية: ٢٤٠
١١-٥-٤- الموازنة العامة والحسابات القومية: ٢٤١
المراجع: ٢٤٣
أسئلة الفصل الحادي عشر: ٢٤٤
الفصل الثاني عشر التنظيم الفني للموازنة العامة للدولة ٢٤٦
تمهيد:..... ٢٤٧
١٢-١- مبدأ سنوية الموازنة: ٢٤٨
١٢-١-١- تحديد السنة المالية: ٢٤٩
١٢-١-٢- استثناءات مبدأ سنوية الموازنة:..... ٢٥٢

١٢-٢- مبدأ وحدة الموازنة: ٢٥٥
١٢-٢-١- استثناءات مبدأ وحدة الموازنة: ٢٥٧
١٢-٣- مبدأ الشمول: ٢٥٩
١٢-٤- مبدأ عدم تخصيص الإيرادات أو شيوع الموازنة: ٢٦٠
١٢-٥- مبدأ توازن الموازنة: ٢٦٢
المراجع: ٢٦٤
أسئلة الفصل الثاني عشر: ٢٦٥
المراجع ٢٦٨

تمهيد

قّدم العرب للحضارة الانسانية العديد من المساهمات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية استفادت منها الحضارة الأوربية عند بداية نهضتها في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، فعلى سبيل المثال تمت ترجمة كتاب الاحكام السلطانية للماوردي وهو كتاب في الادارة العامة لعدة لغات أوربية وتم تدريسه في الجامعات ، وتمت ترجمة كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف ، وهو أول كتاب مالية عامة في التاريخ إلى اللغات الأوربية ، واستفادت منه الممالك والحكومات الأوربية ، لأنه حدد الضرائب الزراعية ، وضريبة الرأس (الجزية) والضرائب الجمركية (المكس) والزكاة وغيرها.

واستناداً لكتاب الخراج تم تطوير الأنظمة الضريبية وظهرت النظريات الضريبية الأوربية وكان أولها:

كتاب جان بودان (الجمهورية) عام ١٥٧٦ الذي تحدث فيه عن بعض القضايا المالية وضرورة الاحتفاظ بأموال احتياطية للطوارئ، ودعا إلى تخفيض النفقات العامة.

كتاب مونتسكيو (روح القوانين) عام ١٧٤٨ حيث وضع فيه بعض التعريفات والقواعد الثابتة في المالية العامة.

كتاب آدم سميث (ثروة الأمم) عام ١٧٧٦ الذي ركز فيه على العديد من القضايا المالية – ايرادات الدولة ونفقاتها – وقواعد الضريبة، وكانت بمثابة نظرية مالية جديدة في الضرائب.

بدأت المالية العامة في التطور على أثر صدور وثيقة (إعلان الحقوق) التي أعلنها ملك بريطانيا وليم الثالث عام ١٦٢٨ وأعطت هذه الوثيقة للبرلمان الحق بمناقشة فرض الضرائب الجديدة أو زيادة الضرائب القائمة.

إن اعتماد الكلاسيك مبدأ حياد الضريبة وتخفيض الإنفاق العام إلى أدنى الحدود استند إلى دور الدولة غير التدخلية وكانت الدولة السائدة أيام الكلاسيك (الدولة

الحارسة) التي تعني بشؤون الأمن والدفاع والتربية والتعليم والقضاء وتحقيق العدالة والقيام بالخدمات العامة.

لقد أدت هذه المعتقدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لحصول الكساد الكبير عام ١٩٢٩ – ١٩٣٣ الأمر الذي أثبت قدم هذه النظرية وعدم قدرتها على إيجاد الحلول اللازمة للأزمات المالية والنقدية المتلاحقة.

على أثر الكساد الكبير ظهرت أفكار اللورد كينز في معالجة السلبيات المالية، فنادى في كتابه الشهير الذي نشر عام ١٩٣٦ (النظرية العامة في الفائدة والنقود والاستخدام) إلى ضرورة تدخل الدولة واعتمادها على زيادة الإنفاق العام كأداة مالية هامة للتدخل بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي.

عالجنا في هذا الكتاب:

– قضايا نظرية في المالية العامة (دورها ووظائفها وتطورها).

– قضايا الإنفاق العام وتطوره وعوامل زيادته والآثار الاقتصادية التي يؤدي إليها.

– قضايا الضرائب وخاصة وظائفها وتنظيمها والآثار الاقتصادية والاجتماعية لها كأداة مالية هامة في الاقتصاد الوطني.

– القروض العامة ودورها في تمويل الموازنة العامة وتنظيمها كأداة مالية هامة وضرورية للدولة والآثار الناجمة عنها.

– الموازنة العامة: تنظيمها وقواعدها ودورها الرقابي في الاقتصاد.

إن هذه الموضوعات التي عالجها الكتاب تعد مادة علمية للطلبة والدارسين والمهتمين والماليين والباحثين تساعدهم في ابحاثهم ودراساتهم، كما ويستفيد العاملون في الدوائر المالية الحكومية من الأفكار المطروحة. والله الموفق

25 جمادى الآخر ١٤٤١ الموافق ١٥ كانون الثاني ٢٠٢٠

المؤلف

الفصل الأول :المدخل إلى المالية العامة

عنوان الفصل: المدخل إلى المالية العامة

Introduction to Public Finance

كلمات مفتاحية:

المال: The Money

علم المالية: Finance Science

علم الاقتصاد: Economics

علم السياسة: Politics

أهداف المالية العامة: Objectives Of Public Finance

وظائف المالية العامة:Tasks Of Public Finance

ملخص الفصل:

تناول هذا الفصل تعريف المال ثم تعريف علم المالية العامة وتحديد خصائصه ثم انتقلنا لدراسة العلاقة بين علم المالية والعلوم الأخرى ثم شرحنا أهداف علم المالية والتعرف على دور المالية في توزيع الدخل القومي.

مخرجات الفصل:

١- التعرف على مفهوم المال والمفهوم الاقتصادي للمال.
٢- تذكر مفهوم المالية العامة وخصائص هذا العلم.
٣- التعرف على العلاقة بين علم المالية وعلم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلم القانون.
٤- شرح أهداف المالية العامة لمدخل مختصر لهذا العلم كأحد العلوم الاقتصادية.
٥- شرح وظائف المالية العامة وكيف تؤثر في توزيع الدخل القومي.

مخطط الفصل:

١- مفهوم المال.
٢- مفهوم علم المالية وخصائصه.
٣- علاقة علم المالية بالعلوم الأخرى.
- ❖ علاقة علم المالية بالاقتصاد.
- ❖ علاقة علم المالية بالقانون.
- ❖ علاقة علم المالية بالسياسة.

٤- أهداف المالية العامة.
٥- وظائف المالية العامة.

تمهيد:

إن تنظيم أمور المال والنقد في الاقتصاد يرتبط بوجود دولة قوية، فإذا ضعفت الدولة يتراجع دور الإنفاق العام وتنخفض قيمة العملة ويتراجع حجم النمو في الاقتصاد الوطني، وإذا تعاظم دور الدولة تزيد حجم الاقتطاع الضريبي وتزيد حجم الإنفاق العام بهدف إقامة المشاريع العامة والإنفاق على الخدمات الحكومية الأمر الذي يزيد الإنتاج والدخول ويؤدي لتحسين ظروف المعيشة للمواطنين.

فالعلاقة كانت وما زالت قوية بين الدولة التدخلية والآثار الإيجابية للإنفاق العام في كل عصر من العصور.

فما هو علم المالية؟ وماهي أهدافه ووظائفه؟ وكيف تتحدد العلاقة بينه وبين العلوم الأخرى؟ وكيف تطور هذا العلم؟

١-١- مفهوم المال:

تُعّد كلمة المال من أقدم الكلمات عند العرب لأن الصراع بدأ بالمال، وكانت القبائل والجماعات تغزو بعضها البعض للحصول على المال، واستمر المال حتى الوقت الحاضر سبباً للصراعات بين الدول والأمم.

ونظراً لأهمية المال في حياة الأمم فقد ورد ذكره في القرآن الكريم ٧٦ مرة، وورد ذكره في التوراة والإنجيل في مواضع كثيرة، لتعبر عن أهميته ودوره في حياة المجتمعات. يقول الفيروز آبادي صاحب القاموس المحيط:

المال: ما ملكته من كل شيء وجمعه أموال، ورجل مال وميل ومول: كثير المال وملته أعطته المال[١].

[١] الفيروز آبادي: القاموس المحيط، المكتبة التوفيقية القاهرة ١٩٦٩ ص٥٩.

- **المفهوم الاقتصادي للمال:**

يُعّد كل ما ينتفع به على أي وجه من وجوه النفع مالاً، كما أنه يعد كل ما يقوّم بثمن مالاً أياً كان نوعه، وأياً كانت قيمته فمن ملك أرضاً فهي مال، ومن ملك بيتاً فهو مال، ومن ملك شجراً فهو مال، فكل شيء يعرض في السوق وتقدر له قيمة هو مال[١].

المال في المعنى الاقتصادي: كل شيء قابل للتقويم (عقار، نقود، مصنع، مزرعة، تجارة، أغنام.. وغيرها).

ويختلف المال عن رأس المال، فالمال هو كل ما ينتفع به وقابل للتقويم، في حين يكون رأس المال الآلات والتجهيزات والأصول الثابتة والمتداولة للقيام بالعملية الإنتاجية.

واستناداً لذلك، تكون خصائص المال:

(١) كل سلعة يمكن الانتفاع بها (سيارات، مباني، أغنام، ألبسة..) أما السلع التي لا ينتفع بها، فلا تعد مالاً كالهواء والضوء.

(٢) قابلية المال للتقويم بالثمن مهما كان نوعه، فالسيارة يمكن تحديد قيمتها من خلال المواد التي دخلت في إنتاجها، أما الهواء فلا نستطيع تقييمه لأننا لا نعرف تكلفته ومحتوياته.

(٣) يحمل المال الصفة الاستعمالية أو الاستهلاكية فالحليب يصلح للاستهلاك، والبراد يصلح للاستعمال.

(٤) يجمع الإنسان المال بهدف تنميته وتطويره وهنا يلعب الاستثمار دوراً هاماً في حياة البشرية عند اكثار وتطوير المال.

إن هذه الخصائص توضح لنا جوهر المال واستخداماته ودوره في حياة الشعوب.

---

[١] عبد الكريم الخطيب: السياسة المالية في الإسلام، دار المعرفة بيروت ١٩٩٠، ص٢٢.

١-٢- مفهوم علم المالية العامة وخصائصه:

يوجد عدة تعاريف للمالية العامة منها تعريف المفكر العربي عصام بشور حيث يقول: "هو العلم الذي يبحث في جملة الوسائل المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية"[١].

يركز هذا التعريف على الوسائل المالية ودورها في تحقيق أهداف الدولة.

ويرى آخرون في المالية العامة:

"العلم الذي يهتم بدراسة النشاط المالي للدولة من إيرادات ونفقات عامة وموازنة واستخدام السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى الرفاهية في المجتمع"[٢].

توسع هذا التعريف ليدخل السياسة المالية إلى جسم المالية العامة بهدف تحسين ظروف المجتمع وتحقيق التقدم الاقتصادي.

أما مجدي محمود شهاب فيرى في المالية العامة:

"العلم الذي يبحث في دراسة الأسس التي ينبغي عليها فرض الضرائب والحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتأدية الخدمات العامة، ويبحث في كيفية الموازنة بين إيرادات الدولة ونفقاتها"[٣].

إن هذا التعريف يركز على الجانب السياسي للمالية العامة في كيفية الحصول على الإيرادات لإشباع الحاجات العامة وتحقيق التوازن المالي.

استناداً للتعاريف السابقة ولدور المالية العامة في الاقتصاد فإنني أرى في علم المالية:

---

[١] عصام بشور: المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق ١٩٨٢، ص١٣.

[٢] علي خليل – سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران عمان ٢٠٠٤ ص١٧.

[٣] مجدي محمود شهاب: الاقتصادي المالي، الدار الجامعية الاسكندرية ١٩٨٨ ص١٩.

"هو العلم الذي يبحث في مجموع الأدوات المالية التي يمكن من خلالها إشباع الحاجات العامة وتحقيق التوازن والاستقرار المالي وزيادة معدل النمو الاقتصادي".

إن هذا التعريف يجمع بين الأدوات المالية وآثارها في الاقتصاد، لأن كل علم لابد وأن يؤثر في محيطه، فالمالية العامة تؤثر في الوسط الاقتصادي لتزيد معدل النمو الاقتصادي، يتضمن هذا التعريف خصائص المالية العامة كما يلي:

- ✓ يُعّد علم المالية احدى العلوم الاقتصادية التي تبحث في الجانب المالي، وأصبح لهذا العلم أدوات وأنظمة للقياس، وأسس ومعايير عامة يبحث بها.
- ✓ يبحث علم المالية في الأدوات المالية وهي الضرائب، القروض العامة، النفقات العامة، الإعانات، العجز المالي.. وغيرها، لأنها تشكل هيكل وجسم المالية العامة.
- ✓ يهدف علم المالية لإشباع الحاجات العامة وهي كثيرة ومتعددة، وهي تتزايد مع الزمن وفي كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- ✓ يهدف علم المالية لتحقيق التوازن والاستقرار المالي، وهنا يسعى علم المالية لجباية الضرائب والإيرادات اللازمة لإشباع الحاجات فالتوازن بين الايرادات والنفقات يؤدي للتوازن المالي، ويؤدي التوازن المالي بدوره لتحقيق التوازن بين الاسعار والدخول فيتحقق التوازن الاقتصادي.
- ✓ يجب أن تصب إجراءات المالية العامة في زيادة معدل النمو، أي تزداد الجباية بهدف تمويل الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، فكلما ازداد حجم الاستثمار سوف يزداد معدل النمو الاقتصادي، وهو هدف كل سياسة اقتصادية.

إن هذه الخصائص توضح لنا طبيعة وجوهر المالية العامة ودورها في الحياة الاقتصادية وآثارها العامة بحيث ينعكس ذلك إيجاباً على حياة المجتمع.

١-٣- علاقة علم المالية العامة بالعلوم الأخرى:

يرتبط علم المالية بعددٍ من العلوم الاجتماعية وبعض العلوم البحتة كالرياضيات والإحصاء، وذلك بهدف تفعيل أدواته وإحداث آثار إيجابية في الاقتصاد والمجتمع، لأن علم المالية يؤثر في سلوك الفرد واستهلاكه ويؤثر في دخله، وعلى تقسيمات الثروة واستثمارها، لذلك نجد العلاقة وثيقة بينه وهذه العلوم سوف نذكرها بالإيجاز.

(١) علاقة علم المالية العامة بالاقتصاد:

يدرس علم المالية كما ذكرنا الوسائل المالية وإشباع الحاجات وتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويدرس علم الاقتصاد آلية إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وآثر ذلك على حياة المواطنين، فهو علم الندرة كما يعرفه البعض.

وتظهر العلاقة بين المالية والاقتصاد من خلال:

أ. تأثير الأدوات المالية في الهيكل الاقتصادي: ويكون ذلك من خلال تأثير الضرائب في الادخار والاستثمار، فإذا ارادت الدولة تشجيع الاستثمار تخفض الضرائب، وإذا أرادت تخفيض الاستهلاك تزيد الضرائب على السلع والخدمات، وإذا شجعت المنتجين تقدم لهم الإعانات الإنتاجية فيزداد الإنتاج وتنخفض الأسعار ويؤثر ذلك إيجاباً في حياة المواطنين واستهلاكهم كما تؤثر القروض العامة في الاستثمار والإنتاج وتخفيض التضخم.

ب. تأثير الهيكل الاقتصادي في علم المالية: ويكون ذلك من خلال فروع الاقتصاد وحجم كل فرع إلى الاقتصاد الكلي، فإذا كان الاقتصاد زراعياً تنخفض الضرائب، وإذا كان الاقتصاد تجارياً تزداد القدرة الضريبية للمجتمع، لذلك تبحث الحكومات في تنمية وتطوير الاقتصاد من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي تجاري لزيادة المقدرة التكليفية للمواطنين.

تكون العلاقة قوية بين الاقتصاد والمالية لدرجة أن أكثر الاقتصاديين يعتبرون السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية نظراً لتأثير ذلك على سلوك الأفراد

والشركات ودفعهم لإنتاج سلع محددة أو تخفيض الإنتاج من سلع أخرى بهدف تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

(٢) علاقة علم المالية العامة بالقانون:

يهتم القانون بالأصول والقواعد الدستورية والإدارية لتنظيم حياة الأفراد ومنها الظواهر المالية، فتصبح العلاقة وثيقة بين المالية والقانون من خلال ما يلي:

- ❖ لا تستطيع الدولة فرض الأنظمة والإجراءات المالية إلا بنص قانوني، فالضريبة والرسم والقرض العام يفرض بقانون، والإنفاق العام ينظم بموجب قوانين ادارية تحدد آلية الإنفاق والضوابط القانونية له.
- ❖ تفرض الموازنة العامة للدولة بقانون وهي تتضمن الأذن بالجباية والإنفاق وتحديد المشاريع التي ينبغي اقامتها خلال السنة المالية.
- ❖ يؤثر علم المالية في القانون من حيث يقدم له آلية فرض الضريبة ومقدارها وآثارها بهدف فرضها والعمل على تحقيقها.

إذاً، تكون العلاقة وثيقة بين المالية والقانون فتظهر بذلك التشريعات المالية التي تنظم الأدوات المالية في الاقتصاد وتحدد دورها وآثارها الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، لذلك يظهر تخصص جديد هو التشريع المالي.

(٣) علاقة المالية العامة بالسياسة:

ينظم علم السياسة أمور الدولة وأجهزتها ومؤسساتها والعلاقة بين الأحزاب وشكل وهيكل نظام الحكم، وآلية عمل الحكومة كفريق عمل في إطار الدولة الواحدة واستناداً لذلك تكون العلاقة وثيقة بين علم السياسة وعلم المالية من خلال الوقائع التالية:

- إن إقرار الموازنة العامة يكون في البرلمان، فإذا رفض البرلمان الموازنة يؤدي ذلك لاستقالة الحكومة واجراء الانتخابات المبكرة.
- إن فرض الضرائب يكون بقانون يناقش في البرلمان، فيمكن رفع أو تخفيض الضرائب التي تقدمها الحكومة في البرلمان، وقد يرفض البرلمان مقترح الضريبة موضوع الدراسة.

- إن زيادة مديونية الدولة الداخلية والخارجية يؤثر في الحكومة ويؤدي إلى استقالتها أو إعادة النظر ببرنامجها السياسي.

فالسلطات السياسية تناقش القرارات المالية وتوافق عليها أو ترفضها، ومن وجهة أخرى تؤثر الأوضاع المالية على هيكل الدولة وسياستها العامة، لذلك تكون العلاقة وثيقة حيث ظهر تخصص (السياسة المالية) نتيجة التوافق بين العلمين، فالسياسة المالية تجمع بين علم السياسة وعلم المالية، فهي إجراءات وتدابير حكومية مالية تهدف لتحسين ظروف المعيشة للمواطنين وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

(٤) <u>علاقة علم المالية العامة بعلم الاجتماع:</u>

يُعد علم الاجتماع من أهم العلوم الاجتماعية لأنه يدرس العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد والسلوك الاجتماعي اتجاه أي ظاهرة أخرى، وبما أن الأدوات المالية (الضرائب والقروض والإعانات والنفقات العامة) تؤثر على سلوك الأفراد والشركات وعلى علاقاتها ببعضها البعض لذلك يتأثر علم الاجتماع بعلم المالية ويؤثر عليه كما يلي:

- ☒ تؤثر العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد على علم المالية، فالمجتمعات المتقدمة تدفع الضرائب وتلتزم بالقواعد المالية وهذا ما يؤثر على المالية العامة، ويؤدي لتحقيق أهدافها، بينما المجتمعات المتخلفة لا تلتزم بدفع الضرائب، الأمر الذي يؤثر على كفاءة الحكومة وقدرتها على تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية.
- ☒ تؤثر العلاقات المالية والأدوات المالية على علم الاجتماع ويكون ذلك من القوانين المالية التي تطبق على الأفراد فترفع من مستوى الوعي الضريبي والمالي فيؤثر ذلك على سلوك الأفراد وتتحسن عاداتهم وتقاليدهم ويزداد الالتزام بتطبيق القوانين فتزول العادات السيئة، وتزداد آثار العادات الجديدة، وهذا ما حصل في الدول الاسكندنافية.

١-٤- أهداف المالية العامة:

تختلف أهداف المالية العامة من فترة لأخرى، ومن دولة لأخرى، وترتبط هذه الأهداف بدرجة تطور كل دولة، لكن العولمة وتطور أنظمة المعلومات والتقارب الدولي في السياسات الاقتصادية قد جعل من الأهداف المالية متقاربة فيما بين الدول واستناداً لذلك تسعى المالية العامة لتحقيق الأهداف التالية:

١. إشباع الحاجات الاجتماعية العامة المتنامية والمتطورة مع التطور الحاصل في حقل المعرفة والمعلوماتية، وأصبح على كل دولة تمويل الأنشطة الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة والرياضة والخدمات العامة وحماية البيئة وتخفيف حجم التلوث بهدف الحفاظ على سلامة المجتمع.
٢. تشجيع الاستثمار وتحسين ظروف الإنتاج وذلك من خلال إقامة مشاريع البنية التحتية من طرقات وجسور وسكك الحديد والاتصالات والكهرباء والماء والمدن الصناعية والمرافئ والمطارات وغيرها الأمر الذي يزيد من حجم الاستثمار.
٣. تطوير أنظمة المعلومات والاتصالات لأنها أصبحت من أهم الخدمات في الظروف الحالية وينعكس أثرها على قطاع الإنتاج والخدمات معاً، لذلك على كل دولة تمويل هذه التقانات لتحسين ظروف المعرفة والاتصالات والمعلوماتية.
٤. زيادة الدخول وتحسين مستوى المعيشة: تقوم المالية العامة بعدد من الإجراءات بهدف تحسين ظروف الإنتاج والاستثمار الأمر الذي يزيد حجم التشغيل فتزداد دخول العاملين، وتقدم بالمقابل بعض الإعانات الاجتماعية والإنتاجية الأمر الذي يزيد الدخول وينعكس ذلك إيجاباً على مستوى المعيشة.
٥. تهدف المالية العامة لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال التوازن المالي، أي عندما تزداد الإيرادات العامة، يزداد الإنفاق العام وتزداد آثارهما الاقتصادية ويطرأ التحسن على الأسعار والدخول والاستثمار والادخار، أي على جميع المتغيرات الاقتصادية فيحصل التوازن والاستقرار الاقتصادي.

٦. التخفيف من الآثار السيئة للأمراض الاقتصادية كالركود والتضخم، فالأدوات المالية التي تملكها الدولة من الضرائب والرسوم والإنفاق العام والاعانات تتدخل بها، ففي أوقات الركود تخفض الضرائب وتزيد الإعانات للمنتجين وتزيد الإنفاق العام، وفي أوقات التضخم تزيد الضرائب وتخفض الإنفاق العام بهدف تخفيض وسائل الدفع لتهدئة الأسعار[١].

إن هذه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمالية العامة توضح دورها وكيف أن الحكومات تعتمد عليها أكثر من غيرها من السياسات بهدف التأثير في الاقتصاد الوطني كما قال كينز، لأن التدخل الحكومي لا يظهر إلا من خلال الأدوات المالية وبشكلٍ سريع.

١-٥- وظائف المالية العامة:

ساهمت المالية العامة في التاريخ بدورٍ فاعل في إعادة توزيع الدخل وزيادة الإنتاج وتحسين الظروف الاجتماعية، لكن المالية الكلاسيكية التي اتجهت لتخفيض دور المالية العامة في الاقتصاد، كي لا تنافس مالية القطاع الخاص وخاصةً الاستثمار، لذلك ساهمت بتخفيض حجم الإنفاق الكلي نتيجة تخفيض حجم الإنفاق العام الأمر الذي أدى لحدوث الكساد الكبير عام ١٩٢٩-١٩٣٣م، وهذه الأزمة دفعت لظهور حلول وأفكار جديدة كانت على يد اللورد جون مانيارد كينز في كتابه الشهير "النقود والفائدة والاستخدام"، عام ١٩٣٦، ودعا في هذه النظرية إلى زيادة دور المالية العامة بهدف التخلص من الركود الحاصل، وأدى تنفيذ أفكار كينز لزوال الكساد ودخول الاقتصاد في حالة الرواج، فما هي وظائف المالية العامة؟

---

[١] المؤلف: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ص٢٧٣.

١-٥-١- وظيفة التخصيص (الاستخدام الكفء للموارد).

تعني وظيفة التخصيص في الاقتصاد: توزيع الموارد الاقتصادية بين الفروع والقطاعات الاقتصادية وبين القطاع العام والقطاع الخاص بهدف زيادة الإنتاج وتحسين نوعية السلع والخدمات وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

أما وظيفة التخصيص في المالية "فتعني توزيع الموارد المالية على قطاعات الاقتصاد الوطني وقطاعات المجتمع لتحقيق أعلى مستوى من الرفاهية للمجتمع"[١].

يتطلب تحقيق التخصيص الكفء للموارد استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية وبما أننا نتحدث هنا عن المالية العامة لذلك يتطلب التخصيص الكفء من المالية العامة القيام بالإجراءات التالية:

١. زيادة حجم الإنفاق العام على كافة القطاعات بهدف زيادة الاستهلاك والدخول أي زيادة الطلب، فإذا ازداد الطلب يندفع المستثمرون والمنتجون لزيادة طلبهم على الموارد (مواد أولية، عمال، الطاقة، الآلات والتقانات، رأس المال..) الأمر الذي يؤدي لزيادة الإنتاج فتنمو القطاعات ذات الكفاءة العالية وتتراجع الفروع ذات الكفاءة المتدنية. فالإنفاق العام يساهم في إعادة توزيع الموارد بين المنتجين الأكفاء ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة الاستهلاك والدخول.
٢. الضرائب: إن زيادة حجم الضرائب على المنتجين والصناعات التي لا يحتاجها الاقتصاد الوطني تساعد المنتجين الأخرين والصناعات الأخرى بهدف زيادة إنتاجها، فيطلبون الموارد الأولية والعمال ورأس المال) وبذلك تعيد الضرائب توزيع المواد بين القطاعات وتوجيهها للقطاعات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.
٣. الإعانات: إن توزيع الإعانات الاجتماعية (للعاطلين عن العمل والفقراء) سوف يؤدي لتوليد دخول وتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج الأمر الذي يؤدي

---

[١] علي خليل – سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران – عمان ١٩٩٩ ص٤٨.

لزيادة حجم الإنتاج من السلع والخدمات وتشغيل العاطلين عن العمل ويحصل التخصص الكفء للموارد وتزداد رفاهية المجتمع.

٤. الإعانات الإنتاجية: إن تقديم الاعانات الإنتاجية لبعض الصناعات سوف يشجعها على زيادة الإنتاج فتطلب (المواد الأولية والعمال والقروض) بهدف تطوير عملها وبذلك تشجع الاعانات تخصيص الموارد وتشجيع الصناعات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

إن سياسة الدولة المالية تتحدد حسب الظروف وحالة الاقتصاد الوطني، فقد تكون زيادة الضرائب لتحقيق التخصيص الكفء للموارد عن طريق تخفيض الأسعار أو زيادة الاستيراد بهدف تلبية طلبات المنتجين، فالمالية هي الوسيلة الأهم والأسرع في إنجاز التخصيص الكفء للموارد.

١-٥-٢- وظيفة التوزيع وإعادة التوزيع:

تعد المالية العامة من أهم أدوات توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي لأن الموازنة العامة تشكل ما نسبته بين ٢٥-٣٥% من الدخل القومي في الدول النامية، وحوالي ٣٠-٤٠% من الدخل القومي للدول المتقدمة. فالتوزيع يعني تقسيم الدخل القومي بين عناصر الإنتاج الذين اشتركوا في العملية الإنتاجية (الأجور، الأرباح، الإيجارات، الفوائد والعمولات).

أما إعادة التوزيع فهي مساهمة المالية في الاقتطاعات الضريبية التي تأخذ من الدخول (الأرباح والأجور) وغيرها بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

فالسؤال المطروح؛ كيف تقوم المالية العامة بالتوزيع وإعادة التوزيع؟

أ. **ففي التوزيع:** توزع الدولة الدخول استناداً لقرارات ونسب تحددها، أي تكون العملية سياسية بامتياز، ويظهر دور المالية العامة بما تقدمه من رواتب وأجور للعاملين في القطاعات غير الإنتاجية (الصحة، التعليم، الثقافة، الرياضة، الخدمات..). وبما تقدمه من إعانات مباشرة للعاطلين عن العمل والفقراء والمحتاجين، فهي بمثابة دخول تقدمها المالية العامة (الموازنة العامة للدولة)

لهذه الشرائح.

ب. **أما في مرحلة إعادة التوزيع:** فإنها مرحلة مالية بامتياز حيث تشكل الضرائب والرسوم والاقتطاعات من الدخل القومي المبالغ التي تعيد الدولة توزيعها بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وتستفيد جميع القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية والسياسية من هذه الضرائب لأنها تمول القطاعات الخدمية بالأجور والسلع والخدمات وتمول القطاعات الإنتاجية بالإعانات وتقديم خدمات حكومية مساعدة للمنتجين.

١-٥-٣- وظيفة التحفيز الاقتصادي:

بما أن المالية العامة هي مجموعة أدوات ووسائل مالية تحقق الدولة من خلالها أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فإنها تستخدمها لتحفيز وتشجيع المواطنين والمؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة لزيادة الإنتاج وزيادة معدل النمو الاقتصادي مما يؤدي لتحسين ظروف المعيشة للمواطنين.

فما معنى التحفيز الاقتصادي؟

التحفيز الاقتصادي: "هو مجموعة من العلاقات المالية التي تنشأ بين الخزينة العامة للدولة والأفراد ومؤسسات القطاع العام والخاص والهيئات الإدارية لزيادة الإنتاج وتحسين الخدمات.. والوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة"[١].

إنّ هذا التعريف يوضح لنا بأن التحفيز هو سياسة مالية تستخدمها الدولة لتشجيع زيادة الإنتاج وتحسين الخدمات وتحقيق الأهداف العامة.

تظهر علاقات التحفيز من خلال الاجراءات التالية:

١. إن زيادة الرواتب والأجور من جهة وزيادة الحوافز من جهة ثانية، تشجع الموظفين على زيادة الإنتاج وتحسين نوعية السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي

---

[١] يوحنا كورتس – جورجي كالثوفلسن: ميزانية الدولة، مطبعة الاقتصاد، برلين ١٩٨٩ ص٤٢-٤٣ (باللغة الألمانية).

لتحسين ظروف المعيشة للمواطنين.

٢. تشجيع الاستثمار من خلال تخفيض الضرائب الأمر الذي يدفع المستثمرين لتوظيفات أكبر وزيادة حجم التشغيل مما يؤدي لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الدخول في الاقتصاد الوطني.

٣. تقديم إعانات إنتاجية لبعض الصناعات يدفعها لزيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار الأمر الذي ينعكس إيجاباً على باقي الصناعات وعلى أسعار المستهلكين.

٤. تقديم اعانات للمصدرين كنسبة مئوية من الصادرات يؤدي لزيادة حجم التصدير فيزداد حجم الإنتاج والتشغيل وتزداد حصيلة القطع الأجنبي في البلاد بهدف تمويل التنمية الاقتصادية.

٥. زيادة أو تخفيض الضرائب تؤثر على القطاعات الإنتاجية وعلى الاستهلاك وعلى الدخول، فإذا أرادت الدولة تحسين ظروف الإنتاج تخفض الضرائب على المنتجين، وإذا أرادت الحد من تطور صناعة معينة تزيد الضرائب عليها فينخفض إنتاجها، وهكذا تؤثر الضرائب سلباً أو إيجاباً على فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني.

إن هذه الاجراءات المالية في إطار سياسة التحفيز تؤدي لتحسين ظروف الإنتاج والمعيشة للمواطنين، وطالما أن المالية العامة تسعى لتحقيق الاهداف الاجتماعية فإنها تأخذ تحسين الدخول وظروف المعيشة بعين الاعتبار.

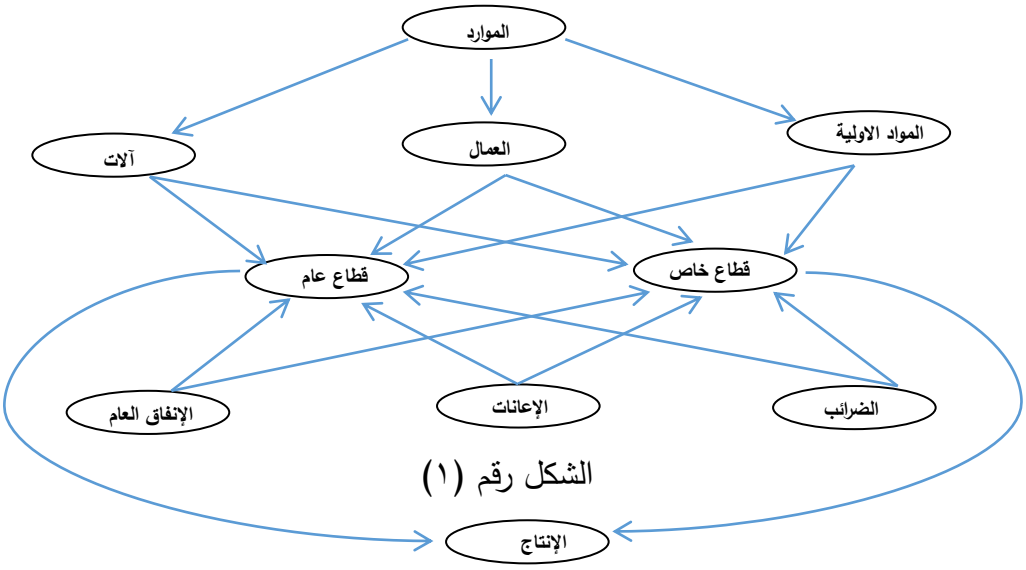
الموارد
آلات
العمال
المواد الاولية
قطاع عام
قطاع خاص
الإنفاق العام
الإعانات
الضرائب
الإنتاج

الشكل رقم (١)

المراجع:

١- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، المكتبة التوفيقية القاهرة ١٩٦٩.

٢- عبد الكريم الخطيب: السياسة المالية في الإسلام، دار المعرفة بيروت ١٩٩٠.

٣- عصام بشور: المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق ١٩٨٢.

٤- علي خليل – سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران عمان ٢٠٠٤.

٥- مجدي محمود شهاب: الاقتصادي المالي، الدار الجامعية الاسكندرية ١٩٨٨.

٦- المؤلف: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٧- علي خليل – سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران – عمان ١٩٩٩.

٨- يوحنا كورتس – جورجي كالثوفلسن: ميزانية الدولة، مطبعة الاقتصاد، برلين ١٩٨٩ (باللغة الألمانية).

أسئلة الفصل الاول:

١-صح أو خطأ True / False

الرقم	السؤال	صح	خطأ
١	تعد كلمة المال من أقدم الكلمات عند العرب.	✓	
٢	المال هو الأشياء القابلة للتقويم.	✓	
٣	يدرس علم المالية آلية انتاج السلع والخدمات.		☒
٤	إن فرض الضرائب يكون يصدر من البرلمان.	✓	
٥	لا تؤثر زيادة المديونية على الحالة السياسية للدولة.		☒
٦	يهدف علم المالية لإشباع الحاجات العامة المتنامية والمتطورة.	✓	
٧	يسعى علم المالية لتحسين مستوى المعيشة.	✓	
٨	يمكن معالجة الأمراض الاقتصادية من خلال المالية العامة.	✓	
٩	لا تؤثر المالية العامة في توزيع الدخل القومي.		☒

٢-أسئلة خيارات متعددة Multiple-Choice

١-المال هو:

A-الهواء والغاز.

B-السلع الضارة بالصحة.

C-الأشياء القابلة للتقويم.

D-السلع غير القابلة للتقويم.

٢-يسعى علم المالية:

A-لإشباع الحاجات

B-لتحقيق الاستقرار والتوازن المالي.

C-لزيادة الصادرات.

A+B-D

٣-تظهر علاقة علم المالية بالاقتصاد من خلال:

A-تأثير الإدارات المالية بالهيكل الاقتصادي.

B-علاقة المالية بالزراعة

C-زيادة الواردات العامة

D-تشجيع الاستثمار.

٤-تخفف الإجراءات المالية من:

A-ارتفاع الأسعار.

B-الآثار السيئة للأمراض الاقتصادية.

C-تخيض الأسعار.

D-تحسين مستوى المعيشة.

٥- تظهر علاقة التحفيز من خلال:

A-إعانات التصدير.

B-تدريب العمال.

C-تنشيط الخدمات

D-الضرائب غير المباشرة.

٣-أسئلة قضايا للمناقشة:

١- اشرح باختصار مفهوم المالية العامة وخصائصه

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة -٢-

٢- اشرح علاقة علم المالية بعلم القانون

مدة الإجابة ١٠ دقيقة في الفقرة -٣-

٣- اشرح أهداف المالية العامة

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة -٤-

٤- اشرح دور المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي

مدة الإجابة ١٠ دقيقة في الفقرة -٥-

الفصل الثاني: جوهر وطبيعة النفقات العامة

عنوان الفصل: جوهر وطبيعة النفقات العامة

The Essence of Public Expenditures

كلمات مفتاحية:

النفقة العامة: The Public Expenditure

النفقة الحقيقية: The Real Expenditure

النفقة التحويلية :The Transformational Expenditure

النفقة الجارية: The Current Expenditure

ملخص الفصل:

نشرح في هذا الفصل تعريف النفقة العامة وخصائصها ثم نتعرف على أهداف الانفاق العام، وبعد ذلك نشرح تقسيم النفقات العامة وتوزيعاتها لأن الكتب والاعلام يشرح النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية عن صدور الموازنة لعامة للدولة، لذلك تم تقسيم النفقات وشرحها بشكل مفصل.

المخرجات والأهداف:

١- التعرف على جوهر النفقة العامة وخصائصها
٢- الاطلاع على تقسيم النفقات العامة.
٣- التعرف على النفقات التحويلية المتمثلة بالإعانات، والنفقات الحقيقية الموضحة في شراء السلع والخدمات.
٤- التفريق بين النفقات الجارية (لتسيير المصالح العامة) والنفقات الحقيقية التي تنفق لإقامة مشاريع البنية التحتية.
٥- دراسة المقارنة بين أنواع النفقات بهدف التمييز بين القطاعات الاقتصادية.

مخطط الفصل:

١- مفهوم وخصائص النفقة العامة.
٢- أهداف الانفاق العام.
٣- تبويب النفقات العامة.
- ❖ التقسيم الوظيفي.
- ❖ النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.
- ❖ النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية.

تمهيد:

تلعب النفقات العامة دوراً هاماً في حياة الدول، فمن خلالها يمكن تنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلالها تؤثر الدولة وتتدخل في الحياة الاقتصادية، وتؤثر في حياة الشعوب، وتختلف أهمية النفقات طبقاً للمبادئ السياسية والمعتقدات الاقتصادية التي تؤمن بها الدولة.

٢ – ١ – مفهوم وخصائص النفقة العامة:

اختلف مفهوم النفقة العامة بين دولة وأخرى وبين نظام اقتصادي وآخر، لكن جوهر المالية العامة ومن ثم جوهر النفقة العامة، يبقى واحداً بين الدول وبين جميع المدارس الاقتصادية، فقد عرّف المفكر العربي عصام بشور النفقة العامة بأنها:

"مبلغ نقدي يصرف من قبل أشخاص القانون العام عندما يستعمل سلطانه وامتيازاته، إشباعاً لحاجة عامة، وتحقيقاً لتدخل الدولة في المجال الاجتماعي والاقتصادي"[١].

يركز الدكتور بشور على الناحية القانونية في هذا التعريف ويركز على دور الشخص العام ومتى يحقق شروط الإنفاق العام.

أما الدكتور عبد المطلب عبد الحميد فإنه يرى في الإنفاق العام:

"مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"[٢].

ويلاحظ من تعريف الدكتور عبد الحميد بأنه يركز على نفقات الدولة التي تنفقها لتحقيق أهداف معينة في المجتمع. ونحن بدورنا نعرّف النفقة العامة بأنها:

---

[١] عصام بشور: المالية العامة والتشريع المالي، مرجع سابق ص٣٢.

[٢] عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية ٢٠٠٥ ص١٧٣.

"هي مبلغ من المال يقوم بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام. بهدف إشباع الحاجات العامة ويسهم في زيادة حجم الإنفاق الكلي وزيادة معدل النمو الاقتصادي".

إن هذا التعريف الموسع للنفقة العامة يجمع بين سماتها كأداة مالية ودورها في زيادة حجم الإنفاق الكلي ويزيد من مستويات التطور الاقتصادي، واستناداً لذلك يمكن تحديد خصائص النفقة العامة بما يلي:

١) مبلغ من المال:

هذا يعني أن الحكومة عندما تريد شراء السلع أو الخدمات بأنها تدفع نقوداً ثمناً لها، وعندما تكلف أحد المقاولين تعبيد طريق عام فإنها تصرف له الأموال عند إنجاز الطريق. إضافة إلى ذلك، فإن مفهوم المال يعني أنه يمكن دفع القيمة عيناً او نقداً عند تقديم الخدمات للدولة.

ففي الأنظمة القديمة، لدى الرومان والفرس والدولة الاسلامية، كانت الدولة تدفع ثمن مشترياتها من السلع والخدمات سلعاً أخرى، وكانت تدفع للمقاولين عندما يؤدون خدمات للدولة سلعاً مما تملكها، والسبب بذلك كانت الدولة تجبي الضرائب عيناً (سلع، ومنتجات زراعية) أو تكلف الأفراد بنظام السخرة، أي يعمل الأفراد لدى الدولة أو الاقطاعي يوماً واحداً في الأسبوع دون أجرة، وهذه الخدمة ليس لها ثمن فتسمى ب-- "السخرة".

ومثال ذلك عندما بنى الفراعنة الأهرامات سخروا العمال دون أجرة، وعندما بنى امبراطور الصين سور الصين العظيم، بناه العمال دون أجور، هذه الخدمات التي قدمها الأفراد للدولة كانت دون مقابل[١].

وعندما كانت تدفع للمقاولين ثمن تنفيذ الطرقات والجسور في تلك الأيام كانت تدفع له غلال زراعية (قمح، شعير، قصب السكر، التمر، الماعز والأغنام) وكان المقاولون يتعرضون للظلم لأن البعض يأخذ القمح والآخر يأخذ الماعز لذلك أقلعت

---

[١] المؤلف: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٩ ص٢٤٧.

الأنظمة المالية عن الإنفاق العيني لعدم العدالة من جهة وظلم العمال بالسخرة من جهة أخرى.

أما في الأنظمة الحديثة، فأصبح الإنفاق الحكومي نقداً للأسباب التالية:

أ. انتشار العلاقات البضاعة النقدية في الاقتصاد الرأسمالي وأدى ذلك لتحديد الايرادات والنفقات بدقة في الموازنات الحكومية.

ب. يتنافى الإنفاق العيني مع مبادئ العدالة الاجتماعية، لأن المقاول الذي يحصل من الدولة على القمح، قد يكون أفضل من المقاول الذي يحصل على الأغنام أو السلع الأخرى.

ج. سهولة اجراء المقارنة بين المشاريع واختيار الأفضل والأقل تكلفة عند المقارنة بين عدة مشافي أو عدة جسور، وهكذا.

٢) تقوم الدولة بإنفاقها:

يشترط في النفقة العامة أن تنفقها الدولة فإذا بنى أحد الأفراد مدرسة خاصة فإنها لا تعد نفقة عامة حتى لو تبرع بها للدولة، أما إذا قامت وزارة التربية ببناء مدرسة فهذه النفقة تعد نفقة عامة، لأن من قام بالإنفاق هو وزارة التربية.

ويقصد بأشخاص القانون العام وزارات الدولة والمديريات العامة والمحافظة والبلدية والهيئات العامة والمدارس والجامعات وكل مؤسسة أو مديرية عامة لأن جميع هذه المديريات والهيئات تخضع للقانون العام وتكون إجراءات الإنفاق موحدة بينها استناداً للقانون المالي الأساسي للدولة.

كما وأن العديد من المفكرين لا يعتبرون إنفاق المؤسسات والشركات العامة الحكومية إنفاقاً عاماً لأنها تسعى إلى الربح فالشركة العامة للأحذية أو الألبسة لا تعد نفقاتها عامة لأنها تنتج وتبيع، رغم انخفاض أسعارها لمساعدة الفقراء[١].

٣) تهدف النفقة العامة لإشباع الحاجات العامة:

---

[١] عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية ١٩٨٨ الاسكندرية ص٢٤٤.

تسعى الحكومة من خلال الإنفاق العام لإشباع الحاجات العامة، فبناء مدرسة هو لتعليم الأطفال، وبناء مشفى لمعالجة المرضى، أما بناء مسكن خاص هو لسكن الفرد ويشبع حاجة خاصة للسكن.

لقد تطورت الحاجات العامة عبر التاريخ وحتى الوقت وهي متعددة مثل:

- الحاجات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الثقافة، الرياضة، الخدمات العامة..).
- الحاجات الاقتصادية مثل اقامة مشاريع البنية التحتية.
- حاجات الاتصالات والمعلوماتية (النت وخدمات الاتصال بكافة أنواعها).
- حاجات التمتع (حدائق عامة ومناظر طبيعية وحماية البيئة من التلوث..).

إن العديد من هذه الحاجات كانت كمالية فأصبحت ضرورية في عالم اليوم وتقوم الحكومات بإشباعها من الخزينة العامة.

٤) يهدف الإنفاق العام لزيادة الإنفاق الكلي وزيادة معدل النمو الاقتصادي:

تشكل النفقات العامة جزءاً هاماً من الإنفاق الكلي في المجتمع، فكلما ازداد حجم النفقات الحكومية يزداد حجم الإنفاق الكلي، فإذا استجاب العرض (المستثمرون والمنتجون) وزادوا الإنتاج فإن ذلك سيؤدي لزيادة الاستهلاك وزيادة الدخول في المجتمع.

فالنتيجة أن زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية أو الاقتصادية سوف تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي وتحسين ظروف المجتمع وتطويره، وبالمقابل إذا بقيت النفقات العامة نفسها أو تراجعت فإن ذلك سيؤدي لانخفاض حجم الإنفاق الكلي وتراجع حجم المنتجات وربما يؤدي ذلك إلى الركود.

٢-٢- أهداف الإنفاق العام:

بما أن الإنفاق العام مبالغ تنفقها الدولة لتأمين حسن سير المصالح العامة الاجتماعية والاقتصادية، لذلك تحقق الحكومة العديد من الأهداف من خلال هذا الإنفاق أهمها:

١. إشباع الحاجات الاجتماعية من الصحة والتعليم والثقافة والرياضة والخدمات الأخرى وذلك للحفاظ على سلامة وتطور المجتمع، لأن هذه الخدمات تساهم في تأهيل وتدريب وتطوير رأس المال البشري، فكلما ازداد الإنفاق على هذه الخدمات، كلما نما وتطور رأس المال البشر وازدادت كفاءته وقدرته على العطاء والإنتاج.

٢. إشباع الخدمات العامة من النظافة وتزين الشوارع والأرصفة وحماية البيئة من التلوث واقامة الحدائق في أواسط المدن وعلى أطرافها بهدف حماية الصحة العامة وتحقيق الرفاهية للمواطنين.

٣. تقديم الاعانات للعاطلين عن العمل والفقراء والمحتاجين وذلك بهدف تأمين الدخول اللازمة لإعالتهم واعالة أسرهم لأن الدولة هي مسؤولة عن كافة الأفراد في المجتمع ورعايتهم، سواء كانت اسلامية أو غير اسلامية لأن الدولة الاسلامية هي أول دولة في التاريخ قدمت الرعاية للفقراء والمحتاجين والعاطلين عن العمل من واردات بيت مال المسلمين.

٤. تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال الإنفاق على الفقراء والمحتاجين وزيادة الرواتب والأجور، فالضرائب تقتطع من الاغنياء لتنفق على الفقراء بهدف الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من العدالة الاجتماعية، فكلما انخفض حجم الهوة بين الفقراء والأغنياء كلما تحققت العدالة، وكلما زادت الهوة كلما زادت المظالم وازداد فقر الفقراء، ويحصل الصراع الاجتماعي.

٥. تشجيع الاستثمار والإنتاج: تسعى الدولة من خلال سلطانها وخطتها الاقتصادية لدعم وتشجيع المنتجين، وذلك من خلال:

- إقامة مشاريع البنية التحتية اللازمة للصناعة.
- اقامة المدن الصناعية وتجهيزاتها بهدف تخفيف حجم الاعباء الاستثمارية عن الصناعيين.
- تقديم اعانات إنتاجية للصناعيين بهدف مساعدتهم على زيادة الإنتاج وتصنيع المواد الأولية المحلية وتشغيل العمال المحليين.

إن الإعانات الإنتاجية والإنفاق على مشاريع البنية التحتية سوف يساعد المستثمرين على التوسع في الاستثمار وتصنيع المواد الأولية وتشغيل الخبرات الوطنية، الأمر الذي يزيد من حجم المنتجات الصناعية والصادرات الصناعية.

٦. تحقيق التطور والتقدم الاقتصادي: ويتحقق ذلك من خلال:

- زيادة حجم الإنفاق الحكومي تؤدي لزيادة حجم الطلب الكلي الأمر الذي يشجع المستثمرين على زيادة حجم الإنتاج من السلع والخدمات فينمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- زيادة حجم الإنفاق على القطاعات الاقتصادية يشجع على الاستثمار والتوسع في الإنتاج.

إن زيادة الإنفاق الحكومي في المجالات الاقتصادية سوف تزيد من حجم الناتج ويزداد معدل النمو الاقتصادي الذي هو هدف كل سياسة اقتصادية.

.

٢-٣- تبويب النفقات العامة:

قسمت الدول والامبراطوريات القديمة الإنفاق العام حسب حالة الاقتصاد وحالات الحرب والسلم، لكن الامبراطورية الاسلامية كانت قد أوجدت تصنيفاً جديداً إلى جانب التقسيم الوظيفي والاقتصادي هو التقسيم الدوري للنفقات العامة، ويتضمن هذا التقسيم نفقات دائمة ومستمرة ونفقات لا تتصف بالدورية (استثنائية).

لقد طورت المالية البريطانية أول مالية حديثة في التاريخ المعاصر تقسيمات النفقات العامة وأخذت بها أكثر الدول والحكومات، إضافة إلى ذلك فقد اجتهد الفكر المالي والمحاسبي وأنتجوا تقسيمات حديثة استناداً:

- لحالة الاقتصاد الوطني وتطور الوظائف الحكومية.
- لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- لدور البرلمانات في مراقبة الأعمال الحكومية.

إن هذه الظروف والأسباب دفعت الدول لإيجاد تقسيمات مالية تتناسب وحالتها الاقتصادية والاجتماعية واستناداً لذلك نلاحظ وجود التقسيمات التالية:

٢-٣-١- التقسيم الوظيفي:

ويعني: "توزيع النفقات العامة إلى أبواب محددة حسب الوظائف العامة للدولة (الادارية، الاجتماعية، الاقتصادية) وذلك بهدف تحديد حجمها في كل باب وامكانية اجراء المقارنة بينها لتحديد دور الدولة في الاقتصاد".

إن هذا المفهوم يوضح الغاية من هذا التقسيم ونظراً لاختلاف الفقهاء في تحديد الوظائف العامة، فقد درج كتاب المالية العامة على تقسيمها إلى ثلاث مجموعات تعكس دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

كما وأن هذا التقسيم يقدم للحكومات والدارسين المزايا التالية:

أ. هو تقسيم بسيط وسهل يستطيع المواطن من خلاله قراءة الميزانية العامة وفهمها والتعرف على أنواع النفقات فيها[١].

ب. التعرف على حجم النفقات الاقتصادية التي تقوم بها بهدف قراءة دور الدولة في الاقتصاد (دولة تدخلية، دولة غير تدخلية).

ج. يساعد هذا التقسيم الباحثين والدارسين في المالية من مقارنة النفقات بين الدول وخاصة النفقات الاجتماعية بهدف محاربة الفقر.

إن هذه المزايا للتقسيم الوظيفي توضح لنا دوره وأهميته في حياة الدول، والآثار التي تؤدي إليها، واستناداً لذلك تقسم النفقات إلى المجموعات التالية:

٢-٣-١-١- النفقات الادارية:

وهي النفقات التي تصرفها الدولة على حسن سير المصالح العامة، وتؤكد وجود الدولة في الواقع العملي، وهي:

- ✓ نفقات الادارات العامة وزارات الدولة والهيئات العامة.

---

[١] زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية، الدار الجامعية الاسكندرية ١٩٩٥ ص٣٦.

- ✓ نفقات حفظ الأمن والدفاع وتضم نفقات الشرطة والأمن والجيش والعاملين في هذا القطاع وعادةً ما تكون كبيرة لأنها تضم نفقات الجيش والتسلح.
- ✓ نفقات العدل والمحاكم والعاملين في هذا القطاع.
- ✓ النفقات السياسية للأحزاب والخارجية والتمثيل الدبلوماسي والسفارات.
- ✓ نفقات رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات المركزية.

إن هذا التقسيم يوضح لنا حجم هذه النفقات للمقارنة بين دولة وأخرى وتوضح لنا الوضع السياسي للدولة من خلال النفقات الحربية والتسلح لأن نفقات الجيش تشكل الجزء الأكبر من النفقات الادارية وحتى من اجمالي الإنفاق العام.

٢-٣-١-٢- النفقات الاجتماعية:

"وهي النفقات التي تصرفها الحكومة على النشاطات الاجتماعية واعالة العاطلين عن العمل والفقراء بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتحقيق التعاون والانسجام بين الطبقات الاجتماعية".

إن هذا المفهوم يوضح لنا المجالات التي تعنى الدولة بها في الانشطة الاجتماعية وهي:

١. الإنفاق على التربية والتعليم في المدارس والجامعات نظراً لأهمية هذا القطاع في تأهيل واعداد الكوادر البشرية.
٢. الإنفاق على الصحة والمشافي والعمليات الجراحية بهدف شفاء المرضى لكي يعودوا إلى مواقعهم في العمل والإنتاج.
٣. الإنفاق على الثقافة والرياضة بهدف تحقيق وتحسين مستويات أعلى من الوعي الاجتماعي وتنشيط هوايات الرياضة.
٤. اعانة العاطلين عن العمل الذين فقدوا وظائفهم العامة أو الخاصة بسبب التطور التقاني وادخال تكنولوجيا جديدة.

٥. اعانة الفقراء والمحتاجين الذين لا يملكون مصادر للدخل أو التي لا تؤهلهم ظروفهم للعمل لأسباب متعددة.

٢-٣-١-٣- النفقات الإقتصادية:

"وهي النفقات التي توجه للمصالح الاقتصادية التي تساهم في زيادة الإنتاج وتشغيل العاطلين عن العمل وزيادة معدل النمو الاقتصادي وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين".

إن هذه النفقات ضرورية لأن الإنفاق العام على القطاعات الاقتصادية سوف يشجع الاستثمار ويدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج وتطوير الآلات بهدف تحسين نوعية السلع والخدمات الإنتاجية وهي تقسم إلى عدة فئات:

أ. الإنفاق على مشاريع البنية التحتية من طرقات وجسور، سكك الحديد، المطارات المرافئ، الكهرباء، الاتصالات، المياه، الصرف الصحي.

ب. الإنفاق على إقامة المدن الصناعية اللازمة لتشجيع الاستثمار وجذب الصناعيين للعمل ضمن المدينة الواحدة بهدف تخفيض التكاليف.

ج. الإنفاق على الاعانات الإنتاجية لبعض الصناعات التي تريد الدولة تطويرها، وعادة ما تدعم الدولة أسعار بعض المنتجات لتصنيع المواد الأولية.

د. اقامة مصانع القطاع العام في بعض الدول على نفقة الدولة أو بالمشاركة مع القطاع الخاص وهذه النفقات تؤدي لزيادة الإنتاج وتشغيل العمالة الفائضة واستثمار المواد الوطنية.

إن هذه الأنواع من النفقات الاقتصادية تؤدي لزيادة الإنتاج بشكل مباشر وتشغيل العمالة الوطنية الأمر الذي يؤدي لزيادة الدخول وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

٢-٣-٢- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

يمكن التمييز بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية استناداً لمعيار القوة الشرائية، لأن الدولة عندما تشتري السلع والخدمات فإنها تزيد حجم الطلب المحلي،

وبالمقابل عندما تمنح اعانات لبعض الافراد، فإنها تزيد في مقدرتهم الشرائية ويزداد الطلب المحلي وتحصل حركة رواج في الاقتصاد.

أوضحت الدراسات المالية أهمية هذا التقسيم في الفقه المالي لأنه يحدد لنا تدخل أو عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقبل تحديد ذلك يجب أن نميز بين هذين النوعين من النفقات:

أولاً: النفقات الحقيقية:

"هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس الأموال الإنتاجية، كالأجور وأثمان المواد الأولية والتوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة"[١].

واستناداً لهذا التعريف، تتحدد النفقات الحقيقية ب--:

- الأجور والحوافز التي تدفعها الحكومة للموظفين في المؤسسات العامة.
- شراء المواد الأولية والسلع والقرطاسية وغيرها.
- صيانة السيارات والتجهيزات الحكومية في الدوائر العامة.
- صيانة وتوسيع وتطوير مشاريع البنية التحتية.
- شراء آلات وتجهيزات جديدة للمؤسسات الحكومية الادارية أو الإنتاجية.
- تأسيس مصانع القطاع العام الجديدة أو تحديث القائمة.

ثانياً: النفقات التحويلية:

هي المصروفات التي تنفقها الدولة دون مقابل، أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة، وكل ما تريده الدولة إعادة توزيع الدخل والثروة، أي تأخذ من الأغنياء لترده على الفقراء مثل الاعانات الاجتماعية أو الاعانات الإنتاجية وغيرها[٢].

وتشمل هذه النفقات:

---

[١] سوزي ناشد عدلي: المالية العامة، الدار الجامعية الاسكندرية ٢٠٠٤ ص٤٠.

[٢] محمد طاقة – هدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة عمان ٢٠٠٧ ص٥٥.

١. الاعانات للعاطلين عن العمل والفقراء والمحتاجين الذين لا دخول لهم.
٢. الاعانات الاقتصادية للصناعيين ولبعض السلع الغذائية بهدف تخفيض الأسعار (الخبر، السكر، الأرز).
٣. اعانات التصدير بهدف دعم الصناعة الوطنية ورفع قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية.
٤. تسديد أقساط الديون والفوائد المترتبة على الدولة.
٥. اعانات الضمان الصحي بهدف مساعدة المواطنين تجاه الأمراض والصحة العامة.

إن هذه الأنواع من النفقات التحويلية إنما تهدف لتحسين ظروف الفقراء والعاطلين عن العمل أو لدعم الصناعة الوطنية.

والسؤال المطروح حالياً، ماهي أهمية هذا التفريق والتمييز بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية؟

- أصبحت النفقات التحويلية تشكل جزءاً كبيراً من حجم الإنفاق العام في أكثر الدول وذلك بهدف التدخل في الشؤون الاجتماعية وتحقيق العدالة.
- أصبحت النفقات التحويلية تشكل أداة هامة من أدوات السياسة المالية لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[١].
- تساعد النفقات التحويلية الدولة في دعم الصناعة الوطنية أو دعم الصادرات نظراً لأن ارتفاع التكاليف يخفض قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية.

إن هذه الأسباب توضح مدى اهتمام الحكومات بالنفقات التحويلية التي تحقق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في حياة الدول.

---

[١] زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية العامة، مرجع سابق ص٣٨.

٢-٣-٣- النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية:

إذا أردنا التعمق في دراسة الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية نميز بين نوعين من النفقات:

أ. النفقات الجارية:

ويقصد بالنفقات الجارية المصروفات التي تنفقها الحكومة لتسيير المصالح العامة وخدمة المواطنين ومنها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة والإصلاح وشراء السلع والخدمات اللازمة للمصالح العامة.

ب. النفقات الرأسمالية:

ويقصد بها المبالغ التي تنفقها الحكومة على المشروعات العامة واقامة المصانع واصلاح أو توسيع مشاريع البنية التحتية وذلك لتكوين رأس المال العيني للمجتمع، ومثال ذلك، الطرقات والجسور والمرافق العامة وسكك الحديد والمطارات والمرافئ العامة، والكهرباء والماء والاتصالات والمدن الصناعية واقامة مشاريع القطاع العام (المصانع الحكومية) وغيرها.

إن التمييز بين هذين النوعين من النفقات العامة يوضح لنا المزايا التالية:

- ضرورة تمويل النفقات العامة الجارية من الايرادات الجارية (الضرائب) وذلك لاتصافها بالاستمرارية[١].
- ضرورة تمويل الايرادات الرأسمالية من القروض العامة والمساعدات أو من خلال زيادة الضرائب أو القروض الداخلية أو من ايرادات المصانع الحكومية.
- يظهر عجز الموازنة بشكلٍ واضح من خلال هذا التقسيم الأمر الذي يدفع الحكومة لإيجاد آليات جديدة لإصلاح العجز.
- إن هذا التقسيم يوضح مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومساهمتها في زيادة الناتج وزيادة الدخول ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

---

[١] علي خليل – سليمان اللوزي: المالية العامة، مرجع سابق ص١٠٥.

إن هذا التقسيم الاقتصادي للإنفاق العام يبين لنا خطة الدولة ومساهمتها في زيادة رأس المال الاجتماعي وتطوير البنية التحتية وإقامة المصانع بهدف زيادة وتيرة نمو القطاعات الاقتصادية وخاصة (الصناعة، الزراعة، السياحة، المالية..).

لذلك تركز الدراسات المالية على هذا التقسيم بغرض توضيح الدور الاقتصادي للدولة وتدخلها في الاقتصاد وتحقيق التنمية المنشودة.

المراجع:

١- عصام بشور: المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق ١٩٨٢

٢- عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية ٢٠٠٥.

٣- المؤلف: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٩.

٤- عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية ١٩٨٨ الإسكندرية.

٥- زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية، الدار الجامعية الاسكندرية ١٩٩٥.

٦- سوزي ناشد عدلي: المالية العامة، الدار الجامعية الاسكندرية ٢٠٠٤.

٧- محمد طاقة – هدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة عمان ٢٠٠٧.

٨- علي خليل – سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران عمان ٢٠٠٤.

أسئلة الفصل الثاني:

١-صح أو خطأ True / False

الرقم	السؤال	صح	خطأ
١	تنفق الدولة على القطاعات الاقتصادية والخدمية بشكل كلي.		☒
٢	تؤدي النفقة لعامة لتشجيع الاستثمار.	✓	
٣	يؤدي تبويب النفقات العامة لتوضيح أنواعها.	✓	
٤	تنفق الدولة نفقاتها الاجتماعية على المصانع العامة.		☒
٥	النفقة التحويلية تخصص لإقامة مشاريع استثمارية.		☒
٦	تخصص النفقة الجارية لإقامة مشاريع البنية التحتية.		☒

١-أسئلة خيارات متعددة Multiple-Choice

١- يقوم بالإنفاق العام

A-الدولة.

B-حكومة أجنبية.

C-مصنع خاص.

D-متجر خاص.

٢- تخص النفقة الاجتماعية للإنفاق على:

A-القطاعات الاقتصادية.

B-مصانع القطاع العام.

C-القطاعات الاجتماعية.

D-القطاعات الخاصة بالتصدير.

٣- تخصص النفقات التمويلية:

A-للعاطلين عن العمل.

B-للفقراء والمحتاجين.

C- A+B

D-للصادرات.

٤- تخصص النفقات الرأسمالية:

A-للقطاعات الاجتماعية.

B-لمشاريع البنية التحتية.

C-للفقراء والمحتاجين.

D-لدعم الصادرات.

٢-أسئلة قضايا للمناقشة:

١- عرف النفقة العامة واشرح خصائصها.

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (١).

٢- قارن بين النفقة الحقيقية والنفقة التحويلية.

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٣- فقرة (٢)).

٣- قارن بين النفقة الجارية والنفقة الرأسمالية.

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٣- فقرة (٣)).

الفصل الثالث: آثار الإنفاق العام

عنوان الفصل: آثار الانفاق العام

Effects of Public Expenditures

كلمات مفتاحية

زيادة النفقات: Increased Expenditures الزيادة الظاهرية: Apparent Increased

الزيادة الحقيقية: Real Increased

النفقة العامة والاستهلاك:Public Expenditure and Consumption

النفقة العام والادخار : Public Expenditure and Saving

النفقة العامة والاستثمار :Public Expenditures and Investment

ملخص الفصل:

تناونا في هذا الفصل دراسة أسباب تزايد النفقات العامة فكانت هناك زيادة ظاهرية وزيادة حقيقية؛ أدت لتحسين ظروف الحياة للمواطنين كما تناولنا شرح آثار الانفاق على الاستهلاك فكلما ازداد الانفاق العام يزداد الاستهلاك، كما ويؤثر زيادة الانفاق على الإنتاج فتؤدي لزيادة الإنتاج وتشغيل العمال وتحسين ظروف الحياة للمواطنين.

المخرجات والأهداف:

١- تمت دراسة الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة.

٢- دراسة الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة وكيف تؤدي لزيادة الإنتاج وإقامة منشآت جديدة وتشغيل العمالة الوطنية.

٣- تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك؛ فكلما ازداد الانفاق العام يؤدي ذلك لزيادة الدخول ومن ثم زيادة حجم الاستهلاك.

٤- تؤثر النفقات العامة على الإنتاج؛ حيث يؤدي الانفاق لزيادة الدخول وزيادة الطلب التي تؤدي بدورها لزيادة حجم المنتجات في المصانع العامة والخاصة.

٥- يؤثر الانفاق على الادخار ويزداد الاستثمار الوطني.

مخطط الفصل:

١- ظاهر تزايد النفقات العامة.

١) الزيادة الظاهرية للنفقات العامة

٢) الزيادة الحقيقية للنفقات العامة.

٢- آثار النفقات العامة

١) أثر النفقات العامة في الاستهلاك

٢) أثر النفقات العامة في الإنتاج

٣) أثر النفقات العامة في الادخار والاستثمار.

تمهيد:

يُعّد الإنفاق العام من أهم العمليات المالية في الاقتصاد الوطني نظراً لأن الدولة توزع جزءاً كبيراً من الدخل القومي من خلاله، وهي بذلك تساهم بزيادة الدخل القومي وتوليد الدخول للعديد من الأفراد والشركات، وبذلك يكون الإنفاق العام بمثابة مولد للنمو الاقتصادي.

٣-١- ظاهرة تزايد النفقات العامة:

أكدت الابحاث والدراسات المالية والاقتصادية ظاهرة تزايد النفقات العامة بشكل مستمر دون تراجع، فالتطور الحاصل في السلع والخدمات وتطور أنظمة الاتصال ونظم المعلومات وتطور أنظمة الادارة وسرعة إنجاز المعاملات أكدت جميعها أسباب تطور الإنفاق الحكومي بغض النظر عن توفر الايرادات اللازمة، لذلك بدأت الحكومة تقترض وبكميات كبيرة لتمويل الإنفاق العام.

ويعد الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر أول من تحدث عن العلاقة بين تدخل الدولة وزيادة الإنفاق العام في عام ١٨٨٣، وأرجع ذلك للتصنع، أي إذا ازداد حجم التصنيع على الدولة التدخل ومضاعفة نفقات الادارات العامة وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية بهدف دعم التصنيع، وبحسب رأي فاجنر[١]:

فالتصنيع والتحديث وتطوير الأنظمة والتشريعات، وتطوير الخدمات الحكومية سوف يؤدي لزيادة حجم النفقات العامة، وقد صدقت تنبؤات فاجنر في القرن العشرين، وكان فاجنر من المؤيدين لتدخل الدولة وعدم التصنيع، لأن الصناعة الألمانية تأخرت عن الصناعة الأوربية وتطلبت دعماً حكومياً بهدف اللحاق بالصناعات الأخرى.

ولدراسة أسباب ظاهرة تزايد الإنفاق العام، سوف ندرسها من الناحية الظاهرية ومن الناحية الحقيقية كما يلي:

---

[١] وليد عايب: سياسة الإنفاق الحكومي، مرجع سابق ص٥.

٣-١-١- الزيادة الظاهرية للنفقات العامة:

تعني الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام:

"زيادة حجم النفقات العامة مقارنة مع السنوات السابقة دون أن يؤدي ذلك لتحسن الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين"، أي قد تكون النفقات العامة ١٠٠ مليار دينار عربي لمستوى معين من الخدمات، وتزداد إلى ٢٥٠ مليار دينار وتبقى نوعية السلع والخدمات نفسها أي لا يطرأ أي تحسن في السلع والخدمات، فما هي أسباب هذه الزيادة؟

٣-١-١-١- انخفاض قيمة النقد:

يقصد بانخفاض قيمة النقود "انخفاض عدد وحدات السلع والخدمات التي تشتريها وحدة النقد المحلية"[١].

إن انخفاض قيمة النقود بسبب زيادة الاصدار النقدي، أو ارتفاع الأسعار نظراً لزيادة التكاليف، يؤدي لإعادة النظر بحجم النفقات العامة، أي ما كانت تشتريه النفقات العامة في السنوات السابقة لا تستطيع تحقيقه لهذا العام، الأمر الذي يضطر الحكومة لزيادة مخصصات الإنفاق، أي إذا كان التضخم ١٥%، وكانت النفقات العامة ٥٠٠ مليار دينار عربي، يتوجب على الحكومة للمحافظة على نفس المستوى من السلع والخدمات للعام القادم زيادة النفقات إلى:

- ٥٠٠ مليار د × ١٥% = ٧٥ مليار دينار.
- الإجمالي الجديد ٥٠٠ مليار دينار + ٧٥ مليار دينار = ٥٧٥ مليار دينار

وتكون الحكومة قد حافظت على نفس المستوى السابق، وهذه الزيادة (٧٥ مليار دينار) تسمى زيادة ظاهرية في الإنفاق العام. وتعّد هذه الظاهرة عامة في أكثر الدول لأنها تعاني من التضخم.

---

[١] المؤلف: النقود والصيرفة والسياسة النقدية دار المنهل اللبناني بيروت ٢٠١٢، ص٧٩-٨٣.

٣-١-١-٢- تطور الفن المالي:

من المبادئ الأساسية في اعداد الموازنة العامة، الأخذ بفكرة الموازنة الصافية أو الموازنة الإجمالية، فإذا اعتمدت الدولة الموازنة الإجمالية سوف تسجل جميع الإيرادات والنفقات لكل مؤسسة، فمؤسسة الهاتف على سبيل المثال لديها ايرادات وعندها نفقات فإذا عاملتها وزارة المالية بالموازنة الصافية تأخذ الفائض أو العجز، وإذا عاملتها بالموازنة الإجمالية تأخذ جميع الايرادات وجميع النفقات وتدرجها في الموازنة العامة، وعندها تزداد الايرادات وتزداد النفقات، وتكون الزيادة ظاهرية.

إن هذا الفن المالي يختلف من دولة لأخرى، ومن نظام محاسبي إلى آخر، لذلك لا يعكس تطور الخدمات أو تحسنها للمواطنين[١].

٣-١-١-٣- توسع رقعة الدولة:

إن تبدل الخلافات والحروب بين الدول والحكومات كانت تؤدي في السابق لخسارة الدولة جزء من أراضيها، أو زيادة مساحتها بسبب ضم اقليم جديد، وهذه الزيادة أو الخسارة كان يعقبها زيادة أو انخفاض النفقات العامة، فإذا ضمت الدولة اقليماً جديداً، عليها تخصيص نفقات جديدة له، ولا تعكس هذه الزيادة تحسن الخدمات العامة، بل لخدمة الاقليم الجديد، وفي العصر الحديث تقسم الاتحاد السوفيتي إلى ١٦ دولة بعد أن كانت دولة واحدة، كما وانقسمت يوغسلافيا إلى ستة دول، وضمت دول أخرى في الشرق الأوسط جزءاً من دول عربية لمساحتها، هذا التبدل أو الخسارة تؤدي لتأثر النفقات العامة بهذه التطورات.

٣-١-٢- الزيادة الحقيقية في النفقات العامة:

تعني الزيادة الحقيقية بالنفقات العامة:

"الزيادة في الإنفاق العام التي تؤدي لتحسين نوعية السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسات والهيئات العامة للمواطنين بحيث يؤدي ذلك لتحسين ظروف الحياة العامة".

---

[١] سالم محمد الشوابكة: المالية العامة والتشريعات الضريبية، مرجع سابق ص٣٨.

إن زيادة حجم النفقات العامة مع ثبات المستوى العام للأسعار سوف يؤدي لتحسين الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الحكومة وسوف يطرأ التحسن على حياة المواطنين، فإقامة الطرق والجسور وتعبيد الطرقات والنظافة وخدمات التعليم والصحة والثقافة سوف تؤدي لتحسين مستوى المعيشة وتطور الاقتصاد الوطني.

فكيف تحصل الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام؟

٣-١-٢-١- الأسباب الاقتصادية:

أدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لزيادة حجم الإنفاق العام، وقيام الدولة بعدد من المشاريع بهدف خدمة الاستثمار والمستثمرين وتنمية وتطوير الصناعة والإنتاج في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال:

١) إقامة مشاريع البنية التحتية من طرقات وجسور ومطارات ومرافئ، سكك الحديد، الكهرباء، الماء، الاتصالات، الصرف الصحي، الحدائق العامة وغيرها مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة أرباح المستثمرين[١].
٢) اقامة المدن الصناعية وايصال الخدمات إليها بحيث يؤدي ذلك لتشجيع الاستثمار وزيادة حجم المشروعات الصناعية فيزداد الإنتاج الوطني من السلع والخدمات، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على حياة المواطنين والشركات والأفراد.
٣) اقامة المشاريع الصناعية أو الزراعية التي لا يقدم عليها الأفراد، أو مصانع القطاع العام وذلك لدعم الإنتاج وتصنيع المواد الخام وتزويد الاقتصاد بالسلع الضرورية وتشغيل العمال العاطلين عن العمل.
٤) تقديم الاعانات الإنتاجية أو اعانات التصدير للسلع الوطنية بهدف رفع قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، أو تخفيض سعرها في الدخل بهدف تشجيع الاستهلاك[٢].

---

[١] المؤلف: الاقتصاد المالي، مرجع سابق ص٢٥٧.

[٢] المؤلف: اقتصاديات المال، مرجع سابق ص١٥٩.

٥) دعم التطور التكنولوجي، ومراكز البحوث التي تقدم للاقتصاد الوطني الاختراعات والمكتشفات العلمية، وهي تُعّد عالمياً محرك النمو أو مصدر التطور التقاني الذي يدعم اتجاهات التصنيع وتطوير الخدمات.

إن هذه الخدمات الاقتصادية التي تقدمها الحكومة سوف تؤدي لتشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج، وتقديم السلع والخدمات للمواطنين بأسعار أقل، وتؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل فيؤدي ذلك لزيادة الدخول، ويؤدي دعم الصادرات إلى رفع قدرة السلع الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية، فيزداد القطع الأجنبي اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية.

٣-١-٢-٢- تطور مستويات الرفاه الاجتماعي:

يقصد بالرفاه الاجتماعي:

"تحسين وتطوير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وزيادة الدخول بحيث يؤدي ذلك لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين".

ويعّد الإنفاق العام من أهم الأدوات المالية للوصول إلى الرفاه الاجتماعي، لأن الرأسمالية عندما قدمت هذه الخدمات وحققت الرفاه كانت أفضل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية.

تقدم الحكومة عدد من الخدمات والاعانات لتحسين المستوى الاجتماعي، أهمها:

١) تمويل قطاع الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة والرياضة والنظافة وحماية البيئة وذلك لتأهيل وتكوين رأس المال البشري اللازم للعمل والإنتاج[١].
٢) تقديم الاعانات للعاطلين عن العمل الذين فقدوا وظائفهم بهدف حمايتهم من الفقر وزيادة طلبهم على السلع والخدمات مما يساعدهم على تحسين ظروف حياتهم.

---

[١] المؤلف: اقتصاديات المال، مرجع سابق ص١٥٩.

٣) تقديم الاعانات للفقراء والمحتاجين الذين لا يستطيعون العمل وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم بهدف تمكينهم من العيش بكرامة دون الحاجة للآخرين.

٤) تمويل قطاع السكن بأسعار رخيصة ومناسبة للمواطنين وخاصة الأسر الجديدة بحيث يؤدي ذلك لمساعدتهم في تكوين حياة جديدة.

٥) تأمين خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث الذي بات قضية عالمية ويؤثر على صحة المواطنين.

إن هذا التمويل سوف يساهم في تحسين الظروف الاجتماعية وزيادة مستوى الرفاه الذي تنشده كل دولة في الظروف الراهنة.

٣-١-٢-٣- تطور مستوى الحياة السياسية:

يقصد بالحياة السياسية أو النظام السياسي:

"هو مجموعة تفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية تتضمن عناصر القوة أو السلطة أو الحكم"[١].

إن هذا المفهوم يوضح شكل وطبيعة الحكم وآلية العمل السياسي والاحزاب والانتخابات ودور السلطة التشريعية والتنفيذية في إدارة شؤون البلاد، واستناداً لذلك على الحكومة أو وزارة المالية تقديم الدعم المالي أو التمويل للهياكل السياسية كما يلي:

- تمويل الأحزاب السياسية الكبيرة في البلاد لأنها تشكل مصدر السلطات في الانتخابات العامة، ومنها تظهر المجالس (البرلمان، المحاكم، الادارة المحلية..).
- تمويل المجالس العامة مثل (البرلمان، الادارة المحلية، الإعلام..).
- تمويل البعثات الدبلوماسية التي تمثل البلاد في الدول الأجنبية وفي المحافل الدولية[٢].

---

[١] ثامر كامل محمد الخرزجي: النظام السياسية الحديثة، دار مجدلاوي، عمان ٢٠٠٤، ص٢٤.

[٢] المؤلف: اقتصاديات المال، مرجع سابق ص١٦٠.

- الاشتراك في المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة التي تساهم في دعم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، مثل منظمة الصحة العالمية، منظمة الزراعة، منظمة الصناعة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات التي تنظم شؤون كل قطاع وتساعد الدول في تنظيم قطاعاتها العامة وتطويرها والاستفادة من تجارب الآخرين.
- تمويل الجيوش والدفاع، وفي حال حدوث الحرب أو الاضطرابات تقوم الخزينة العامة بتمويل الحرب ودفع تعويضات أو اصلاح ما دمرته الحرب فقد كلفت الحرب العالمية الأولى ٣٢,٨ مليار دولار وكلفت الحرب العالمية الثانية حوالي ٣٤٥,٨ مليار دولار وحوالي ٤٠ مليون قتيل، أما الحروب الحديثة فقد ازدادت تكاليفها كثيراً نظراً لزيادة تكلفة المعدات الحربية وزيادة القوة التدمرية للحروب.

إن هذه النفقات تشكل نسبة كبيرة من الإنفاق العام في كل دولة، فالدول التي لا تهتم بالحروب تصل نفقاتها الدفاعية إلى ١٠% من حجم الناتج أما الدول التي تنشأ بينها وبين الجوار المشاكل فتصل نفقاتها الحربية إلى ٢٥% من ناتجها، وبشكل عام تتراوح النفقات السياسية والحربية بين ١٥-٢٥% من حجم إنفاقها العام.

٣-١-٢-٤- التوسع الاداري في الهيئات الحكومية:

إن تطور أنظمة الحكم قد أدى لتطور الهياكل الادارية في الاقتصاديات المتقدمة، وقد استدعى ذلك لإحداث مديريات وهيئات جديدة لم تكن معروفة سابقاً الأمر الذي زاد من أعداد الموظفين والنفقات الادارية مما شكل ضغطاً على الإنفاق العام، وأدى لتحسين الخدمات للموطنين وتحسين ظروف المعيشة، فالتطور الإداري شمل العديد من الخدمات أهمها:

- إحداث مجالس ادارية جديدة في المدن والبلدات لإدارة شؤون البلدة في إطار الادارة المحلية، حيث تولت هذه المجالس تطوير وتحديث الخدمات للمواطنين.
- إحداث هيئات ادارية جديدة تابعة لمجلس الوزراء تنظم قطاع معين، مثل هيئة الزلازل والبراكين، هيئة الأرصاد الجوية، هيئة المحاسبة والرقابة المالية، هيئة

شؤون الموظفين، هيئة الطاقة الذرية، هيئة المعرفة والتقانة.. وغيرها من الهيئات المركزية الأمر الذي زاد من حجم الخدمات وزاد من حجم الإنفاق العام.

- إحداث مركز الحكومة الالكترونية في كل دائرة أو هيئة عامة لمتابعة شؤون المراجعين الكترونياً دون أن يحضروا إلى مقر الادارة العامة وتزويد هذا المركز بالأجهزة اللازمة التي توفر الخدمة.
- زيادة نفقات الادارات العامة من تجهيزات وسيارات وكمبيوترات وقرطاسية وأعمال الصيانة للأجهزة أو للمباني الحكومية وغيرها.
- إحداث مراكز تأهيل وتدريب في بعض الدول لتأهيل وتدريب الموظفين على الأعمال الحديثة، وعلى آلية تطوير الأنظمة والقرارات الهامة، أو قد توفد الحكومة موظفيها إلى الجامعات ومراكز التدريب للاشتراك بالدورات التدريبية الأمر الذي يزيد من حجم النفقات العامة.

إن هذه الأعمال والاجراءات الادارية تساهم في زيادة حجم الإنفاق العام، وخاصة النفقات الإدارية التي تتطلبها الأعمال الحكومية.

٣-١-٢-٥- نفقات خدمة الدين العام:

يُقصد بخدمة الدين العام:

"دفع الفوائد المستحقة مع الأقساط السنوية المحددة بهدف الوفاء بشروط القروض العامة"[١].

لقد أجازت الحكومة لنفسها الاقتراض من المواطنين والشركات لتمويل عجز الموازنة العامة، وأدت هذه القروض إلى الرفاهية وتمويل الخدمات والحاجات المتزايدة، لكن ذلك رتب على الحكومات تحديد بند خاص في الموازنة سمي خدمة الدين.

---

[١] المؤلف: الاقتصاد المالي، مرجع سابق ص٢٣٠-٢٣٥.

تستدين الحكومات لتمويل:

- ❖ نفقات الحروب أو تجهيز الجيوش بالأسلحة والعتاد.
- ❖ إقامة مشاريع كبيرة تفوق طاقة الموارد المحلية، مثل مصافي النفط، جسور، مطارات، مرافئ، سكك الحديد.
- ❖ تمويل عجز الموازنة المستمر والمزمن نظراً لانخفاض حجم الموارد المحلية.

لقد تزايدت القروض العامة في أكثر الدول بحيث أنها أصبحت تشكل ١٠٠% من حجم الناتج وفي بعضها ٥٠% حتى أن أدنى الدول مديونية أصبحت تشكل الديون ٢٥% من ناتجها المحلي.

إن هذا الأمر يرتب على الخزينة العامة أعباء جديدة لم تكن موجودة سابقاً وهي الأقساط السنوية، الفوائد، علاوات الاصدار والجوائز التي تقدمها الدولة لتشجيع المواطنين على الاقتراض[١].

إن خدمة الدين أصبحت تشكل ١٠% من حجم الإنفاق العام على الأقل في أكثر الدول وفي أعلاها وصلت خدمة الدين إلى ٣٠% من حجم الإنفاق العام، الأمر الذي أدى لإفلاس هذه الدول وإقرار برنامج تقشف لسداد الديون في الدول النامية، أمثال الأردن، مصر، المغرب، تونس، وفي أوربا، مثل اليونان التي خضعت للتقشف في عام ٢٠١٠ – ٢٠١١ لسداد ديونها.

ولكي تتخلص الحكومات من أزمة الديون عليها زيادة الضرائب وخاصةً الضرائب غير المباشرة التي تطال الدخول المرتفعة، وإعادة هيكلة المالية العامة حتى في الدول المتقدمة.

---

[١] زينت حسين عوض الله، المالية العامة، مرجع سابق ص٦١.

٣-٢- آثار النفقات العامة:

إن زيادة حجم الإنفاق يؤدي لزيادة حجم الدولة في الاقتصاد وتدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تركز الدراسات المالية على اظهار آثار الإنفاق العام، وعلى الحكومة الاستفادة من هذه الدراسات بحيث تعمل على تعظيم الآثار الإيجابية للنفقات العامة وتخفيض الآثار السلبية.

كما وأن اتساع حجم الدولة وتدخلها يتطلب التدخل لامتلاك الادوات المالية الهامة، وبذلك فهي تسعى لزيادة الضرائب بهدف تمويل برامجها الاقتصادية والاجتماعية، أو الاقتراض الأمر الذي يرتب على الحكومة أعباء مالية جديدة سوف تسدد من خلال الضرائب غير المباشرة لاحقاً.

إن تأكيد المدرسة الكلاسيكية على عدم تدخل الدولة كانت بحجة حصر الإنفاق العام في أضيق الحدود، لأن اقتسام المدخرات بين الدولة والافراد يؤثر على الاستثمار ويعرقل تكوين رأس المال ويؤدي لانخفاض الإنتاج.

أما المدرسة الكينزية التي جاءت على أثر الكساد الكبير ١٩٢٩ – ١٩٣٣ فقد ركزت على تدخل الدولة وزيادة حجم الإنفاق العام بهدف تطوير الاقتصاد الوطني وتقديم الاعانات الاجتماعية التي تؤدي بدورها لزيادة الطلب الكلي.

أما الفكر الاقتصادي الحديث، فهو يركز على زيادة الإنفاق العام شريطة عدم زيادة الضرائب وهذا الأمر استدعى زيادة حجم القروض العامة، لذلك نلحظ في الظروف الراهنة زيادة سنوية واضحة في الديون العامة إلى أن وصلت في المتوسط إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما أدى لزيادة حجم الإنفاق العام لسداد نفقات الديون والأقساط، وسوف يؤدي إلى أزمات اقتصادية متكررة لاحقاً، أو إلى انهيار الأنظمة النقدية نتيجة التضخم الذي سيصيب الاقتصاديات.

وسوف ندرس آثار الإنفاق العام على كافة الأوجه كما يلي:

٣-٢-١- آثار النفقات العامة في الاستهلاك:

يُقصد بالاستهلاك:

"الإنفاق العائلي الجاري على السلع والخدمات التي يتم استهلاكها خلال فترة قصيرة كالطعام واللباس والاستجمام والنفقات الطبية والنفقات النثرية وغيرها"[١].

أما الاستهلاك الحكومي فيقصد به:

"النفقات التي تخصصها الحكومة لشراء السلع والخدمات اللازمة لسير المرافق العامة، مثل صيانة الأبنية والطرق والسيارات والأجهزة والرواتب للموظفين وشراء القرطاسية، والنفقات الأخرى الجارية"[٢].

وإذا أردنا التعرف على آثار الإنفاق العام على الاستهلاك الكلي، نوزع آثر النفقات إلى الأقسام التالية:

(١) تؤدي الرواتب والأجور التي تدفعها الدولة للموظفين لزيادة حجم الاستهلاك لأن الموظفين عادةً ما يزداد استهلاكهم ليشمل كل الدخل.

(٢) تؤدي الإعانات التي توزعها الدولة للعاطلين عن العمل أو الفقراء والمحتاجين إلى توليد الدخول لهذه الشريحة فيزداد حجم استهلاكها بدلاً من تراجعه.

(٣) يؤدي شراء السلع والخدمات من المستثمرين لزيادة أرباح المنظمين وزيادة استهلاكهم أو ادخارهم.

---

[١] جيمس جوراتيني – ريجارد استروب: الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن عبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض ١٩٨٨، ص٢٣٧.

[٢] سوزي ناشد: المالية العامة، منشورات الحلب الحقوقية، بيروت ٢٠٠٦ ص٧٤.

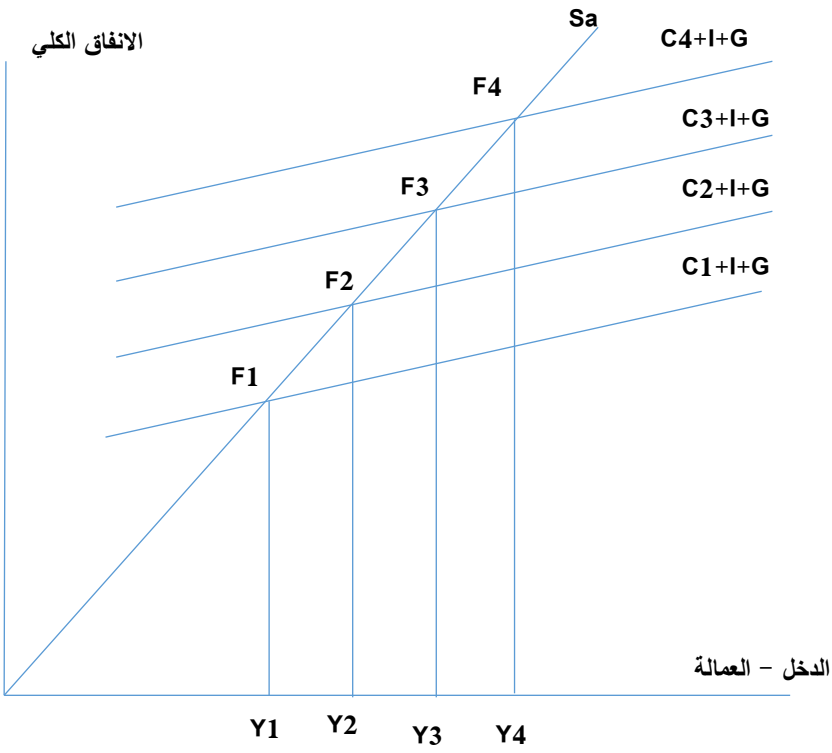

الشكل رقم (٢) يوضح دور زيادة الاستهلاك في زيادة الناتج والدخول

يوضح لنا الشكل رقم (٢) ما يلي:

- يتوازن الاستهلاك مع العرض الكلي في النقطة F_1 حيث تحدد لنا حجم الدخل والعمالة عند Y_1.
- إذا زادت الدولة الإنفاق العام يزداد الاستهلاك فيصبح منحنى الطلب هو $C+I+G_2$ بدلاً من $C+I+G_1$ ومن ثم ينتقل التوازن إلى F_2 التي تشير لزيادة الناتج من Y_1 إلى Y_2 فتكون زيادة الإنفاق قد زادت الاستهلاك وزاد على الأثر الدخل والعمالة.
- إذا زادت الدولة الإنفاق العام للسنة الثانية أو الثالثة وكان العرض مرناً فإن ذلك سيزيد الطلب الكلي، وتصبح نقطة التوازن F_3 التي تشير إلى زيادة Y_2 إلى Y_3.

وهكذا تؤثر النفقات العامة في زيادة الاستهلاك وزيادة الطلب الكلي.

٣-٢-٢- أثر النفقات العامة في الإنتاج:

يتألف الإنفاق العام من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، فالنفقات الجارية تخصص كما ذكرنا للرواتب والأجور والاعانات الاجتماعية وشراء بعض المستلزمات والصيانة، أما النفقات الاستثمارية فتخصص لشراء الآلات والتجهيزات وإقامة مشاريع البنية التحتية، واقامة مصانع القطاع العام والمدن الصناعية وغيرها.

فالإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري يوجه إلى السوق أي يتحول إلى طلب، ومن ثم يشكل الطلب الحكومي جزءاً مهماً من الطلب الكلي يتجاوز ٢٥% في أكثر الدول، فكلما ازداد الإنفاق الحكومي يؤثر ذلك إيجاباً وعبر المضاعف قد يزداد الإنتاج والدخل بعدة مرات من زيادة النفقات العامة.

وسوف نوضح ذلك بالمثال التالي:

- بلغ حجم الناتج المحلي في اقتصاد احدى الدول العربية ٥٤ مليار دينار عربي وبلغ حجم الطلب الكلي ٤٥ مليار دينار وحجم الادخار ٩ مليار دينار، وبلغ حجم الإنفاق العام ١٢ مليار دينار، وحجم المضاعف ٩و٥ مرات وبلغ حجم الزيادة في الإنفاق العام ٦٠٠ مليون دولار.

- احسب آثار الإنفاق العام على الناتج؟

- نسبة الإنفاق إلى الناتج $\frac{12}{54}$ = ٢٢,٢%.
- نسبة الإنفاق العام للطلب الكلي $\frac{12}{45}$ = ٢٦,٦%.
- أثر المضاعف ٦٠٠ مليار دينار × ٥,٩ = ٣,٥٤٠ مليار دينار.

إن زيادة الإنفاق العام بمقدار ٦٠٠ مليون دينار سوف تزيد الناتج بمقدار ٣,٥ مليار دينار، وذلك كما في الشكل التالي:

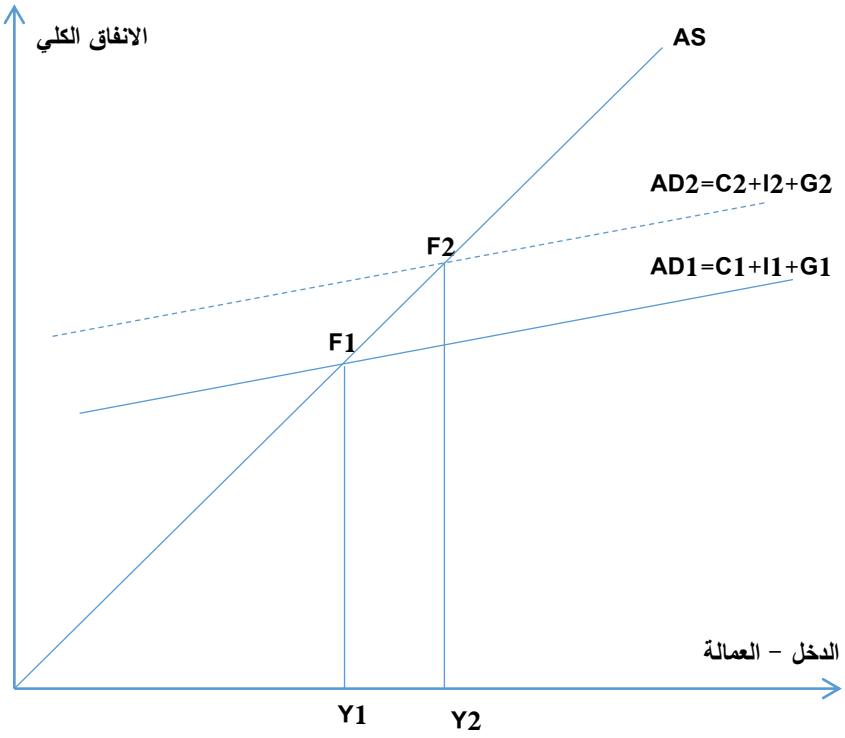

الشكل البياني رقم (٣) يوضح أثر الإنفاق على الناتج

يُلاحظ من الشكل البياني رقم (٣) ما يلي:

- ✓ إن نقطة تقاطع منحى C1 + I1 + G1 مع خط العرض As تحدد نقطة التوازن في الاقتصاد حيث يتوازن العرض مع الطلب عند مستوى الدخل Y1.
- ✓ إن زيادة الإنفاق الحكومي قد أدت لانتقال منحنى الطلب الكلي إلى C1 + i1 + G2 وأصبحت نقطة التوازن F2 بدلاً من F1 وازداد الدخل من Y1 إلى Y2.
- ✓ إن زيادة الإنفاق بمقدار ٦٠٠ مليون دينار، أدت لزيادة الناتج بمقدار ٣,٥٤٠ مليار دينار أي ازداد الناتج بنسبة ٦,٤%.

وقد ظهر ذلك من خلال الشكل البياني حيث انتقل Y1 إلى Y2 ليوضح زيادة الناتج وزيادة مستوى التشغيل من العمال.

النتيجة: يؤثر الإنفاق العام بشكلٍ مباشر في الناتج ويؤدي لزيادة الناتج، وتكون الزيادة مقترنة بنسبة المضاعف الذي يحدد كمية الزيادة في الإنتاج وحالة العرض

والطلب، فكلما كانت مرونة العرض كبيرة، كلما أدى ذلك لزيادة الآثار الإيجابية للإنفاق العام.

٣-٢-٣- أثر النفقات العامة في الادخار والاستثمار:

الادخار: هو "الفرق بين الدخل الجاري الممكن التصرف به، والقدر المنفق على السلع والخدمات الجارية، أي هو الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك"[١].

أما الاستثمار، فإنه يعني: "تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل على زيادة المقدرة على إنتاج السلع في المستقبل أو إلى خلق منافع استهلاكية في المستقبل"[٢].

أو بتعبير أدق، الاستثمار: هو الإنفاق على بناء المصانع وشراء الآلات والتجهيزات والمواد الأولية لإنتاج السلع والخدمات.

فكلما ازداد حجم الادخار تزداد الأموال المخصصة للاستثمار، ويقترض المنظمون لبناء المصانع وتشغيل الآلات وشراء المواد الأولية بهدف الحصول على الأرباح.

والسؤال المهم الآن، كيف يؤثر الإنفاق الحكومي في الادخار والاستثمار؟

١) يؤثر الإنفاق الحكومي في الادخار كما يلي:

- ✓ يؤدي الإنفاق العام لتوليد الدخول للموظفين والعمال فيذهب جزءاً منها للادخار.
- ✓ يؤدي الإنفاق العام لزيادة أرباح المنظمين فيزداد لديهم الادخار.

فإذا ساهم الإنفاق العام بزيادة الادخار بمقدار ٥% يكون قد رفع نسبة الادخار وشجع المدخرين على استثمار أموالهم في المصارف، أو في سوق المال، ويزداد عرض المدخرات التي ستشجع الاستثمار.

---

[١] جيمس جوراتبني – ريكارد استروب: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص٢٣٧.

[٢] نفس المصدر: ص٢٥١.

٢) يؤثر الإنفاق الحكومي في الاستثمار من خلال:

- ✓ تشتري الحكومة المواد والسلع التي تحتاجها المؤسسات الحكومية من السوق.
- ✓ تشتري الحكومة الآلات والتجهيزات التي تحتاجها الدوائر الحكومية.
- ✓ تنفق الأموال لإقامة المصانع العامة، فتحتاج لمواد البناء والآلات والتجهيزات والمواد الأولية، الأمر الذي يزيد الطلب على الاستثمار في السوق.
- ✓ تنفق الأموال الاستثمارية عند إقامة المدن الصناعية بهدف جذب الصناعيين للعمل والاستثمار في هذه المناطق مما يشجع على زيادة الاستثمار.

إن زيادة حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي سوف يشجع، بل يزيد الطلب الاستثماري الكلي في الاقتصاد، ويؤثر ذلك في زيادة حجم الناتج والدخول، كما في الشكل البياني التالي:

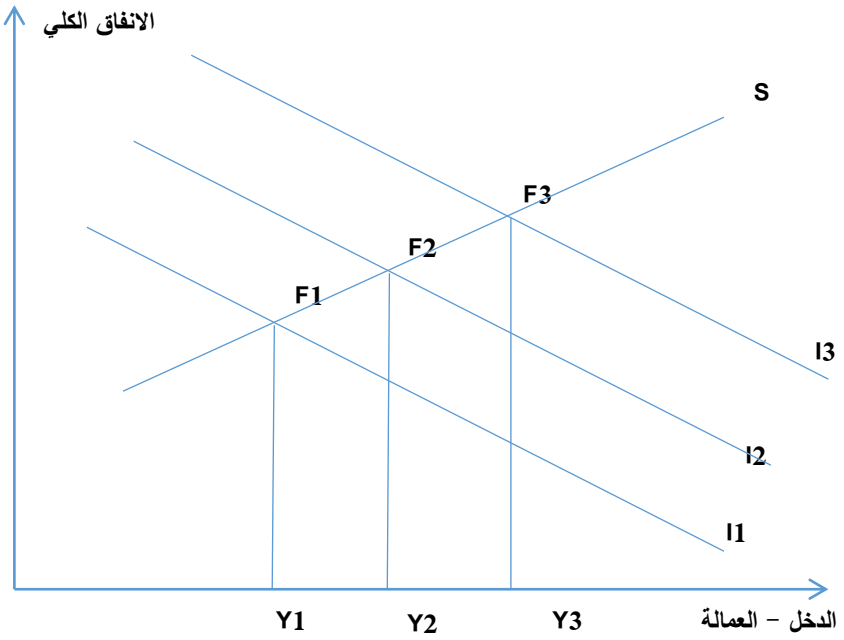

الشكل رقم (٤) يوضح أثر الإنفاق العام على الادخار والاستثمار

يُلاحظ من الشكل البيان رقم (٤) ما يلي:

- إن زيادة حجم الإنفاق الحكومي سوف تساهم في زيادة حجم المدخرات الوطنية والتي توجه للاستثمار فتشجع على زيادة طلب المستثمرين على الأموال.
- إن زيادة حجم الإنفاق الحكومي سوف تزيد الطلب الاستثماري وسوف يزيد المستثمرون الإنتاج السلع والخدمات وبشكلٍ خاص إنتاج الآلات، الأمر الذي ينقل منحنى الاستثمار من I1 إلى I2 وتصبح نقطة التوازن F2 التي توضح حدوث زيادة في الدخل من Y1 إلى Y2 فتزداد الآثار الإيجابية.
- إذا استمرت الحكومة بزياد إنفاقها العام فإن ذلك سينقل الطلب الاستثماري من I2 إلى I3 وتصبح نقطة التوازن F3، وهذا الأمر لا يتحقق إلا إذا كان العرض يتصف بالمرونة، فكلما ازداد الطلب الاستثماري يؤدي ذلك لزيادة الدخل وتشغيل عمال جدد حتى يصل الاقتصاد إلى حال التشغيل الكامل.

النتيجة: إن آثار الإنفاق العام تؤدي لتحسين الطلب الاستثماري، فإذا كان العرض يتصف بالمرونة فإن آثار الإنفاق العام ستؤدي لزيادة الإنتاج والدخول وتوظيف عمال جدد الأمر الذي يؤدي بالاقتصاد للوصول إلى حالة التشغيل الكامل.

المراجع:

١- وليد عايب: سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي (الجزائر) إشراف د. علي كنعان – جامعة دمشق ٢٠٠٩.

٢- المؤلف: النقود والصيرفة والسياسة النقدية دار المنهل اللبناني بيروت ٢٠١٢.

٣- سالم محمد الشوابكة: المالية العامة والتشريع الضريبي، دار رند للتوزيع والنشر، عمان ٢٠٠٠.

٤- المؤلف: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .

٥- المؤلف: اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسنين دمشق ١٩٩٧

٦- ثامر كامل محمد الخرزجي: النظام السياسية الحديثة، دار مجدلاوي، عمان ٢٠٠٤.

٧- زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية، الدار الجامعية الاسكندرية ١٩٩٥.

٨- جيمس جوراتيني – ريجارد استروب: الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن عبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض ١٩٨٨.

أسئلة الفصل الثالث:

١-صح أو خطأ True / False

الرقم	السؤال	صح	خطأ
١	يؤدي انخفاض قيمة النقد الوطني لزيادة حجم النفقات ظاهرياً.	✓	
٢	يؤدي تقديم الإعانات للمنتجين لزيادة حقيقية في الانفاق العام.	✓	
٣	إن تقديم الإعانات للقطاعات الاجتماعية لا يزيد الانفاق العام.		☒
٤	إن خدمة الدين العام لا تؤثر في الانفاق العام.		☒
٥	لا تؤدي زيادة الأجور لزيادة حجم الاستهلاك.		☒
٦	يؤثر الانفاق العام بشكل مباشر في الناتج.	✓	
٧	تؤدي زيادة الانفاق لزيادة الادخار.	✓	
٨	لا تؤدي زيادة الانفاق إلى زيادة واضحة في الاستثمار.		☒

٢-أسئلة خيارات متعددة Multiple-Choice

١- يؤدي التضخم ل

A-زيادة قيمة النقد.

B-تخفيض قيمة الانفاق العام.

C-تحسين حجم الانفاق العام.

D-زيادة حجم الصادرات.

٢- تؤدي الإعانات الإنتاجية لزيادة

A-القيمة الحقيقية للصادرات

B-حجم الانفاق العام.

C-تخفيض قيمة المنتجات.

D-زيادة مستوى الأسعار.

٣- تؤدي زيادة الادخار ل:

A-لزيادة حجم الاستثمار

B-لزيادة حجم الانفاق العام.

C-لتخفيض الإنتاج

A+B-D

٤- تؤدي الإعانات الاجتماعية لتحسين ظروف:

A- الحياة للموطنين

B- المنتجين

C- الصادرات

D- الواردات

٣- أسئلة قضايا للمناقشة

١- تؤدي زيادة النفقات الاقتصادية لزيادة الإنتاج وتشغيل العمال وزيادة الصادرات؟

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (١- الفقرة (٢) تعداد ٢)

٢- تؤثر النفقات العامة في الاستهلاك، ناقش هذا القول

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٢- تعداد ٢)

٣- إن زيادة حجم الاستثمار تتأثر بالإنفاق العام، وضح ذلك

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٢- تعداد ٣).

الفصل الرابع الضرائب والرسوم

عنوان الفصل: الضرائب والرسوم

Taxes and Fees

كلمات مفتاحية:

الرسوم: Fees، الضرائب: Taxes، أهداف الضرائب: Tax target

منفعة الضرائب:Tax benefit ، قواعد الضرائب: Tax Rules

قاعدة التضامن الاجتماعي:The base of Social Solidarity

ملخص الفصل:

يعالج هذا الفصل مفهوم الرسوم وخصائصها لإيراد تحصل عليه الدولة كما يعالج مفهوم وخصائص الضرائب ودورها في الحياة الاقتصادية، كما ويتم تحديد الأسس القانونية لجباية الضرائب هل تستند لمبدأ المنفعة ام التضامن الاجتماعي؟

المخرجات والأهداف:

١- التعرف على مفهوم الرسم وخصائصه وخاصة أن الرسوم ترتبط بالمنفعة.
٢- التعرف على مفهوم الضريبة وخصائصها، خاصة وأن الضريبة فريضة إلزامية.
٣- تستند الضرائب إلى قاعدة التضامن الاجتماعي وليس المنفعة.
٤- يخضع فرض الضرائب لقاعدة العدالة الاجتماعية حسب وضع كل مكلف.
٥- وضوح التشريعات والأنظمة يحدد مستوى ودرجة الوعي الضريبي.
٦- انخفاض نفقات الجباية لكل ضريبة يزيد من حجم الحصيلة.

مخطط الفصل

١- مفهوم وخصائص الرسوم
٢- مفهوم وخصائص الضريبة
٣- آلية تحديد قيمة الرسم
٤- الأهداف العامة للضرائب
٥- الطبيعة القانونية للضريبة
   - ❖ نظرية المنفعة
   - ❖ نظرية التضامن الاجتماعي
٦- القواعد الأساسية للضريبة

تمهيد:

تعبر الايرادات العامة عن وجود الدولة وسيادتها، ومهما اختلف شكل الدولة من دولة حارسة إلى دولة راعية، ومن دولة اشتراكية إلى رأسمالية، فجميعها كانت تفرض الضرائب استناداً لسلطتها وسلطانها، لذلك أطلق علماء المالية على الضرائب، الايرادات السيادية.

فالدولة لا تحصل فقط على الضرائب، بل تفرض الرسوم وتستثمر الأملاك العامة، وتستثمر مصانعها العامة التي تمتلكها، وفي حال عدم كفاية الايرادات العامة، تلجأ إلى القروض العامة التي أصبحت في الوقت الحاضر إحدى أهم الموارد المالية الثابتة.

أصبحت الايرادات العامة أداة هامة للتدخل الاقتصادي، فمن خلال الضريبة أو الرسم أو القطاع العام تحقق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

- ✓ فهي تعبر عن توجه الدولة المستقبلي (التدخل أو عدم التدخل) المبالغة في التدخل أو الخصخصة كما حصل في أوربا وأمريكا عام ١٩٨٠.
- ✓ تعبر عن حالة النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني فكلما ازداد دور القطاع العام، كلما عبر عن التوجهات الاشتراكية، وكلما انخفض يعبر عن التوجهات الرأسمالية الحرة.
- ✓ تعبر عن وضع الاقتصاد (متخلف، متقدم، نام) لأن زيادة الضرائب أو الإيرادات بشكلٍ عام، تعني التقدم الاقتصادي، وانخفاض الايرادات يدل على عدم استخدام الامكانيات المتاحة، دول نامية أو متخلفة.

وأخيراً، لا يمكن لأي دولة مهما كان توجهها ودورها أن تنمو وتتطور بدون الايرادات العامة، لأن الايرادات العامة تساعد الدولة على تحقيق أهدافها وتوجهاتها في التطور الاقتصادي والاجتماعي.

والسؤال المطروح حالياً: ماهي أنواع الايرادات وأهدافها؟

وهل تحقق أهداف الدولة في تحقيق التطور الاقتصادي المنشود؟

٤-١- الرسوم Tax Fees:

هي أقدم ايرادات الدولة، فرضها الحكام منذ فجر التاريخ وخاصةً عند دخول أو خروج البضاعة إلى الممالك القديمة، وفرضتها الحضارة البابلية على الفلاحين عند استخدام الأراضي الزراعية أو عند بيع المحاصيل الزراعية، حتى أن الممالك الأكادية والسومرية والبابلية كانت تعتبر الأملاك الخاصة أملاكاً عامة في حالات الحروب.

أما في الدولة الإسلامية منذ عام (٦٢٢ م.)، (١ هجرية)، وحتى سقوط الدولة العباسية عام ٦٥٦ هـ، فإنها لم تفرض سوى الرسوم الجمركية على دخول وخروج البضائع من الدولة، وكانت بنسب لا تتجاوز ٢,٥% على قيمة البضائع[١].

وعلى التجار غير المسلمين تصل إلى ١٠% في تلك الفترة. أما في زمن الدولة الاقطاعية في أوربا، فقد زادت الرسوم كثيراً لأن الأمير الاقطاعي لا يحتاج لقانون لكي يحدد الرسوم، بل بقرار منه يحدد مبلغ الرسم الذي ينبغي على الفلاحين سداده للخزينة.

أما في أوروبا في عصر النهضة الصناعية، فقد تراجعت الرسوم مقابل صعود دور الضرائب، لأن تنظيم الرسم أو الضريبة أصبح يخضع للقانون، أي تصدر القرارات المالية بقانون من قبل البرلمانات (السلطة التشريعية).

وفي الظروف الراهنة، أصبحت الرسوم ايراداً حكومياً قليل الأهمية نظراً للاعتماد على الضرائب التصاعدية والضرائب غير المباشرة التي تشكل ٨٠% من الايرادات العامة في أكثر الدول في العصر الحديث.

فما هي الرسوم؟ وكيف تفرضها الحكومات؟

٤-١-١- مفهوم وخصائص الرسم:

نظراً لأن الرسوم ترتبط بمنفعة معينة تؤديها الدولة للأفراد، فقد عرّف علماء المالية الرسم:

---

[١] المؤلف: المالية العامة الإسلامية، دار النوادر بيروت ٢٠١٤ ص٢٩٦.

"مبلغ من المال يؤديه المنتفع للدولة مقابل منفعة خاصة ومعينة لها صفة الخدمة العامة ويعتبر الرسم وسيلة مالية بيد الدولة للتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية"[١].

يوضح هذا التعريف مفهوم الرسم وآلية فرضه وكيفية استخدامه من قبل الدولة.

ونحن بدورنا نعرف الرسم بأنه:

"مبلغ من المال يدفعه المكلف للدولة بصفة إلزامية مقابل تقديم منفعة خاصة له ويساهم في تمويل الخزينة العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية".

إن هذا التعريف يشرح كافة جوانب الرسم واستناداً لذلك يتضمن هذا التعريف الخصائص التالية:

(١) مبلغ من المال:

كان الرسم يدفع قديماً بصورة عينية من الحبوب والحيوانات والثمار حسب طبيعة كل منطقة، ولكن مع التطور النقدي الحاصل وشيوع العلاقات البضاعية النقدية، أصبحت قيمة الرسم وحسابه ودفعه تتم نقداً، لأن النفقات العامة أصبحت نقدية في الظروف الراهنة، لذلك تحدد الدولة رسم النظافة ٣٠٠ دينار، رسم الجامعة ١٥٠٠ دينار، رسم جواز السفر ١٥٠ دينار، وهكذا..

(٢) يدفع الرسم بصفة إلزامية:

لا يستطيع المكلف أن يعتذر عن دفع الرسوم لأنه إذا أراد الحصول على الخدمة عليه دفع الرسم المطلوب، لذلك يدفع المكلفون الرسوم بصفة الزامية والسؤال المطروح: هل الإجبار في الرسوم قانونياً أو معنوياً؟ بالطبع يكون الإجبار[٢]:

☒ قانونياً، إذا كان الرسم مفروضاً على الجميع مثل رسم الحصول على الهوية الشخصية أو جواز السفر أو رسوم تعبيد الطرقات والأرصفة وغيرها، ولا يستطيع المكلف عدم الدفع.

---

[١] عصام بشور: المالية العامة، مرجع سابق ص١٢٩.

[٢] عادل فليح العلي: المالية العامة، دار الحامد، عمان ٢٠٠٧، ص٨٥.

☒ معنوياً، إذا لم يرغب الفرد في الحصول على التسجيل العقاري لأنه لا يملك أي شيء، أو إذا لم يستطع الانتساب إلى الجامعة، فالفرد الذي لا يستطيع الحصول على هذه الخدمة ليس ملزماً بدفع الرسم.

(٣) يدفع الرسم للدولة أو إحدى هيئاتها العامة:

ولكل مؤسسة عامة أو دائرة حكومية رسوم محددة وعلى كل مراجع يريد أن يحصل على الخدمة أن يدفع الرسم المطلوب، فالفلاح الذي يطلب مكافحة الحشرات من وزارة الزراعة، عليه دفع الرسم قبل تقديم الخدمة، وطالب الجامعة يدفع رسومه للجامعة، وطالب التسجيل العقاري يدفع الرسوم لدائرة السجلات العقارية، وهكذا تُدفع الرسوم إلى الجهة الحكومية، ولا يحق للدائرة الحكومية تحديد أي رسم دون الحصول على موافقة السلطة التشريعية مسبقاً لأنها صاحب السلطة في إقرار الوقائع المالية مهما كان نوعها.

(٤) يدفع الرسم مقابل الخدمة:

يشترط لدفع الرسم حصول المكلف على الخدمة، حيث تقوم الهيئات العامة البلدية، المحافظة، الجامعة، المحكمة، الشرطة، بتقديم الخدمات للمواطنين الذين يطلبون هذه الخدمة، مثل تسجيل عقار، الحصول على جواز السفر، الدراسة في الجامعة، النظر في المنازعات القضائية[١].. وغيرها، وبهذه الخاصية يختلف الرسم عن الضريبة التي تدفع بدون مقابل، بينما الرسم يدفع مقابل خدمة خاصة.

(٥) يحقق الرسم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:

إذا قدمت الدولة الخدمة للشخص طالب الخدمة، فإنها تحقق منفعة خاصة له، ومنفعة عامة تعود على المجتمع ككل، فالطلاب الذين يدرسون يحصلون على منفعة خاصة عند تخرجهم، لكن المجتمع يستفيد هو الآخر بأن أفراده يصبحوا أكثر متعلمين ومؤهلين للعمل، وعندما تسجل الدولة العقارات للأفراد تقدم لهم منفعة خاصة، ولكن المجتمع والدولة تستفيد من عدم حصول نزاعات بين المالكين، وهكذا..

---

[١] سوزي عدلي ناشر: المالية العامة، مرجع سابق ص١٠٥.

أما المنافع الاقتصادية فإن دفع رسم جمركي على السلع المستوردة يقدم الحماية للسلع الوطنية ويشجع الإنتاج الوطني، وتدعم الدولة بذلك الاقتصاد الوطني.

فالمنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يحصل عليها المجتمع لا تقل أهمية عن المنافع الخاصة، أي تحقق الدولة هدفين معاً:

- خدمة الأفراد الراغبين في الحصول على الخدمات.
- خدمة الاقتصاد الوطني بالتنظيم والترتيب وتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة.

إن هذه الخصائص توضح الطبيعة الخاصة للرسم، التي تفصله عن الايرادات العامة، وعن الضريبة والقروض العامة، فالرسم له ميزة خاصة، فهو من جهة ضريبة يلتزم الفرد بدفعها للدولة، ومن جهة ثانية يحصل المستفيد على خدمات مقابل هذا المبلغ المحدد.

٤-١-٢- آلية تحديد قيمة الرسم:

الرسم كما ذكرنا هو مبلغ من المال يدفع نقداً للدولة مقابل الحصول على خدمة معينة، والسؤال المطروح: كيف تحدد الجهة الحكومية قيمة الرسم؟ وهل ترتبط القيمة بالخدمة المؤداة؟ أم كيف؟

عند إقرار الرسم في مجلس الشعب (البرلمان) تتم مناقشة المبلغ الذي يلتزم المواطن بدفعه والخدمة التي سيحصل عليها، ومن خلال الحوار والنقاش يتم الوصول إلى الرسم الكلي الذي تقرره السلطات العامة، لكن الحكومات عند تحديد قيمة الرسم تراعي عدداً من الشروط، ولا تعتبر التكلفة أساساً لفرض الرسم، لأن الدولة ليست تاجراً أو بائعاً للخدمات، أو لجوازات السفر والوثائق، فما هي آلية تحديد قيمة الرسم؟

أ- الطريقة الأولى: يكون الرسم أقل من المنفعة المقدمة:

أي تخفض الدولة قيمة الرسم لتشجيع الأفراد على الحصول على الخدمة نظراً لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية والعائد على المجتمع عندما يحصل الجميع على مثل هذه الخدمات.

مثال ذلك، رسوم الجامعات، الرسوم الصحية، رسوم النظافة، فهي منخفضة لا تقابل تكلفة الخدمة المقدمة، وذلك لتشجيع الأفراد على التعليم، والضمان الصحي فالدولة تتحمل القسم الأعظم من التكلفة مقابل رسم بسيط من المواطن المستفيد.

ب- الطريقة الثانية: الرسم أكبر من الخدمة:

أي ترفع الدولة الرسوم بحيث تكون أكبر من تكلفة الخدمة المقدمة، وتكون في الخدمات التي يحصل عليها الملاكين مثل رسوم التسجيل العقاري، رسوم تراخيص البناء، رسوم الدخول إلى المنتزهات ومراكز الاستجمام[١]. لأن هذه الخدمات تقدم لفئات اجتماعية غنية أو ميسورة، وتهدف الدولة من وراء هذا الرسم زيادة حجم الجباية وإشباع الحاجة المالية المتزايدة للدولة.

ت- الطريقة الثالثة: تعادل الرسم مع تكلفة الخدمة المقدمة:

ويكون الهدف من هذه الخدمة التوافق مع الرسم وعدم تحقيق الأرباح للدولة، مثل رسم الحصول على البطاقة الشخصية رسم زيارة المتاحف، والأماكن الأثرية، الرسوم القنصلية، رسم مكافحة الحشرات الضارة في الزراعة.. وغيرها.

استناداً لذلك، نلاحظ بأن المؤسسات الحكومية تحدد على سبيل المثال: ١٥٠٠ دينار رسوم الدراسة الجامعية، ٣٠٠ دينار رسم النظافة، ١٥٠ دينار رسوم جواز السفر، ٣٠٠ دينار رسم تسجيل العقار الصغير، ١٥٠ دينار رسم الضمان الصحي ولكل نوع من الخدمات تحدد المؤسسات مبالغ معينة.

٤-٢- الضرائب Taxes:

تُعّد الضرائب من أقدم وأهم مصادر الايرادات العامة، لأنها تلعب دوراً هاماً في تمويل الخزينة العامة للدولة، وتثير العديد من المشاكل والصعوبات عند فرضها وتحصيلها. لذلك ظهرت دراسات عديدة خاصة بالضرائب تناولت أسس الفرض والتحقق والآثار الناجمة عن الضرائب، وتخصص الاقتصاد المالي بدراسة آثار

---

[١] سوزي عالي ناشد: المالية العامة، مرجع سابق ص١٠٧.

الضرائب نظراً لما تحدثه من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية، فهي ترتبط بالمستثمر والإنتاج من السلع والخدمات، وترتبط بالمستهلك عندما تفرض على السلع الاستهلاكية وتؤثر على دخول المواطنين.

تلعب الضرائب دوراً هاماً في تمويل الخزينة العامة للدولة، ولا يوجد وسيلة مالية للدولة سوى الضريبة، فمن خلالها تحقق الدولة:

- ✓ العدالة الاجتماعية التي تسعى جميع الأنظمة لتحقيقها.
- ✓ زيادة الإنتاج لبعض الصناعات من خلال الإعفاءات الضريبية.
- ✓ التوازن المالي والاستقرار في الأسعار.
- ✓ الحماية للصناعة الوطنية عندما تفرض على السلع المستوردة (رسوم جمركية).

إن هذه الأهداف تجعل من الضريبة الأداة المالية لتمويل المشاريع العامة والأداة الاجتماعية عندما تأخذ مبالغ كبيرة من الأغنياء مقابل إعفاء الفقراء، والاداة الاقتصادية عندما تتدخل الدولة من خلالها لتشجيع قطاعات والحد من تطور قطاعات أخرى، إنها توجه المستثمرين وتوجه الاقتصاد إلى الاتجاهات التي ترغب الحكومة بالوصول إليها، فما هي الضريبة، وماهي القواعد التي تحكم عملية إقرارها؟

أسئلة كثيرة تثيرها الدراسات الضريبية.

٤-٢-١- مفهوم وخصائص الضريبة:

لم تظهر الضرائب دفعة واحدة في الاقتصاد، بل هي وليدة العديد من الأبحاث والدراسات، وهي نتاج للتطور البشري منذ ظهور الدولة السومرية والأكادية والبابلية عام ٢٥٠٠ ق. م وحتى وقتنا الحاضر، والعلماء يعدلون ويطورون نظريات الضريبة.

الضريبة لغةً: ضَرَبه يضربه، وضربه – ضربت الطير خرجت تبتغي الرزق. وضارب له: أتجر في ماله وهي القراض، والضريبة: التي تؤخذ في الجزية ونحوها[١].

---

[١] الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مرجع سابق ص١٢١.

لم يتوسع العرب في شرح معنى الضريبة التي تقتطعها الدولة من الأفراد لإشباع الحاجة المالية المتزايدة، لأنهم لم يفرضوها سابقاً.

عرّف المفكر المصري عاطف صدقي الضريبة بأنها:

"مبلغ من النقود تتقاضاه الدولة جبراً من الأشخاص بصفة نهائية ودون أن يكون لها مقابل معين وذلك من أجل تغطية نفقات الدولة"[١].

يركّز هذا التعريف على السمات الأساسية للضرائب دون أن يحدد الأهداف التي تريدها الدولة من الضرائب.

أما المفكر السوري عصام بشور، فإنه يرى في الضريبة:

"فريضة مالية تضامنية، تقتطعها الدولة بصورة نهائية ومباشرة، وتستخدمها وسيلة لتحقيق أهدافها العامة"[٢].

يجمع هذا التعريف أكثر خصائص الضريبة.

ويرى الدكتور يوسف شباط في الضريبة:

"فرضية مالية أو تأدية نقدية إلزامية تضامنية تقتطعها الدولة أو إحدى الجهات الهامة بصورة نهائية ومباشرة دون مقابل، وتستخدمها وسيلة لتحقيق أهدافها العامة"[٣].

ومن جهتنا نحن نرى في الضريبة:

"مبلغ من المال تجبيه الدولة من الأفراد والشركات بصفة إلزامية ونهائية وبدون مقابل لإنجاز التوازن والاستقرار المالي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة".

---

[١] عاطف صدقي: دروس في المالية العامة، مطبعة النهضة المصرية القاهرة، ١٩٦٢ ص١٩٤.

[٢] عصام بشور: المالية العامة، مرجع سابق ص١٦٢.

[٣] يوسف شباط: المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٠، ص٢٣٤.

يتضمن هذا التعريف كافة خصائص الضريبة كما يلي:

(١) الضريبة مبلغ من المال:

تفرض الضريبة في الظروف الراهنة بصورة نقدية، بينما كانت في العصور السابقة تفرض بصيغة عينية، أي تأخذ من الفلاحين ما ينتجون من الحبوب والبقوليات والحيوانات، وكان الإقطاعي يفرض على الأشخاص الذين لا يملكون نظام السخرة، أي يعمل الفلاح في مزرعة الاقطاعي لمدة يوم واحد في الأسبوع بدون أجرة، وهي بمثابة ضريبة عينية لكن الجباية العينية تعرضت للعديد من الصعوبات: مثل صعوبات النقل والتخزين وتعرض المحاصيل للتلف، وصعوبات التقدير.

لذلك أقلعت أكثر الأنظمة الضريبية عن الضرائب العينية للأسباب التالية:

أ- شيوع العلاقات البضاعية النقدية، والانتقال من نظام المقايضة والمبادلة السلعية إلى الحسابات النقدية (ن، ب، ن)[١]، (نقد، بضاعة، نقد).

ب- لا تحقق الضرائب العينية العدالة بين المكلفية، لأن البعض تأخذ منه الحبوب والآخر تأخذ منه البقوليات وآخرين تأخذ منهم الحيوانات وتختلف الأسعار بين سلعة وأخرى.

ت- صعوبة التقدير والصرف، فمن تصرف له الحبوب يختلف عمن تصرف له الحيوانات لذلك تواجه صعوبة في تقدير الإنفاق العام.

ث- إن هذه الأسباب دفعت الحكومات في العصر الحديث للانتقال إلى الدفع النقدي لقيمة الضريبة.

---

[١] عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، مرجع سابق ص٧٠.

(٢) تفرض الضرائب وتجبى من قبل الدولة:

أكدت الدراسات القانونية بأن سلطة دراسة الضرائب وإقرارها يكون من قبل السلطة التشريعية (البرلمان) ولا يجوز لأي جهة حكومية مهما كان نوعها فرض أي رسم أو ضريبة، لأن القوانين المالية يترتب عليها عدد من الآثار السلبية أو الإيجابية، أي يجب أن تأخذ حقها في الدراسة والتدقيق قبل إقرارها وهذا يحصل عند دراسة الضرائب في البرلمانات، وبعد اقررها على شكل قانون توزع للجهات المالية وادارة البلديات والمحافظات لتحصيلها.

(٣) تفرض الضريبة بصفة إلزامية:

تفرض الدولة الضرائب جبراً على المكلفين ولا يحق لهم الاختيار بين الدفع أو عدم الدفع، لأن عنصر الاكراه يعد من أهم خصائص الضريبة، وهذا ما يميزها عن الايرادات الأخرى، ففي السابق كان المكلفون يدفعون الضرائب بشكلٍ اختياري للملك أو الأمير، أما بعد تطور الأنظمة والقوانين فقد أصبحت الزامية، يناقشها ممثلو الشعب في البرلمانات ويقررونها، وبعد الإقرار تصبح الضريبة فريضة إلزامية على المكلفين دفعها جبراً للدولة وكل تخلف يستوجب فرض غرامات إضافية، أو المعاقبة بالسجن في حال الامتناع عن الدفع.

(٤) تدفع الضريبة بصفةٍ نهائية وبدون مقابل:

يدفع المكلف الضريبة بصورةٍ نهائية، فلا يحق له استردادها، فهي مشاركة منه في الأعباء العامة، ولا يمكن المطالبة بها في المستقبل.

كما وتدفع الضريبة بدون مقابل، ففي حالة دفع الرسوم يحصل المكلف على خدمة مقابل الرسم، أما في حالات الضرائب فلا يحق للمكلف المطالبة بشق طريق أو بناء مدرسة مقابل الضريبة، فهي تضامنية من المكلف للدولة والمجتمع، أي لا يحق لأي مكلف مهما كانت ضريبته أن يطلب مقابل الوفاء، لأن صيغة الضريبة وجوهرها يقوم على عدم طلب المقابل عند دفع الضريبة، فهي تدخل الخزينة العامة بصفة نهائية ولا يحق للمكلف استردادها أو طلب خدمات معينة عند التسديد.

(٥) تحقق الضرائب التوازن والاستقرار المالي:

إن زيادة حجم الاستقطاع الضريبي سوف يخفض عجز الموازنة، ويحقق التوازن المالي، ويخفض حجم القروض العامة وحجم المديونية والأعباء الناجمة عنها.

إن تحقيق التوازن المالي سوف يؤدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استقرار الأسعار أي إعادة توزيع الدخل سوف تزيد الاستهلاك، ويزداد الإنتاج وتزداد الدخول ويطرأ تحسن على مستوى المعيشة، فكلما ازداد حجم الواردات الضريبية يرتفع مستوى التوازن المالي، وينعكس ذلك إيجاباً على المستوى العام للأسعار ويتحقق التوازن الاقتصادي بين الأجور والأسعار والإنفاق العام وكل من العرض والطلب في الاقتصاد.

(٦) تحقق الضرائب الأهداف التالية:

أ- الأهداف المالية: تؤدي الضرائب لإشباع الحاجة المالية المتزايدة للدولة، لأن الهدف المالي هو أقدم الأهداف الضريبية وسيبقى من الأهداف الهامة نظراً لتوسع خدمات الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ب- الأهداف الاجتماعية: تستطيع الدولة من خلال الضرائب تخفيض حجم التراكم في الثروات لدى فئة معينة (الأغنياء) وتخفف من حدة الفوارق بين الطبقات كما وتستخدم الدولة الضريبة للحد من استهلاك السلع الضارة بالصحة العامة كالتبغ والكحول فترفع سعرها بزيادة الضرائب عليها.

ت- الأهداف الاقتصادية: تستخدم الدولة الضرائب للتدخل في الحياة الاقتصادية، فهي تزيدها على بعض الصناعات للحد من تطورها وتخفضها على صناعات هامة لتطويرها وزيادة إنتاجها، كما وتزيد الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بهدف الحد من استيرادها لحماية الصناعة الوطنية وتشجيع الإنتاج الوطني.

ث- الأهداف السياسية: إن التزام الأفراد بدفع الضرائب يعني القبول بالنظام السياسي وتأييده ومؤازرته، أما إذا ازداد التهرب يعني عدم القبول وعدم الرضا ويكون

المواطنون في حالة تذمر، لذلك يعتبر السياسيون الالتزام الضريبي من ارتفاع مستوى الوعي السياسي والقبول بالسياسات العامة للدولة.

٤-٢-٢- الأهداف العامة للضرائب:

تؤدي الضرائب لتحقيق الأهداف العامة التالية:

❖ توفير الأموال اللازمة للخزينة العامة للدولة وهو أقدم هدف من أهداف الضرائب نشأ وتطور مع الضريبة، ولم يختفي هذا الهدف، وما زال هو الأول بين الأهداف التي تحققها الضريبة (وفرة الحصيلة).

❖ إعادة توزيع الدخل القومي لتخفيف حدة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية.

❖ تفرض بمعدلات متدنية على السلع ذات الاستهلاك الشعبي الواسع أو قد تعفي الكثير منها بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

❖ تمنع أو تخفف من استهلاك السلع التي تضر بالصحة العامة كالتبغ والكحول من خلال زيادة حجم الضرائب عليها، وقد فرضت أكثر الدول ضرائب على هاتين السلعتين.

❖ تستخدم الدولة الضريبة لتشجيع الاستثمار من خلال إعفاء الاستثمارات الجديدة والاستثمارات الهامة لمدة خمس أو عشر سنوات.

❖ أداة للتدخل في الحياة الاقتصادية، وتحقيق التمايز الضريبي بين القطاعات الاقتصادية للحد من تطور قطاع وتسريع النمو في القطاعات الهامة للاقتصاد الوطني.

❖ حماية الصناعة الوطنية من منافسة السلع الأجنبية وذلك من خلال زيادة حجم الرسوم الجمركية على السلع المستوردة فيرتفع ثمنها ويتحول الأفراد لاستهلاك السلع الوطنية.

❖ إن التزام الأفراد بدفع الضرائب يعني المؤازرة والتأييد للنظام السياسي القائم ودعماً له، وقد يعتبره السياسيون بمثابة استطلاعات الرأي والموافقة على اجراءات النظام.

❖ تسعى الضريبة في الدول النامية لتعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها من أجل خدمة أهداف التنمية فكلما ازدادت الضرائب تزداد ايرادات الدولة وتستطيع تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المنشودة[١].

إن هذه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية توضح دور وأهمية الضرائب في الحياة الاقتصادية لأن إعادة التوزيع وتخفيف حدة التفاوت بين الطبقات تعّد من أهم هذه الأهداف، وأكثرها عدالة، لأن السياسيين يسعون بشكلٍ دائم لكسب التأييد الجماهيري، وبما أن الضرائب المرتفعة تحقق العدالة، لذلك تزداد ثقة الأفراد بالنظام السياسي ويحصل التأييد، كما هو الحال في الدول الاسكندنافية، وفي كل من ألمانيا وفرانسا وبعدها اليابان التي كثيراً ما تؤيد شعوبها الأحزاب اليسارية التي تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية وانصاف الفقراء، وكذلك أحزابها اليمينية تسعى لذات الهدف رغم إيمانها بدور القطاع الخاص في إنجاز النمو الاقتصادي أكثر من الأحزاب اليسارية.

٤-٢-٣- الطبيعة القانونية للضريبة:

يُقصد بالطبيعة القانونية للضريبة: "الأساس الموضوعي لفرض الضريبة، القانون والسلطة أم المنفعة، أم دور الدولة في ادارة الاقتصاد والمجتمع".

كثيراً ما ركزت النظريات على وجود عقد بين الدولة والمكلفين، يدفع بموجه المكلفين الأموال للدولة مقابل قيام الدولة بتقديم الخدمات العامة للمواطنين، لكن هذه النظرية تطورت مع تطور دور الدولة وتطور الاقتصاد، وانتقالها من دولة حارسة إلى دولة راعية. فما هي نظريات فرض الضريبة؟

٤-٢-٣-١- نظرية المنفعة:

يدفع الأفراد الضريبة للدولة مقابل الحصول على المنفعة، وفي حال عدم الحصول على المنفعة لا يدفعون الضرائب، وقد أيد هذه الفكرة عدد من الفلاسفة في القرنين الثامن والتاسع عشر، وهم:

---

[١] زينب حسين عوض الله: المالية العامة، مرجع سابق، ص١٢٨.

(١) يقول آدم سميث صاحب المدرسة الكلاسيكية عام ١٧٧٦ في كتابه ثروة الأمم بأن: دفع الضريبة يستند إلى عقد إيجار تقدم بموجبه الدولة الخدمات للمواطنين ويدفع الأفراد الضريبة.

(٢) أما جان جاك روسو الفيلسوف الفرنسي فإنه يرجع فكرة الضريبة إلى نظرية العقد الاجتماعي، حيث يلتزم الأفراد بموجب هذا العقد بدفع الضريبة للدولة، وتقوم الدولة بتقديم الخدمات الاجتماعية والحصول على المنافع المختلفة[١].

إن هذه الأفكار التي تستند جميعها إلى فكرة العقد قد تعرضت للانتقادات التالية:

☒ لا يمكن تقويم الخدمات التي يحصل عليها الأفراد كالخدمات الاجتماعية والثقافية بالمال.

☒ تحصر هذه النظريات وظائف الدولة بتقديم الخدمات للمواطنين، في حين تكون وظائف الدولة ومهامها أكبر من الخدمات العامة.

☒ يستفيد من خدمات الدولة بعض الأفراد ولا يدفعون الضرائب للدولة وهم الفقراء فكيف لا تحصل الضريبة من هؤلاء مقابل العقد؟

إن نظرية المنفعة ونظرية العقد الاجتماعي أفكار غير واقعية، لأنها تحصر دور الدولة وقوتها السياسية وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بنص قانوني صغير لا يتناسب مع هذا الحجم، ثم في حال حصول النقص في التمويل هل تتوقف الدولة عن تقديم خدمات التعليم والصحة للعام القادم، أو لحين يدفع الأفراد حصتهم؟

٤-٢-٣-٢- نظرية التضامن الاجتماعي:

تقوم هذه النظرية على فكرة جوهرية وهامة "أن يسلم الأفراد بوجود الدولة كسلطة سياسية واجتماعية تسعى لتحقيق مصالح الأفراد، وإشباع حاجاتهم، ويحق لها فرض

---

[١] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، مرجع سابق ص١٢١.

الضرائب بموجب هذه السلطة أو السيادة بالصيغة التضامنية الاجتماعية من أجل تمكين الدولة من تمويل نفقاتها العامة"[1].

واستناداً لهذه الفكرة تفرض الدولة الضرائب حسب المقدرة التكليفية للمواطنين، أي بصيغة تضامنية بين الأفراد حتى تتمكن الدولة من القيام بالواجبات الكبرى في المجتمع كما وأن فرض الضرائب لا يكون اختيارياً للأفراد، بل يحق للدولة بموجب سلطتها ونفوذها فرض الضريبة بصفة إلزامية حسب المقدرة التكليفية.

واستناداً لهذه النظرية يستفيد من الخدمات العامة بعض الأفراد الذين لا يدفعون الضريبة، فالفقراء أكثر استفادة من الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والإعانات وهم لا يدفعون الضرائب نظراً لعدم وجود المقدرة التكليفية لديهم.

إضافة إلى ذلك فالتضامن الاجتماعي يقوم بين الأفراد استناداً إلى العامل القومي ورابطة الجنسية، ومن ثم فإن مواطني أي دولة يتضامنون اجتماعياً في أداء الضرائب التي تكفل تمويل النفقات العامة، فالتضامن الاجتماعي والتضامن الضريبي هو الذي يؤسس لفرض الضرائب بغض النظر عن الجنسية والتبعية، لذلك يلتزم الأفراد المقيمون من الرعايا الأجانب بدفع الضرائب للدولة التي يقيمون فيها بغض النظر عن انتمائهم لهذه الدولة أو تلك، بل لفكرة التضامن الاجتماعي والعيش المشترك ضمن هذه المنظومة السياسية.

لقد أكدت هذه النظرية قوتها وجدارتها في الجذب والتعاون بين الدولة والأفراد.

٤-٢-٤- القواعد الأساسية للضريبة:

يقصد بالقواعد الأساسية للضريبة:

"مجموعة الأسس والمبادئ التي يتعين على المشرع المالي الاسترشاد بها ومراعاتها عندما يضع بنود وفقرات النظام الضريبي في أي نظام اقتصادي".

---

[1] سالم محمد الشوابكة: المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق ص٦٥.

وهذه القواعد كما يقول المفكر المصري عبد المنعم فوزي تركز على التوفيق بين ثلاثة مصالح:

- مصلحة الخزينة: تركز الخزينة العامة على زيادة التحصيلات الضريبية بهدف تمويل الحاجات العامة للمجتمع.
- مصلحة المكلف: تركز على ضرورة العدالة في التكليف أو إلى تخفيض الضرائب، لأن المكلف يريد عدم الدفع، وفي حال حصوله في أدنى الحدود.
- مصلحة المجتمع: زيادة الجباية بهدف تمويل الإنفاق العام وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية[١].

أولاً: قاعدة العدالة:

تعني هذه القاعدة "فرض الضرائب على المكلفين استناداً لحالة المكلف ووضعه المادي والاجتماعي بهدف تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الأعباء العامة بين المكلفين"، واستناداً لذلك تكون الضريبة النسبية غير عادلة، بينما الضرائب التصاعدية تكون عادلة وتأخذ من كل مكلف حسب دخله.

نادى آدم سميث بفرض ضرائب نسبية قدر الإمكان لكي يساهم كافة الرعايا بالأعباء العامة، واستناداً لذلك لا تحقق الضريبة النسبية العدالة لأنها تأخذ من الغني كما تأخذ من الفقير، بل تأخذ من الفقير أكثر لأن ١٠ دنانير للفقير هي أكبر بكثير من ١٠٠ ألف دينار للغني.

أخذت الأنظمة المالية الحديثة بفكرة الضرائب التصاعدية لزيادة الحصيلة بالدرجة الأولى، وتحقيق العدالة الاجتماعية بالدرجة الثانية، ثم انتقلت الخلافات بين الكتاب والمفكرين إلى حالة متقدمة: (الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة)[٢].

---

[١] عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسة المالية.

[٢] برهان الدين جمل: المالية العامة، دار طلاس للنشر، دمشق ١٩٩٢، ص١٢١.

"إذا فرضنا ضرائب مباشرة وكانت تصاعدية وحققت العدالة ماذا سنفعل بالضرائب غير المباشرة التي لا تميز بين الغني والفقير، واستناداً لذلك عادت المظالم الاجتماعية من جديد".

فماذا سيفعل الفكر المالي الحديث حتى يحقق العدالة الاجتماعية في التكليف الضريبي؟ حتى تتحقق العدالة الضريبية أخذت الأنظمة الضريبية الحديثة بالأسس التالية:

(١) تطبق الأنظمة الضريبية الحديثة نظام الضرائب التصاعدية.

(٢) تحدد كل دولة الحد الأدنى اللازم لمستوى المعيشة، ويعفى من الضرائب، وهو عادةً ما يكون حدد الكفاف، وذلك لإعفاء الفقراء من الضرائب.

(٣) تأخذ الوضع الاجتماعي للمكلف بعين الاعتبار، مثل حجم الإعانة وعدد الأولاد والمعالين بحيث كلما ازدادت الإعانات تنخفض الضرائب.

(٤) زيادة الحصيلة من خلال فرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة ورسوم متعددة بهدف جمع أكبر كمية ممكنة من الأموال لتمويل الإنفاق العام.

(٥) فرض ضرائب على مجمل الدخل للحد من حجم التهرب الضريبي.

إن هذه الأسس تحقق قدر الإمكان العدالة الاجتماعية والمساواة، فتزداد الضرائب على الملاكين والرأسماليين وتنخفض على ذوي الدخل المحدد والفقراء، حتى أن الفقراء الذين لا يملكون النصاب لا يدفعون الضرائب.

ثانياً: قاعدة اليقين:

وتعني قاعدة اليقين:

"أن يوضّح المشرع الضريبي الفقرات والنصوص الضريبية لتكون مفهومة وواضحة يستطيع المكلف أن يفهمها، ويحدد سعر الضريبة والوعاء وطريقة الحساب وموعد الدفع، بحيث يستطيع التعرف على الضريبة التي يمكن أن تقع عليه الأمر الذي يخفف من التفسير والتأويل ويبعد شبح الفساد وكثرة التفاسير وتعدد اجراءات التكليف من قبل الدوائر الضريبية".

إن هذا المفهوم لقاعدة اليقين يعني أن المسؤولية تقع على عاتق المشرّع الذي يصوغ القوانين بالدرجة الأولى وعلى المنفذ وزارة المالية بالدرجة الثانية، لأنها تحدد الاجراءات وحسابات الضرائب وإقامة الدورات التدريبية للموظفين لكي ينفذوا بشكلٍ صحيح.

ولكي يتحقق اليقين يجب على الدولة توفير الشروط التالية:

- ✓ وضوح الأنظمة الضريبية بحيث يفهمه الجميع دون عناء[١].
- ✓ أن تقيم وزارة المالية دورات تأهيل وتدريب مستمرة للموظفين تشرح لهم طرق التكليف والحساب والجباية.
- ✓ أن تعطي المكلف نص القانون الضريبي وتفسيره ومثال تطبيقي على حساب الضريبة بحيث يستطيع تقدير ضريبته بمفرده.
- ✓ زيادة رواتب الموظفين في المالية لكي لا يتجهوا إلى المحاباة والفساد وهدر المال العام مقابل مبالغ خاصة يحصلون عليها (الفساد).

إن هذه الشروط التي توفرها الدولة سوف تزيد الحصيلة وتساعد الموظفين على فهم القوانين وتنفيذها ويحد من الهدر والفساد واغناء البعض على حساب المال العام.

ثالثاً: قاعدة الملاءمة في الدفع:

وتعني هذه القاعدة:

"ضرورة تنظيم أحكام الضريبة بصورة تلائم ظروف المكلف بها، وتيسير دفعها وخاصةً فيما يتعلق بميعاد التحصيل وطريقته واجراءاته"[٢].

وبصورةٍ أدقّ، على الإدارة الضريبية تحديد موعد أو زمن دفع الضريبة في الأوقات التي يكون المكلف في أفضل حال لسداد الضريبة، واستناداً لهذه القاعدة يجب على وزارة المالية تحديد مواعيد الجباية كما يلي:

---

[١] زينب حسين عوض الله: المالية العامة، مرجع سابق ص١٢٥.

[٢] سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، مرجع سابق ص١٢٩.

أ- تجبى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في نهاية السنة المالية[1].

ب- تجبى ضريبة ريع العقارات عند استلام إيجار العقار لتسهيل الدفع على المكلف وتكون الأموال ما زالت بيده ولم يتصرف بها.

ت- تجبى ضريبة الرواتب والأجور حسب طريقة (الحجز عند المبيع) عند استلام الراتب.

ث- تجبى ضريبة القيمة المضافة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية عند بيع السلعة ودفع ثمنها، لا يمكن الانتظار حتى نهاية السنة لتحصيلها لأن المستهلك دفعها للبائع عند الشراء.

إن هذه المواعيد وغيرها كما ترى الإدارة الضريبية في كل دولة تساعد المكلف على حسن أداء الضريبة وتخفف من توجهات التهرب الضريبي أو التعثر الضريبي.

رابعاً: قاعدة الاقتصاد:

وتعني هذه القاعدة: "أن تقوم الدوائر الضريبية بتحصيل الضريبة بأسهل وأيسر الطرق بحيث يؤدي ذلك لتخفيض نفقات التحصيل وزيادة الحصيلة". بعد أن تقوم الدوائر المالية بحساب الضريبة وتحققها، يقوم الجباة بزيارة مواقع العمل لتحصيل الضرائب وعادةً ما تكون نفقات التحصيل أقل بكثير من قيمة الضريبة نفسها، فإذا كانت نفقات تحصيل الضريبة أكبر من قيمتها يفضل إلغاء هذه الضريبة وحتى يتحقق الاقتصاد في النفقات تقوم الدوائر المالية بما يلي:

١. استخدام طريقة الحجز عند المنبع في عدة ضرائب وذلك لتخفيض تكاليف الجباية.

٢. استخدام الحسابات المصرفية في الدفع بدلاً من حمل الأموال إلى الخزينة العامة.

٣. الاستعانة بالدوائر الحكومية الأخرى لإلزام المكلفين على الدفع.

---

[1] علي خليل – سليمان اللوزي: المالية العامة، مرجع سابق ص١٨٥.

٤. وضع صناديق لدى دوائر البلديات والمحافظات ومراكز المدن للتحصيل إذا اضطر المكلف للحصول على براءة الذمة.

إن هذه الطرق تخفف من نفقات الجباية والتحصيل وتزيد من الحصيلة الأمر الذي يزيد من منفعة الأموال المحصلة وتخفيض حجم الهدر.

المراجع:

١- المؤلف: المالية العامة الإسلامية، دار النوادر بيروت ٢٠١٤.

٢- عصام بشور: المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق ١٩٨٢.

١- عادل فليح العلي: المالية العامة، دار الحامد، عمان ٢٠٠٧.

٢- سوزي ناشد عدلي: المالية العامة، الدار الجامعية الاسكندرية ٢٠٠٤.

٣- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، المكتبة التوفيقية القاهرة ١٩٦٩.

٤- عاطف صدقي: دروس في المالية العامة، مطبعة النهضة المصرية القاهرة، ١٩٦٢.

٥- عصام بشور: المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق ١٩٨٢

٦- يوسف شباط: المالية العامة والتشريح المالي، الموازنة العامة، منشورات جامعة دمشق ٢٠١٠.

٧- عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨.

٨- زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية، الدار الجامعية الاسكندرية ١٩٩٥.

٩- سالم محمد الشوابكة: المالية العامة والتشريع الضريبي، دار رند للتوزيع والنشر، عمان ٢٠٠٠.

١٠- عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسة المالية – دار النهضة العربية – بيروت ١٩٧١.

١١- برهان الدين جمل: المالية العامة، دار طلاس للنشر، دمشق ١٩٩٢.

١٢- علي خليل – سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران عمان ٢٠٠٤.

أسئلة الفصل الرابع:

١-صح أو خطأ True / False

الرقم	السؤال	صح	خطأ
١	ترتبط الرسوم بالمنفعة	✓	
٢	ترتبط الضريبة بالمنفعة		☒
٣	يستند فرض الضريبة إلى قاعدة التضامن الاجتماعي	✓	
٤	تحقق الضرائب العدالة الاجتماعية	✓	
٥	الضرائب حسب المقدرة التكليفية للمكلف لا تحقق العدالة		☒
٦	وضوح تشريعات الضرائب يزيد الوعي الضريبي	✓	
٧	جباية الضرائب في الوقت المناسب يزيد الحصيلة	✓	
٨	تساهم الضرائب في تشجيع الاستثمار	✓	

٢-أسئلة خيارات متعددة Multiple-Choice

١-يدفع الرسم من:

A-يربح اليانصيب

B-يحصل على المنفعة

C-لا يحصل على المنفعة

D-يلحق بالوظيفة العامة

٢-ترتبط الضريبة

A-بالمنفعة

B-بمبدأ عدم المنفعة

C-بالإعانات الاجتماعية

D-بمستوى الإنتاج

٣-يدفع المكلف الضريبة

A-استنادا لعمله

B-لحجم صادراته

C-لحجم المقدرة التكليفية

D-استنادا لثقافته

٤-يؤدي وضوح تشريعات الضرائب

A-لفهم وتطبيق الضريبة

B-لسهولة حساب الضريبة

C-للتهرب الضريبي

A+ B-D

٣-أسئلة قضايا للمناقشة

١-ما هي الأهداف العامة للضرائب؟

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٥).

٢-نظرية المنفعة في الضرائب

مدة الإجابة ١٠ دقائق في الفقرة (٦- فقرة (١)).

٣-تعد قاعدة العدالة من أهم قواعد الضريبة- ناقش هذا القول

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٧- فقرة (١)).

الفصل الخامس التنظيم الفني للضرائب

عنوان الفصل: التنظيم الفني للضرائب

Technical Organization of the Taxes

كلمات مفتاحية:

وعاء الضريبة: Source Taxation الضرائب على الأشخاص: Taxes On People

الضرائب المباشرة: Direct Taxes الضرائب غير المباشرة: Indirect Taxes

الضريبة الوحيدة:The Only Tax الضرائب المتعددة:Multiple Taxes

ملخص الفصل:

تناول هذا الفصل تحديد وعاء الضريبة وهو المكان الذي تفرض عليه الضريبة على الدخل أو السلع، ثم درسنا مجموعات الضرائب مثل الضرائب على الأشخاص والضرائب على الموال ثم الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وكيف يمكن التمييز بينها، ثم مزايا ومساوئ كل منها.

تعد الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تطبقها الدول سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، لذلك كان الاهتمام بها في هذا الفصل.

المخرجات والأهداف:

١- تحديد مفهوم الأشياء التي تفرض عليها الضرائب (الدخل- السلع)
٢- التفريق بين الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال.
٣- التفريق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.
٤- دراسة مزايا ومساوئ الضرائب المباشرة.
٥- دراسة مزايا ومساوئ الضرائب غير المباشرة.

مخطط الفصل:

١- وعاء الضريبة
٢- الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال.
٣- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.
٤- معايير التفريق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.
٥- مزايا ومساوئ الضرائب المباشرة.
٦- مزايا ومساوئ الضرائب غير المباشرة.

تمهيد:

تُعّد الضرائب كما ذكرنا الأداة المالية الهامة في إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما وتوفر الضرائب الأموال اللازمة لتمويل الخزينة العامة، فإذا كانت الضريبة أداة مالية هامة وفعالة في إطار السياسة المالية، فكيف يتم تنظيم هذه الأداة؟ وكيف تحددها الدولة؟ وماهي أنواع الضرائب؟

يُقصد بالتنظيم الفني للضرائب:

"كافة الاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة عند فرض الضرائب التي تناسب سياستها الاقتصادية من فرض وحساب وتدقيق وجباية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة".

استناداً لهذا التعريف نلاحظ بأن الأمور الفنية هي الغالبة وعلى الدوائر المالية اختيار الضرائب المناسبة وطرق تحصيلها.

وسوف نعالج في هذا الفصل:

- ✓ وعاء الضريبة.
- ✓ سعر الضريبة.
- ✓ ربط الضريبة وتحصيلها

٥-١- وعاء الضريبة Source Taxation

تحدثت النظريات المالية عن الأساس الذي تفرض عليه الضرائب، وكان أكثرها يفضل الدخل لأنه أصبح مادة مستمرة وهو في حالة تزايد مستمر سواءً كان ربحاً أم أجراً، واستناداً لذلك يُعّرف كتاب علماء المالية العامة وعاء الضريبة:

"الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة، أي المادة التي تفرض عليها الضريبة"[١].

يوضّح هذا التعريف المادة التي تخضع للضريبة دون الحديث عن نوعها وتطورها وهل تؤدي لحصيلة متميزة وغيرها.

---

[١] محمد طاقة – هدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة عمان ٢٠٠٧ ص٩٣.

ونحن من جهتنا نُعّرف وعاء الضريبة بأنها:

"الموضوع المادي أو المعنوي الذي تفرض عليه الضريبة ويتمثل في الدخل، الثروة -- السلع والخدمات والوقائع والتصرفات، الخدمات التي يتداولها الأفراد وذلك لتأمين مصادر دخل للدولة".

نلاحظ من هذا التعريف الشامل تحديد جوهر الوعاء وأنواعه وكيف تحصل الدولة على الدخل عندما تفرض الضرائب المختلفة على هذه الأوعية المالية.

واستناداً لذلك، يمكن تقسيم الضرائب إلى الأنواع التالية:

أ- الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال.

ب- الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة.

ت- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

وسوف نشرحها بشكلٍ مفصل:

٥-١-١- الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال:

- **يُقصد بالضرائب على الأشخاص:**

أن يكون الإنسان ذاته هو محل الضريبة أو وعاء الضريبة، فتفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في اقليم الدولة بغض النظر عن امتلاكهم للثروة"[١].

ويطلق على هذا النوع من الضرائب، ضرائب الرؤوس Lump-sum taxes والتي يلتزم كل فرد من أفراد المجتمع بدفع هذه الضريبة خلال فترة معينة، وأهم ما يميز هذه الضريبة أنها لا تعتمد على مقدار ما يكتسبه المكلف من دخل أو ما ينفقه أو ما يدخره[٢].

---

[١] سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، مرجع سابق، ص١٣٤.

[٢] سعيد عبد العزيز عثمان – شكري رجب العشماوي: اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية – الإسكندرية ٢٠٠٧ ص٦٣.

ظهرت هذه الضريبة في الحضارات القديمة وتدرج تطبيقها حتى نهاية القرن التاسع عشر في العديد من الدول وأهم تطبيقاتها:

١- فرضها الرومان في القرن الأول الميلادي من قبل الامبراطور أغسطس عام ٣١ م حيث فرضت الدولة على كل شخص ١٦ درهماً ثم ارتفعت إلى ٢٠ درهماً وكان يدفعها الأفراد من سن ١٤ – ٦٠ عاماً، وقد أعفي منها الأطفال والكهنة وكبار الملاكين والجند[١].

٢- طبقها الفرس في الحضارة الساسانية في عهد كسرى (أنو شروان) عام ٥٥٠م على الأفراد من سن ٢٠ – ٥٠ سنة على ثلاث مراتب ١٢ درهماً – ٢٤ درهماً – ٤٨ درهماً وأعفي منها (العظماء، المقاتلون، الكتاب، الجيش، موظفي الديوان وحاشية الملك وأصحاب الامتيازات[٢].

٣- طبقتها الدولة الإسلامية في زمن الخليفة عمر بن الخطاب على غير المسلمين (اليهود، النصار، المجوس، ومن بقي على دينه)، وكانت على ثلاث مراتب ١٢ درهماً للعمال ٢٤ درهماً للحرفين والمتوسطين ٤٨ درهماً للأغنياء، وقد أعفي منها الأطفال والنساء والرهبان والشيوخ والفقراء[٣].

٤- استمرت الدول والإمبراطوريات تطبقها في العصور الوسطى وحتى القرن التاسع عشر، فقد طبقها القيصر الروسي على الأفراد وقسمها إلى أربع طبقات (الفلاحون، الحرفيون، البرجوازية، بقية الطبقات).

كما طبقتها فرانسا أيضاً عام ١٨٦٥ وقسمت الأفراد إلى ٢٢ فئة فرضت على كل فئة ضريبية محددة. كما وطبقتها مصر أيام حكم محمد علي باشا عام ١٨٠٠

---

[١] عبد الأمير كاظم: الضرائب الثابتة في الإسلام، رسالة دكتوراه – العراق ٢٠٠٢ ص٦٦.

[٢] محمد ضياء الدين الديس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، دار التراث، القاهرة ١٩٨٥ ص٧٦-٧٧.

[٣] سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، مرجع سابق، ص١٣٥-١٣٦.

واستمرت بتطبيقها حيث تم عام ١٨٧٥ تقسيم الأفراد إلى ثلاث طبقات، يدفع كل فرد ٢٠ درهماً وذلك حسب التطبيق الروماني[١].

ونظراً لأن هذه الضريبة قليلة الحصيلة وتنافي قواعد السلوك الإنساني، ولا تأخذ وضع المكلف بعين الاعتبار، لذلك أقلعت عنها جميع الدول في نهاية الحرب العالمية الثانية وأصبحت في ذمة التاريخ.

- **أما الضرائب على الأموال:**

فهي أكثر حصيلة وعادلة لأنها تأخذ وضع المكلف بعين الاعتبار وتفرض على مصدر ثابت أو يتصف بالاستقرار والثبات، فقد انتقلت الدول من الضرائب الشخصية إلى الضريبة على الأموال، واعتمدت مصدرين:

- الأول: رأس المال (الثروة)، وهي مجموع ما يملكه الفرد قيم استعمالية كالأراضي والمباني والسلع الإنتاجية والاستهلاكية والأوراق المالية وغيرها.
- الثاني: الدخل، وهو كل ما يحصل عليه الفرد اسبوعياً أو شهرياً بصورة منتظمة نتيجة عمله أو قيامه بالاستثمار والتجارة والخدمات، بصورة نقدية أو عينية.

ونظراً لتراجع أهمية الثروة في مواجهة الدخل فقد انتقلت أكثر الأنظمة الضريبية من الضرائب على الثروة إلى الضرائب على الدخل، وأصبحت ضرائب الدخل، الضريبة الأساسية في الأنظمة الضريبية الحديثة وذلك للأسباب التالية:

١- تراجع أهمية الثروة في الاقتصاديات الأوروبية وتزايد أهمية الدخل نظراً لتطور وسائل الإنتاج ودخول التقانات الحديثة الأمر الذي أدى لزيادة الأرباح والأجور.

٢- زوال الاقتصاد العيني والانتقال إلى العلاقات البضاعية النقدية، فأصبحت السلع والخدمات تقَيم بالنقود، وبذلك أصبح من السهولة بمكان تقييم الدخل وفرض الضرائب عليها.

---

[١] سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، مرجع سابق، ص١٣٥-١٣٦.

٣- زيادة الأرباح والأجور في الاقتصاديات المتقدمة أكثر من زيادة الثروة الأمر الذي دفعهم لإقرار ضريبة الأرباح وضريبة الأجور، وتخفيض أهمية ضرائب الثروة لأنها مستقرة ولا تتزايد.

إن هذه الأسباب دفعت الحكومات إلى الإقلاع عن ضرائب الثروة والانتقال إلى ضرائب الدخل التي تدر دخلاً كبيراً للدولة.

٥-١-٢- الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة:

يقصد بنظام الضريبة الوحيدة أن تقتصر الضرائب المفروضة في دولة معينة على ضريبة واحدة فقط، أو على ضريبة رئيسية وإلى جوارها بعض الضرائب قليلة الأهمية".

أما الضرائب المتعددة: فتعني فرض عدد من الضرائب على مصادر الدخل والثروة والإنفاق بحيث تشمل جميع القطاعات بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة وزيادة الحصيلة الضريبية من جهة ثانية لتمويل حاجات الدولة المتنامية".

إن اعتماد نظام الضريبة الموحدة أو نظام الضرائب المتعددة يخضع لاعتبارين:

أ- اعتبارات العدالة الاجتماعية: حيث تسعى كل دولة عند فرض الضرائب لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعفاء الفقراء وتكليف الأغنياء.

ب- اعتبارات الحصيلة: تسعى كل دولة لزيادة الحصيلة الضريبية لمواجهة الأعباء العامة فكلما ازدادت الحصيلة تستطيع الدولة تمويل الحاجات المتزايدة واقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فكلما ازدادت الحصيلة تستطيع الدولة تمويل الحاجات المتزايدة واقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فكلما ازدادت الحاجات وتنوعت المشاريع تذهب الدولة باتجاه تعدد الضرائب.

فالضريبة الوحيدة هي ضريبة تاريخية فرضتها الحضارات القديمة على الزراعة إلى جانب ضرائب أخرى أقل أهمية.

- فرضت الحضارة الرومانية والحضارة الفارسية نسبة ١٠% أو أكثر على الإنتاج الزراعي وفرضت نظام المحاصصة ١٥% أو أحياناً ٢٠%[١].
- فرض الإسلام ضريبة الخراج على إنتاج الأرض وكانت الضريبة الأساسية في الحضارة الإسلامية وكانت تتراوح بين ١٠ – ٢٠% من إنتاج الأراضي الزراعية[٢].
- نادى فوبان الكاتب البريطاني، عام ١٨٠٧ بفرض ضريبة العشور على الأراضي الزراعية استناداً للضرائب الإسلامية في القرن الأول الهجري (السابع الميلادي) وأن تجبى عيناً لكي تستطيع الدولة تمويل إنفاقها العام، واقترح كما هو الحال في الضرائب السابقة وجود ضرائب جمركية وضرائب على الملح والمشروبات[٣].
- اقترح الفيزيوقراط ضريبة وحيدة على الإنتاج الزراعي نظراً لأن مصدر الثروة لديهم كانت الزراعة، لأنهم اعتبروا أن الناتج الزراعي يكون من الطبيعة ولا دخل للإنسان فيه، أي ينمو بفعل العوامل الطبيعية، وإذا فرضت الدولة ضرائب على الصناعيين والحرفيين والتجار فإنهم سيزيدون الأسعار على المزارعين ويتحمل عبؤها المنتجون الزراعيون، لذلك لا داعي لتكرار الضرائب، فالضريبة على الزراعة هي أفضل من تعدد الضرائب.
- أخذ الكاتب الامريكي هنري جورج بنظرية الضريبة الوحيدة وطالب بفرض ضريبة على الثروة العقارية، لأن قيمة الأرض ترتفع بفضل التطور العمراني، ولا علاقة للمالك بهذه الزيادة ولذلك يجب على الدول أخذ جزء من هذه القيمة عن طريقة فرض ضريبة عقارية على الزيادة في قيمة الأرض.

إن هذه الآراء وهذه التطورات النظرية للضرائب أصبحت في ذمة التاريخ للأسباب التالية:

---

[١] محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، مرجع سابق ص٤٤ – ٧٠.

[٢] المؤلف: المالية العامة الإسلامية، مرجع سابق ص٢٥٧.

[٣] سوزي عدلي ناشد: المالية العامة الإسلامية، مرجع سابق ص٢٥٧.

١) أصبح من غير الممكن الاعتماد على ضريبة واحدة في الظروف الراهنة لأنها لا تحقق الحصيلة المطلوبة.

٢) الزراعة أصبحت من الأنشطة المعفاة في أكثر دول العالم، فكيف نفرض عليها ضريبة هذه الأيام.

٣) إن اعتبارات العدالة الضريبة تقتضي فرض ضرائب على الدخل لكي يتساوى المكلفون أمام القانون ويساهموا في الأعباء العامة بقدر امكانياتهم.

لذلك أصبحت الضرائب المتعددة السمة الأساسية للعصر الراهن والضرائب على الدخل والثروة والإنفاق هي التي تحقق وفرة الحصيلة والعدالة الاجتماعية.

٥-١-٣- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

إن تطور وسائل الإنتاج وتباين التكلفة بين مؤسسة وأخرى قد أدى لتراكم الثروات بأيدي فئة قليلة، وتباين الدخول بين العمل المأجور والاستثمار الرأسمالي، أدى لظهور طبقتين في المجتمع (الفقراء والأغنياء) وهذا الأمر فرض على الحكومات في العصر الحديث الانتقال من الضريبة الوحيدة والضرائب على الثروة إلى الضرائب المباشرة على الدخل والضرائب غير المباشرة على الإنفاق.

(١) الضرائب المباشرة: هي مبالغ تفرضها الدولة على دخل المكلف أو ثروته ويتم تحصيلها بموجب جداول اسمية تحدد مطرح الضريبة ونسبتها وزمان تحصيلها[١].

(٢) الضرائب غير المباشرة: هي مبالغ تفرضها الدولة على وقائع وتصرفات معينة يقوم بها الأفراد أو على السلع والخدمات يدفعها المستهلك للدولة عند القيام بهذه الإجراءات أو شراء السلع".

ظهرت الضرائب المباشرة قديماً وقبل الضرائب غير المباشرة، وعندما احتاجت الحكومات للأموال اضطرت إلى فرض ضرائب على السلع والخدمات بهدف تمويل الموازنة العامة للدولة.

---

[١] المؤلف: اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، مرجع سابق ص٣٧.

٥-١-٣-١- معايير التفريق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

نظراً لتعدد الضرائب المباشرة وغير المباشرة فقد اختلطت مع بعضها وأصبح من الصعوبة بمكان التفريق بينها لذلك ظهرت عدة معايير للتمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، أهمها:

أولاً: المعيار الإداري:

تعد الضريبة مباشرة إذا كانت تجبى بواسطة جداول أسمية يبين فيها اسم المكلف والمال الخاضع للضريبة لديه ومبلغ الضريبة بواسطة ادارة موحدة، وتعتبر الضريبة غير مباشرة إذا كانت تجبى بموجب وقائع وتصرفات يقوم بها الأفراد أو على السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون من المحلات التجارية، أو عند دخول البضائع من دول أجنبية في منطقة الجمارك.

لقد تعرض هذا المعيار لانتقادات لأنه لا يأخذ معنى الضريبة والمطرح الذي تفرض عليه، بل اعتمد الأسلوب الشكلي (الجداول) فهو أسلوب اداري قانوني، كما ويصعب بموجب هذا القانون التمييز بين بعض الضرائب مثل ضريبة بيع الأوراق المالية حيث تسجل في البورصة وتسدد للخزينة، فهي مباشرة، لكن جبايتها بالشكل الإجمالي يجعلها ضريبة غير مباشرة، وكذلك الضريبة المفروضة على ريع رؤوس الأموال المتداولة (الضريبة على الفائدة) التي يتقاضاها المودعون، فهي مباشرة، لكن المصرف يجبيها بشكلٍ إجمالي ويسددها للخزينة العامة، فهي غير مباشرة.

ثانياً: المعيار الاقتصادي:

ويعني المعيار الاقتصادي "تفاعل العرض والطلب لبيان من سيدفع الضريبة المكلف القانوني أم المستهلكون للسلع والخدمات، استناداً لكل من مرونة العرض والطلب والدخول التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع".

إن هذا المفهوم يوضح دور العوامل الاقتصادية في تحديد العبء الضريبي وتحديد من سيتحمل هذا العبء، لأننا كثيراً ما نلاحظ بأن الضريبة تفرض على مكلف ويدفعها مكلف آخر. واستناداً لهذا المعيار، إذا قام المكلف القانوني بالضريبة بدفعها

ولم يستطع نقل عبؤها إلى مكلف آخر كانت ضريبة مباشرة، وإذا استطاع المكلف نقل عبء الضريبة إلى مكلف آخر كانت الضريبة غير مباشرة.

وما يؤخذ على هذا المعيار أنه:

❖ قد يستطيع المكلف نقل جزء من العبء الضريبي وتحمل الجزء الآخر فتكون الضريبة مباشرة وغير مباشرة بأنٍ واحد.

❖ قد لا يستطيع المكلف نقل عبء الرسوم الجمركية نظراً لانخفاض الأسعار، فهل تكون الضرائب الجمركية ضرائب مباشرة وهي في فلسفتها ضريبة غير مباشرة؟

لم يستطيع هذا المعيار التفريق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة نظراً لمرونة كل من العرض والطلب والدخول وحالة الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة:

يُقصد بهذا المعيار "إذا كان وعاء الضريبة يتصف بالتجدد والاستقرار والثبات كانت الضريبة المفروضة عليه مباشرة، وإذا كان الوعاء لا يتصف بالاستمرار كالوقائع والتصرفات المتقطعة أو الاستهلاك، فإن الضرائب المفروضة عليه تكون غير مباشرة".

واستناداً لهذا التعريف نلاحظ:

☒ بأن الضرائب المفروضة على الدخل التجاري أو الصناعي أو الأجور بشكلٍ عام فهي ضرائب مباشرة، فالاستمرار في مصدر الدخل يؤدي لدفع ضرائب مباشرة.

☒ أما إذا فرضت الضرائب على التداول والاستهلاك أو تصرفات الأفراد في نقل الملكية والخدمات الأخرى فتكون غير مباشرة، وعدم الاستمرار والتقطع والاستهلاك وغيرها يؤدي لدفع ضرائب غير مباشرة.

ولا يخلو هذا المعيار من العيوب، لكنه أفضل من المعايير السابقة في تحديد مصدر الدخل، واستناداً لذلك تم تقسيم الضرائب إلى:

- ضرائب على الدخل.
- ضرائب على الثروة.
- ضرائب على الاستهلاك.

- ضرائب على التداول.
- الضرائب الجمركية، وغيرها.

٥-١-٣-٢- مزايا ومساوئ الضرائب المباشرة:

تُعّد الضرائب المباشرة أهم الضرائب في النظام الضريبي والعمود الفقري لهذا النظام نظراً لأنها ترتبط بالنمو والتطور الاقتصادي فكلما ازدادت الدخول تزداد الحصيلة وتزداد الإيرادات العامة للدولة واستناداً لذلك:

تتصف الضرائب المباشرة بالمزايا التالية:

- **الثبات في الحصيلة:** تفرض الضرائب المباشرة على عناصر تتمتع بالثبات مثل الدخول والثروة، ومن ثم لا تكون سريعة التغير مثل الاستهلاك، لذلك عندما تفرض الضرائب على الدخول سوف تدر حصيلة شبه ثابتة للخزينة العامة ترتبط بمستويات الدخول[١].
- **العدالة في التكليف:** تستطيع الإدارة الضريبية التعرف على أوضاع المكلفين وحالاتهم الاجتماعية، وحجم العائلات والأسر التي يعيلونها، ومن ثم يتقرر حد معين يعفى من الضريبة والباقي يخضع للتكليف، فيدفع كل مكلف حسب دخله وحالته وبذلك تتحقق العدالة الضريبية بين المكلفين، فالتاجر الذي يكسب ١٠ ملايين دينار عربي يدفع ٢,٥ مليون دينار في حين يدفع التاجر الصغير الذي يكسب مليون دينار حوالي ١٠٠ – ١٥٠ ألف دينار وبذلك تتحقق العدالة في التكليف.
- **زيادة مستوى الوعي الضريبي:** إن الاعتماد على الضرائب المباشرة يؤدي بشكل مستمر إلى زيادة مستوى الوعي الضريبي، لأن المكلف يشعر بعبء الضريبة ويزداد الشعور بالمسؤولية الوطنية وضرورة تمويل الإنفاق العام الذي يؤدي لإشباع الحاجات العامة التي يستفيد منها الفقراء، ويصبح المواطنون أداة رقابية لمراقبة الإنفاق

---

[١] عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، مرجع سابق ص٩١.

العام وزيادة إنتاجيته، لأن دافع الضرائب هو حريص على المال العام أكثر من موظفي الدولة ووزارة المالية[1].

- **الاقتصاد في الجباية:** تحتاج الضرائب المباشرة لعدد قليل من الموظفين والسيارات لأن مراقب الدخل يستطيع أن يدرس عدد من المكلفين ويفرض عليهم الضريبة ويلزمهم بالدفع عن طريق المصرف دون الحاجة لمشاركة موظفين آخرين الأمر الذي يخفض من نفقات الدراسة والتحقق والجباية، في حين تحتاج الضريبة غير المباشرة لعدة اجراءات وزيارات ميدانية وسيارات لمتابعة العمل، فترتفع تكاليف حسابها وجبايتها.

أما سلبيات الضرائب غير المباشرة، فهي:

- الشعور بثقل وعبء الضريبة: لأن المكلف يدفع مبلغاً كبيراً دفعةً واحدة أو على عدة دفعات وذلك خوفاً من الغرامات أو العقوبات، بعكس المكلف بالضريبة غير المباشرة يدفعها على عدة دفعات أو طوال العام فلا يشعر أنه دفع ضريبة لأنها تشكل جزءاً من الثمن. لذلك يحاول مكلف الضرائب المباشرة التهرب بأي طريقة من دفع الضريبة حتى لو أدى ذلك لفرض غرامات عليه.
- زيادة حجم وعدد المتهربين من الضرائب المباشرة لكن الأنظمة الحديثة والآلات والتقانات أصبحت تخفض من حجم التهرب الضريبي إلا في الدول النامية، حيث يكون المتهربون شركاء مع المسؤولين أو مع الدوائر المالية في اقتسام الأموال.
- غير مرنة: لا تستطيع الدولة زيادة نسب الشرائح الضريبية لأنها تحتاج لتعديل القانون وتحتاج لفترة سنتين من سريان القانون الجديد، في حين تطبق الزيادة في الضرائب غير المباشرة عند صدور الزيادة، لذلك تتصف الضرائب المباشرة بقلة أو انعدام المرونة لأنها نسب ثابتة ومحددة من الأرباح.

---

[1] المؤلف: اقتصاديات المال والسياسيتين المالية والنقدية، مرجع سابق ص٣٩.

٥-١-٣-٣-مزايا ومساوئ الضرائب غير المباشرة:

تتعدد وتتنوع الضرائب غير المباشرة خاصةً في الظروف الراهنة نظراً لتعدد المهن والحرف والسلع والخدمات وأشكال التداول، لذلك تزداد حصيلتها بشكلٍ تدريجي مقابل الضرائب المباشرة، وتتصف بالمزايا التالية:

❖ **المرونة وارتفاع الحصيلة:** تتميز هذه الضرائب بارتفاع حصيلتها نظراً لأنها تشمل الاستهلاك والتداول وانتقال الثروة والإنتاج والاستيراد والتصدير وغيرها، ويدفعها كافة الأفراد (الأغنياء والفقراء) الذين يستهلكون السلع المفروضة عليها، وكل من يقوم بالإجراءات المفروضة عليها هذه الضرائب، لذلك تتمتع بزيادة الحصيلة. كما وأن سهولة زيادة أسعارها في أي وقت تجعلها مرنة بحيث لا تنتظر الحكومة للعام القادم حتى تزيد ضرائب التبغ أو ضرائب السلع الكمالية فبمجرد اجراء الدراسة وإقرارها تصبح قابلة للتطبيق والجباية وترفد الخزينة بالأموال اللازمة.

❖ **سرعة التحصيل:** يتم تحصيل الضرائب غير المباشرة مجرد الحصول على الخدمة أو السلعة أو عند دخول المستوردات الحرم الجمركي للدولة، ولا تنتظر الإدارة الضريبية للعام القادم أو حتى يتم حساب الدخل، بل تجبى مجرد ثبوت الواقعة وحسابها، فقد تصل البضاعة المستوردة اليوم وتسدد الرسوم الجمركية وتصل الخزينة العامة وتنفقها الحكومة في نفس اليوم، لذلك تتصف هذه الضرائب بسرعة التحصيل.

❖ **لا يشعر المكلف بوطأتها:** تفرض الضريبة غير المباشرة على السلع والخدمات والتداول وعبور البضائع للحدود، ومن ثم يعتبرها المواطن جزءاً من السعر ولا يشعر بأنه يدفع ضريبة للدولة، ومن جهة أخرى في حال معرفته بذلك لا يعتبرها مؤثرة على دخله، لأن دفع ١٠ ليرات عن كل علبة سجائر قيمتها ٩٠ ليرة لا تجعله يتذمر مثلما يدفع ٢٠٠ ألف أو أحياناً ١,٥ مليون ليرة عن دخله خلال العام.

أما مساوئ الضرائب غير المباشرة فهي:

☒ **غير عادلة:** تُعّد الضرائب غير المباشرة غير عادلة لأنها لا تراعي وضع المكلف ولا تميز بين المكلفين الأغنياء والفقراء، فكل من يستهلك علبة السجائر يدفع

الضريبة المفروضة عليها وهي ١٠ ليرات، لأن ١٠ ليرات للغني ليس لها أهمية مثل ١٠ ليرات من دخل الفقير.

☒ **ارتفاع تكاليف الجباية:** تحتاج الضرائب غير المباشرة لجهاز ضريبي وسيارات وأحياناً مكاتب وتقانات حتى يتم حساب وتحصيل الضريبة، فالضرائب الجمركية تكلف مبالغ قد تصل إلى ٣٠% من قيمة الضرائب المحصلة، بينما ضرائب الأجور قد لا تكلف إلا ثمن الأوراق المطبوعة عليها وعدد من الموظفين، لأن موظفي الدولة أو القطاع الخاص يحسبونها ويسددونها للمالية فوراً.

☒ **تؤثر على الإنتاج:** إن فرض ضريبة على بعض السلع سوف يرفع الأسعار ويخفض من حدة المنافسة بين السلع الوطنية والسلع الأجنبية، وقد يضطر المنتج الوطني لتخفيض إنتاجه، بدلاً من زيادته، لذلك يفضل أكثر علماء المالية تخفيض قيمة الضرائب المباشرة على السلع الوطنية خاصةً إذا كانت التكاليف مرتفعة لأن انخفاض الإنتاج قد يؤدي إلى الركود والبطالة.

المراجع:

١- محمد طاقة – هدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة عمان ٢٠٠٧.

٢- سوزي ناشد عدلي: المالية العامة، الدار الجامعية الاسكندرية ٢٠٠٤.

٣- سعيد عبد العزيز عثمان – شكري رجب العشماوي: اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية – الإسكندرية ٢٠٠٧.

٤- عبد الأمير كاظم: الضرائب الثابتة في الإسلام، رسالة دكتوراه – العراق ٢٠٠٢.

٥- محمد ضياء الدين الديس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، دار التراث، القاهرة ١٩٨٥.

٦- المؤلف: المالية العامة الإسلامية، دار النوادر بيروت ٢٠١٤.

٧- المؤلف: اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسنين دمشق ١٩٩٧.

٨- عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨.

أسئلة الفصل الخامس:

١-صح أو خطأ True / False

الرقم	السؤال	صح	خطأ
١	وعاء الضريبة يحدد الأشياء التي نفرض عليها الضرائب	✓	
٢	تنال الضرائب الشخصية (الفرد) كأساس لفرض الضريبة	✓	
٣	تفرض ضرائب الأموال على الشخص نفسه		☒
٤	تجبى الضرائب المباشرة بموجب جداول رسمية	✓	
٥	تجبى الضرائب غير المباشرة بموجب جداول اسمية للمكلفين		☒
٦	تؤدي الضرائب غير المباشرة لزيادة الإنتاج		☒
٧	الضرائب غير المباشرة وافرة الحصيلة	✓	
٨	الضرائب غير المباشرة ضرائب عادلة		☒

٢-أسئلة خيارات متعددة Multiple-Choice

١- وعاء الضريبة هو

A- الصادرات

B- الواردات

C-الأشياء التي تفرض عليها الضريبة

D- السلع والخدمات في المصانع

٢- يكون مطرح الضريبة في الضرائب الشخصية

A-الشخص

B- الصادرات

C-الإنتاج

D-الأرباح

٣- يكون مطرح الضرائب غير المباشرة

A-الإنتاج الوطني

B-انتقال السلع

C-الخدمات

C+B-D

٤- الضرائب المباشرة هي ضرائب

A-غير عادلة

B-ضرائب عادلة

C-متميزة

D-نصف سنوية

٣-أسئلة قضايا للمناقشة

١- قارن بين الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال

مدة الإجابة ١٠ دقائق في الفقرة (٢).

٢- ماهي مزايا ومساوئ الضرائب المباشرة؟

مدة الإجابة ١٠ دقائق في الفقرة (٦).

٣- ماهي مزايا ومساوئ الضرائب المباشرة؟

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٧).

الفصل السادس أنواع الضرائب

عنوان الفصل: أنواع الضرائب
Types of taxes

كلمات مفتاحية:

الضرائب على الدخل: Income Taxes الضرائب على الثروة: Wealth Taxes
الضرائب الجمركية: Custom Tax ضريبة القيمة المضافة: Added Value Taxes
ضريبة الاستهلاك: Consumption Taxes

ملخص الفصل:

يتناول هذا الفصل أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فالضرائب المباشرة تضم ضريبة الدخل وهي المبالغ التي تفرض على دخل التاجر او الشركة او على دخل العمل من الأجور والرواتب، أما ضرائب الثروة فتفرض على الأصول الثابتة والعقارات التي يمتلكها الفرد أو المستثمر.

أما الضرائب غير المباشرة فتضم ضرائب الاستهلاك والضرائب الجمركية وضريبة القيمة المضافة، فالضرائب على الاستهلاك تفرض على انتقال السلع من البائع إلى المشتري، بينما الضرائب الجمركية تفرض عليه الضرائب عند دخول البضائع إلى داخل الدولة.

أما ضريبة القيمة المضافة فتفرض على جميع السلع والخدمات عند انتقالها من المنتج إلى البائع وإلى المستهلك، وتفرضها جميع الدول وهي وافرة الحصيلة.

المخرجات والأهداف:

١- تعد الضرائب على الدخل من أهم الضرائب التي تزيد الحصيلة الضريبية وعادة ما تكون هذه الضرائب عادلة.
٢- التعرف على الضرائب على الملكية (الأراضي- العقارات -الأصول الثابتة وغيرها)
٣- شرح مفهوم الضرائب على الاستهلاك وعادة ما تفرض عند انتقال السلعة من التاجر إلى المستهلك.
٤- تفرض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة التي تدخل إلى الدول من دول أجنبية ويضيفها التاجر إلى السعر ويتحملها المستهلك.
٥- التعرف على ضريبة القيمة المضافة وهي رسوم تفرض على السلع عند انتقالها من التاجر إلى المستهلك وعلى عموم السلع، فهي وافرة الحصيلة.

مخطط الفصل:

١- الضرائب المباشرة
  - ❖ الضرائب على الدخل
    - ○ مفهوم الدخل
    - ○ أنواع الضرائب على الدخل
      ١- الضريبة النوعية على فروع الدخل
      ٢- الضريبة العامة على الدخل
  - ❖ الضرائب على الثروة
    - ○ مفهوم الثروة
    - ○ أنواع الضرائب على الثروة
٢- الضرائب غير المباشرة
  - ❖ الضرائب على الاستهلاك
  - ❖ الضرائب الجمركية
  - ❖ ضريبة القيمة المضافة

تمهيد

تعد الضرائب أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تحقق الإيرادات لخزينة الدولة، بهدف تمويل النفقات العامة للدولة من دعم للسلع التموينية، وإنشاء مشاريع البنية التحتية، وتوجد هناك عدة أنواع للضرائب تختلف من دولة لأخرى.

٦-١- أنواع الضرائب:

عرفت الأنظمة الضريبية كما ذكرنا نوعان من الضرائب:

(١) الضرائب المباشرة، وتضم:

- ❖ الضرائب على الدخل.
- ❖ الضرائب على الثروة.

(٢) الضرائب غير المباشرة، وتضم:

- ❖ الضرائب على الاستهلاك.
- ❖ الضرائب الجمركية.
- ❖ ضريبة القيمة المضافة.

وسوف نبحث هذه الأنواع بشكلٍ مفصل كما يلي:

أولاً: الضرائب المباشرة:

٦-١-١- الضرائب على الدخل Income Taxes

أصبحت الضرائب على الدخل بالغة الأهمية في النظم الضريبية الحديثة، نظراً لتطور العمل الصناعي والتجاري، وظهور مهن جديدة تعنى بالصيانة والخدمات، وتطور المضاربة في الأسواق المالية، وهذا التطور قد أنتج مهن لم تكن معروفة سابقاً، الأمر الذي فرض على الحكومات البحث في تحسين وتطوير الضريبة على الدخل بهدف:

أ- تحقيق الزيادة المستمرة في زيادة الإيرادات الضريبية للخزينة العامة.

ب- تحقيق العدالة الضريبية لأن ضريبة الدخل أكثر عدالة من الضرائب على السلع.

ت- تتصف الضرائب على الدخل بالدورية والانتظام مما يؤدي لاستقرار الإيرادات العامة وسهولة تخطيط الإنفاق العام.

ث- تساهم ضرائب الدخل في زيادة مستوى الوعي الضريبي من جهة، واندفاع المكلفين لمراقبة الأعمال الحكومية خوفاً من الهدر والتبذير في المال العام من جهة أخرى، (رقابة جديدة على الحكومة).

إن هذه الأهداف تجعل من الضريبة على الدخل أداة مالية واقتصادية ورقابية بآنٍ واحد، وتؤدي لإعادة التوزيع العادل للدخل الذي تنشده الحكومات الديمقراطية. فما معنى الدخل؟ وكيف تفرض هذه الضريبة؟

٦-١-١-١- مفهوم الدخل:

تعرضت العديد من النظريات الاقتصادية لتحديد معنى الدخل، وركزت في مجموعها على الدورية والانتظام كما يلي:

"هو كل ناتج نقدي، أو قابل للتقدير بالنقود، يحصل عليه صاحبه، بصفة دورية، أو قابلة للدورية، من مصدر مستمر، أو قابل للاستمرار"[١].

يوضّح هذا التعريف مفهوم الدخل ومصادره، أما نحن فنعرّف الدخل بأنه:

"المبالغ النقدية التي يحصل عليها الفرد من عمله أو استثماراته الإنتاجية أو الخدمية بصفة مستمرة، بحيث يؤدي ذلك لتأمين الحاجات الاستهلاكية وتحقيق الادخار".

إن هذا المفهوم للدخل يوضح الجانب المالي والجانب الإنتاجي، وتوافق الدخل مع حاجات الأفراد، ولذلك يتضمن الخصائص التالية:

---

[١] محمد وديع بدوي: دراسات في المالية العامة، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ص١٣٢.

(١) الدخل هو مبالغ نقدية يحصل عليها الأفراد بصفة مستمرة كالراتب الشهري الذي يحصل عليه الموظف آخر الشهر، والأرباح التي يحصل عليها التاجر أو الصناعي شهرياً أو سنوياً من استثماراته، والإعانات والمساعدات التي يحصل عليها العامل من صاحب العمل أو الدولة وتقدر بالنقود.

(٢) يتحدد مصدر الدخل في الأدبيات الاقتصادية من العمل أو الاستثمار أو الحرفة أو العمل ورأس المال معاً.

(٣) يتصف الدخل بالاستمرارية، فلا يكف للعامل أن يعمل شهراً واحداً حتى نعتبره موظفاً، بل يجب الاستمرار، وكذلك التاجر لا يكف لإنجاز صفقة واحدة حتى نعتبره تاجراً، بل يجب الاستمرار بالتجارة (الاستيراد والتصدير) حتى يحصل التاجر على الدخل التجاري.

(٤) يوفر الدخل لصاحبه تأمين الحاجات الاستهلاكية والادخار، أو لدى العمال الحاجات الاستهلاكية اللازمة للمعيشة، فإذا كان الدخل متدنياً لا يوفر الحاجات الأساسية، فإن الدوائر المالية لا تخضعه للضريبة لأن الضرائب تفرض على الدخول العالية.

(٥) يتصف الدخل بالثبات من العمل أو رأس المال أو العمل ورأس المال معاً، فعندما يكون بشكل متقطع لا يمكن أن يوصف بالثبات، ولا يخضع لضريبة الدخل، فالدوائر المالية لا تفرض عليه ضريبة دخل، وإنما ضرائب تناسب حجمه ومصدره، مثل ضريبة التداول أو أنواع أخرى.

استناداً لهذا التحديد لمعنى الدخل ومصادره واستمراريته فإن الدخل يقسم إلى ثلاثة مصادر:

- دخل العمل: ويحصل عليه الإنسان شهرياً بهدف تأمين المعيشة اللازمة، ولا يختلف دخل العمل بين عمل عضلي أو عمل ذهني فكلاهما يُعّد مصدراً للدخل، وتخضع دخول العمل لضريبة الرواتب والاجور التي تحددها كل دولة.
- دخل رأس المال: يحصل الإنسان على الدخل نتيجة الاستثمارات التي يقوم بها سواء كانت استثمارات صناعية، زراعية، تجارية، أو غيرها، ولكي يحصل على هذا

الدخل (الأرباح) عليه توظيف الأموال اللازمة لإقامة هذا الاستثمار أو ذلك. فقد يكلف مصنع بتروكيمياء ٥٠ مليون دولار ولا يعطي دخلاً للمستثمر أكثر من ٤٠% سنوياً، بينما يكلف مكتب سياحي أو شركة سياحية ٥ ملايين دولار وتدر دخلاً بحدود ١٠٠% سنوياً. فالأرباح تختلف بين قطاع وآخر حسب درجة النشاط الاقتصادي ووضع الاقتصاد الوطني.

- دخل العمل ورأس المال: ويكون هذا الدخل ناتجاً عن عمل الإنسان واستثماراته مثل المهن الحرة (الحداد، النجار، الدهان، اللحام، الخباز، السمان..) وفي هذه المهن يوظف الإنسان بعض الاستثمارات ويعمل بيده مع بعض المساعدين فيحصل على الدخل من مصدرين (عمله، استثماراته)[١].

فإما أن يخضع لضريبتين معاً (ضريبة الأجور، ضريبة رأس المال) أو لضريبة واحدة تسمى ضرائب المهن الحرة (تجمع الاجر والأرباح وتخضعهما للضريبة).

٦-١-١-٢- أنواع الضرائب على الدخل:

درجت الأنظمة الضريبية على تحديد ضريبتين على الدخل استناداً للحالة الاقتصادية والاجتماعية، وهما:

(١) الضريبة النوعية على فروع الدخل.

(٢) الضريبة العامة على الدخل.

٦-١-١-٢-١- الضريبة النوعية على فروع الدخل:

يُقصد بالضريبة النوعية على الدخل:

"أن يفرض على كل مصدر من مصادر الدخل ضريبة محددة بغض النظر عن المصادر الأخرى، لا تأخذ الوضع الاجتماعي للمكلف بعين الاعتبار، وبذلك يخضع المكلف لعدة ضرائب بآنٍ واحد، وذلك بهدف زيادة حجم الإيرادات الضريبية لتمويل الخزينة العامة".

---

[١] المؤلف: اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، مرجع سابق ص٤٣.

إن هذا التعريف يوضّح بأن النظام الضريبي الذي يعتمد الضريبة النوعية على فروع الدخل يهدف لزيادة الحصيلة الضريبية، فإذا كان لدى المكلف عدة مصادر للدخل يدفع لكل مصدر ضريبة مستقلة فالمستثمر الذي يعمل في عدة مجالات، مثلاً:

- ❖ يملك منشأة صناعية تدر دخلاً صناعياً.
- ❖ شركة تجارية تعمل في الاستيراد والتصدير.
- ❖ تجارة بناء وعقارات.
- ❖ المضاربة بالأوراق المالية.

فالمكلف يدفع لكل مصدر من هذه المصادر الضرائب المفروضة عليه، واستناداً لذلك يرى كتاب المالية العامة بأن هذه الضرائب تحقق المزايا التالية:

- ✓ وافرة الحصيلة لأنها تفرض على كل مصدر من مصادر الدخل، ولا يستطيع المكلف التهرب، أو إخفاء بعض المصادر من الضريبة.
- ✓ تزيد حجم التخصص الضريبي لدى الدوائر المالية، وتسهل على الموظفين والمكلفين الحسابات والجباية.

أما الانتقادات التي تعرضت لها هذه الضرائب فهي:

- ☒ لا تراعي ظروف المكلف ولا تأخذه وضعه الاجتماعي بعين الاعتبار، لأن كل مصدر تحدد له الضريبة الخاصة به[1].
- ☒ يبقى التصاعد الضريبي في أدنى الحدود، لأنه كلما ازداد الدخل يزداد التصاعد ففي الضريبة النوعية لا يمكن الوصول إلى معدلات عالية من التصاعد الضريبي ٦٠%، أو ٧٠% مثلاً.

٦-١-١-٢-٢- الضريبة العامة على الدخل:

يقصد بالضريبة العامة على الدخل:

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي: اقتصاديات الضرائب، مرجع سابق ص١٢١.

"الضريبة التي تفرض على مجمل الدخل بعد جمع مصادره المتعددة لتصبح دخلاً واحداً للمكلف تؤدي لزيادة مستوى الوعي الضريبي وتخفيض حجم التهرب الضريبي وتمويل الخزينة العامة".

إن هذا المفهوم للضريبة العامة يوضّح بأن الدوائر المالية عندما تعتمد الضريبة على مجمل الدخل تفرض على المكلف تقديم بيانات متعددة يوضّح في كل منها مصدر معين من مصادر الدخل، لتقوم الإدارة المالية بتكليف موظف مختص لدراسة هذه البيانات وتدقيقها للتعرف على مجمل الدخل، ثم تفرض عليه الضريبة، وعادة ما تكون تصاعدية.

فإذا كان لدى المكلف (دخل زرعي، دخل صناعي، دخل أوراق مالية، دخل عقاري...) تجمع من خلال البيانات المتعددة لكل مصدر لتصبح بعد ذلك دخلاً إجمالياً للمكلف، تحقق هذه الضريبة المزايا التالية:

- ❖ تحقق هذه الضريبة العدالة الاجتماعية لأنها تأخذ وضع المكلف بعين الاعتبار عند التكليف (متزوج، لديه أولاد، يعيل آخرين..) كما في القانون البريطاني والقانون الأردني..[1]
- ❖ تخفض تكاليف التحقق والجباية لأن المكلف سوف يقدم البيانات لموظف واحد ويستطيع دراستها وفرض الضريبة عليها، الأمر الذي يزيد من حجم الحصيلة.
- ❖ تزيد حجم التصاعد الضريبي لأن جمع مصادر الدخل سوف يدفع الإدارة الضريبية لاستخدام أسلوب التصاعد الضريبي، فتزداد الحصيلة، لأن الشرائح الكبيرة قد تدفع ٦٠% أو أحياناً ٧٠% كما في الأنظمة الضريبية المتقدمة.

إن هذه المزايا تساعد كما هو واضح على زيادة مستوى الوعي الضريبي والتزام المكلف بالأنظمة والقوانين، وخاصةً قواعد التكليف الضريبي والمساهمة بالأعباء العامة.

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان – شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، مرجع سابق ١١٧.

أما الانتقادات فهي:

- محاولة المكلف تهريب أو إخفاء أحد فروع الدخل خوفاً من التصاعد الضريبي، لذلك تحفز أو تشجع المكلفين على التهرب الضريبي.
- لا تسمح هذه الضريبة باستخدام التمييز الضريبي لأحد مصادر الدخل، فقد يكون دخل العمل أو الدخل الزراعي يحصل على إعفاءات أو تخفيضات ضريبية، فعندما تجمع مصادر الدخل تلغى هذه الإعفاءات.
- تتطلب هذه الضريبة كفاءات عالية لا تتوفر في الدول النامية نظراً لتخلف الأنظمة والقوانين وتعدد الإجراءات الاقتصادية والمالية.

رغم زيادة السلبيات وتعددها يبقى على الدول النامية أن تبدأ بتطبيق الضريبة الموحدة على مجمل الدخل وذلك بهدف تطوير الكفاءات واعداد كوادر للمستقبل تستطيع تطوير التشريعات من جهة وزيادة الحصيلة من جهة أخرى.

- **مثال:**

يعمل السيد حمزة الحمزاوي في التجارة والصناعة وهو في الأصل مدقق حسابات للشركات التجارية، حصل على الإيرادات التالية:

١) أجور من تدقيق الحسابات شهرياً وبمقدار سنوي بلغ ٧٥٠٠٠ دينار عربي.
٢) ايرادات سنوية من مصنع الأحذية بلغت ٢٢٥٠٠٠ دينار عربي.
٣) ايرادات سنوية من المحلات التجارية بلغت ٥٥٠٠٠ دينار عربي.

فإذا علمت أن الضرائب على دخل العمل ١٠% والإعفاء بحدود ٢٥٠٠٠ دينار وأن الشرائح الضريبية للأرباح المطبقة كما يلي:

- ٣٠٠٠ – ٧٥٠٠٠ = ١٠%
- ٧٥٠٠١ – ١٥٠٠٠٠ = ١٥%
- ١٥٠٠٠١ – ٣٠٠٠٠٠ = ٢٠%
- ٣٠٠٠٠١ – ٥٠٠٠٠٠ = ٢٥%
- ٥٠٠٠٠١ – فما فوق = ٣٠%

- احسب الضرائب النوعية للمكلف:
- احسب الضريبة على مجمل الدخل إذا كانت الدولة تعمل بهذه الضريبة:

أولاً: الضرائب النوعية على الدخل:

دخل العمل: المبلغ الخاضع للضريبة = ٧٥٠٠٠ – ٢٥٠٠٠ (إعفاء) = ٥٠٠٠٠.

الضريبة ٥٠٠٠٠ × ١٠% = ٥٠٠٠

الدخل الصناعي: تحسب الضريبة حسب الشرائح ويعفى ٣٠٠٠ دينار ويكلف الباقي كما يلي:

- ٧٢٠٠٠ × ١٠% = ٧٢٠٠ دينار.
- ٧٥٠٠٠ × ١٥% = ١١٢٥٠ دينار.
- ٧٥٠٠٠ × ٢٠% = ١٥٠٠٠ دينار.

إجمالي الضريبة: ٧٢٠٠ + ١١٢٥٠ + ١٥٠٠٠ = ٣٣٤٥٠ دينار.

الدخل التجاري من المحلات التجارية:

- ٧٢٠٠٠ × ١٠% = ٧٢٠٠ دينار.
- ٧٥٠٠٠ × ١٥% = ١١٢٥٠ دينار.
- ١٥٠٠٠٠ × ٢٠% = ٣٠٠٠٠ دينار
- ٢٠٠٠٠٠ × ٢٥% = ٥٠٠٠٠ دينار.
- ٥٠٠٠٠ × ٣٠% = ١٥٠٠٠ دينار.

الإجمالي = ٧٢٠٠ + ٧٢٥٠ + ٣٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠ + ١٥٠٠٠ = ١١٢٥٠ دينار

إجمالي الضرائب النوعية للمكلف = ٥٠٠٠ + ٣٣٤٥٠ + ١١٣٤٥٠ = ١٥١٩٠٠.

ثانياً: الضريبة العامة على الدخل:

نجمع كافة مصادر الدخل فيكون:

٧٥٠٠٠ + ٢٢٥٠٠٠ + ٥٥٠٠٠٠ = ٨٥٠٠٠٠ دينار.

إعفاء فقط ٣٠٠٠ دينار، وإذا كانت لديه إعانات بحدود ٥٠٠٠٠ فيكون الدخل الخاضع للضريبة ٨٥٠٠٠٠ – ٥٣٠٠٠ = ٧٩٧٠٠٠ دينار.

تدفع الشرائح التالية:

- ٧٥٠٠٠ – ٥٣٠٠٠ = ٢٢٠٠٠ دينار.
- ٢٢٠٠٠ × ١٠% = ٢٢٠٠ دينار.
- ٧٥٠٠٠ × ١٥% = ١١٢٥٠ دينار.
- ١٥٠٠٠٠ × ٢٠% = ٣٠٠٠٠ دينار.
- ٢٠٠٠٠٠ × ٢٥% = ٥٠٠٠٠ دينار.
- ٣٥٠٠٠٠ × ٣٠% = ١٠٥٠٠٠ دينار.

الإجمالي: ٢٢٠٠ + ١١٢٥٠ + ٣٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠ + ١٠٥٠٠٠ = ١٩٨٤٥٠

نُلاحظ من خلال الضريبتين ما يلي:

(١) بلغت مجموع الضرائب النوعية على الدخل ١٥١٩٠٠ دينار.

(٢) بلغت الضريبة العامة على الدخل ١٩٨٤٥٠ دينار.

إذا استطاعت الدولة منع التهرب الضريبي وحصرت المكلفين بالإقرار بتقديم البيانات عن مصادر الدخل فإن الضريبة تصل إلى ١٩٨٤٥٠، بينما إذا طبقت الضرائب النوعية تتراجع الضريبة إلى ١٥١٩٠٠ أي بواقع ٧٦,٥% ويكون المكلف قد حصل على إعفاء نظامي من قبل الدولة بمقدار ٢٣,٥%، لذلك يقترح أكثر كتاب المالية العامة تطبيق الضريبة العامة على الدخل، لأنها كما ذكرنا تحقق المزايا التالية:

- ✓ تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين والحصول على الضرائب من أصحاب الدخول والثروات.
- ✓ زيادة الحصيلة الضريبية التي تحتاجها الحكومة لتمويل المشاريع العامة.
- ✓ زيادة مستوى الوعي الضريبي الذي تنشده الدول النامية.

٦-١-٢- الضرائب على الثروة Wealth Taxes

٦-١-٢-١- مفهوم الثروة:

"جميع الأصول المادية الثابتة (كالعقارات والأراضي والمحلات) والأصول المالية كالأسهم والسندات والمشتقات المالية والحسابات المصرفية والمدخرات الأخرى كالمجوهرات والقطع الأجنبي خلال فترة زمنية معينة قابلة للتقييم بالنقود وقابلة للاستثمار بحيث تدر لإصحابها دخلاً عند دخولها في العملية الإنتاجية".

استناداً لهذا التعريف تتحدد خصائص الثروة بما يلي:

i. تتألف الثروة من الأصول المادية التي يمتلكها الأفراد كالعقارات والأرض المعدة للبناء والمساكن والفيلات والقصور، والمحلات التجارية المؤجرة وغيرها.

ii. تتضمن الثروة الأصول المالية كالأسهم والسندات والحسابات المصرفية والمشتقات المالية التي يضارب بها الأفراد بهدف الحصول على الأرباح وغالباً ما تفرض الضرائب على أرباحها عند بيعها أو تداولها.

iii. قابلية الثروة للتقييم بالنقود وجميع هذه الأصول قابلة للتقييم حتى اللوحات الفنية القديمة يمكن تقييمها بهدف الوصول إلى ماهيتها.

iv. يجب على مالك الثروة في حال استثمارها أو تحويلها لاستثمارات أن تكون جاهزة لذلك، فالمالك للأرض يمكن أن يبني عليها مصنعاً أو شركة تجارية، ويمكن بيع السندات والأسهم لإقامة متاجر أو مصانع أو ما شابه ذلك.

إن هذه الخصائص توضّح لنا ما يلي:

١- حجم الثروة التي يملكها كل فرد وأحياناً المجتمع ككل.

٢- إمكانية اخضاع هذه الثروات للضرائب بهدف تمويل الخزينة العامة.

٣- إمكانية استغلال هذه الثروة بدلاً من تعطيلها، لأن الإسلام أمر باستغلال الأراضي وإذا عطلت الأرض ثلاث سنوات تعود ملكيتها للدولة.

واستناداً لما سبق، تخضع الثروة لعدد من الضرائب سوف ندرسها كما يلي:

٦-١-٢-٢- أنواع الضرائب على الثروة:

تفرض الدول ضرائب على الثروة استناداً لحاجتها المالية فقد تزيد هذه الضرائب أو تخفضها، حسب حالتها المادية، ففي بريطانيا تبلغ ضريبة المنازل والعقارات ٦% من قيمتها هذا يعني أن المواطن كل ١٦,٦ سنة يشتري منزله مرة ثانية، وتفرض فرانسا ضريبة تعادل ٥٠% من قيمة أرباح العقار في حال بيعه قبل خمس سنوات وذلك للتخفيف من حجم المضاربة العقارية.

٦-١-٢-٢-١- الضريبة التقليدية على الثروة:

تفرض أكثر دول العالم ضريبة على الثروات بمعدلات متدنية لكيلا تأكل الضريبة مطرحها، وعادةً ما تكون نسبتها بين ١ – ٣ – ٥% في أكثر الدول والبعض يفرض$\frac{1}{2}$% من قيمة الثروة العقارية بهدف عدم دفع المكلفين لبيع العقارات غير المنتجة للدخل أو تجميد الأموال في أصول ثابتة.

أ- تفرض بمعدلات متدنية لا تدفع الأفراد لبيع ممتلكاتهم بأسعار رخيصة.

ب- تدفع الأفراد لاستثمار العقارات المعطلة سواء بالاستثمار الزراعي إذا كانت زراعية، أو بالبناء، إذا كانت أراضي معدة للبناء.

ت- تستخدمها الدولة لإيجاد معاملة تمييزية بين الأفراد، فالمالك يدفع ضريبة عن أملاكه للدولة، والفقير لا يدفع لأنه لا يملك[١].

ث- تحقيق العدالة الاجتماعية، لأن مساهمة الأغنياء في الأعباء العامة سوف تحسن الخدمات الاجتماعية وتزيد الدخول لغير العاملين.

ج- استخدمتها أوربا لدفع الأفراد عن مجال المضاربات العقارية إلى المشاركة بالأسهم وحققت نتائج إيجابية في زيادة حجم الاستثمار في الاسواق المالية وتشجيع إقامة الشركات المساهمة التي تُعد عماد الاقتصاد الأوربي والأمريكي.

---

[١] عبد العزيز عثمان – شكري رجب العشماوي: اقتصاديات الضرائب، مرجع سابق ص٩٢.

إن هذه المزايا للضرائب التقليدية على الثروة جعلت أكثر الدول تفضلها وتقدم عليها، ولذلك نرى ضرورة استخدامها في الدول النامية وبمعدلات متدنية بهدف زيادة الإيرادات الضريبية للدولة من جهة، وإعادة توزيع الدخل ومنع تراكم الثروات من جهة أخرى.

- **مثال:**

قدر الناتج في سورية لعام ٢٠١٠ بمقدار ٦٠ مليار دولار، فإذا كانت العقارات المجمدة والمساكن بمختلف أنواعها للأغنياء تعادل ثلاثة أضعاف الناتج، هذا يعني أن قيمة الناتج = ٦٠ مليار$ ٣٠٠% = ١٨٠ مليار دولار.

فإذا فرضت الدولة ضريبة ٠,٥% أو ١% فما هو حجم هذه الضريبة؟ وما هو أثرها؟

- الضريبة ٠,٥% = ١٨٠ مليار دولار × ٠، ٥% = ٩٠٠ مليون دولار.
- الضريبة ١% = ١٨٠ مليار دولار × ١% = ١,٨ مليار دولار.

هذا يعني أن فرض ضريبة على الأموال العقارية بمعدل متدني جداً سوف يؤدي إلى تحصيل ١٠% من حجم الواردات الضريبية السورية، وأن فرضها بمعدل ١% سوف يحقق للخزينة ٢٠% فلماذا لا تقدم الدولة على هذه الضريبة، وأيضاً الدول العربية لماذا لا تفرض الضريبة التقليدية على الثروة رغم حاجتها للأموال من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦-١-٢-٢-٢- الضريبة على الزيادة في قيمة الثروة:

يقصد بالضريبة على الزيادة في قيمة الثروة:

"نسبة معينة تفرضها الدولة على الزيادة الحاصلة في قيمة الثروة نتيجة الأعمال التنظيمية التي قامت بها الدوائر المحلية، أو نتيجة التطور العمراني وتوسيع مخططات المدن أو نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي".

ويكون وعاء الضريبة هو الزيادة الحاصلة في قيمة الثروة، فإذا كانت قيمة العقار ٥٠ مليون دولار وحصلت تحسينات عقارية فأصبحت قيمته ٨٠ مليون دولار، هذا يعني أن وعاء الضريبة هو:

- ٨٠ مليون دولار – ٥٠ مليون دولار = ٣٠ مليون دولار.

فإذا كانت الضريبة ٢% من قيمة الزيادة فتكون الضريبة:

- ٣٠ مليون دولار × ٢% = ٦٠٠٠٠٠ دولار.

تحقق ضريبة الزيادة في قيمة الثروة المزايا التالية:

(١) تؤدي لزيادة الحصيلة الضريبية إذا كانت بمعدلات مرتفعة[١].

(٢) تتسم بالملاءة لأن المكلف يقبل بها نظراً لأن التحسينات التي قامت بها الدوائر البلدية والمحافظات أدت لهذه الزيادة الكبيرة التي لا دخل للمالك فيها.

(٣) تخفض حجم المضاربات العقارية وتوجه الأموال إلى الأعمال الإنتاجية وتأسيس شركات جديدة إنتاجية أو خدمية فيؤدي ذلك لزيادة الإنتاج الوطني.

(٤) تخفض من حدة التفاوت بين الفقراء والأغنياء وتراكم الثروات بأيدي فئة قليلة من المواطنين الأمر الذي يزيد من حجم التذمر الاجتماعي والسياسي.

إن هذه المزايا تجعل منها ضريبة مقبولة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتشجع زيادة الإنتاج الحقيقي بدلاً من المضاربات العقارية التي تزيد التضخم فقط.

---

[١] سعيد عبد العزيز عثمان – شكري رجب العشماوي: اقتصاديات الضرائب، مرجع سابق ص٩٤.

٦-١-٢-٢-٣- الضريبة الاستثنائية على الثروة:

تفرض الحكومات ضرائب استثنائية على الثروات خاصةً في أوقات الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية وبشكلٍ خاص في أوقات الحروب نظراً لتضخم وتزايد ثروات بعض الأفراد على حساب الفقراء، أو استغلال حاجات معينة، كما وتتزايد ثروات تجار المواد الغذائية نتيجة مضاعفة الأسعار، لذلك يتجهون لشراء عقارات أو مساكن بهدف استثمار هذه الأموال، وعدم تركها بالشكل السائل الأمر الذي يعرضها للخطر. ويكون من العدل فرض ضريبة على هذه الثروات التي تكونت في ظل هذه الظروف[١].

إن استمرار تراكم الثروات بدون ضرائب سوف يقود المجتمعات لإحداث اضطرابات اجتماعية وسياسية جديدة تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتدخل البلاد في دوامة العنف والاقتتال بين الفقراء والأغنياء (ثورة اجتماعية).

تفرض الحكومات هذه الضرائب بنسبة مرتفعة ١٠% مثلاً او أحياناً ٢٥% وذلك لتحصيل الأموال من هذه الشريحة التي حققت الثراء السريع.

- **مثال:**

بلغ حجم السلع الغذائية والضرورية في إحدى الدول العربية التي تعاني من الاضطرابات السياسية والاجتماعية حوالي ٢٥% من حجم الناتج البالغ ٥٠ مليار دولار، فإذا تضاعفت الأسعار بحدود ٤٠٠% هذا يعني أن حجم الثراء الفاحش سيكون كما يلي:

- حجم التبادل الغذائي = ٥٠ مليار دولار × ٢٥% = ١٢,٥ مليار دولار.
- حسب مدة الأزمة = ١٢,٥ مليار دولار × ٥ سنوات = ٦٢,٥ مليار دولار.

إذا كانت الضريبة ١٠% أو ٢٥%، ما هو مقدارها؟

- قيمة الضريبة: ٦٢,٥ مليار دولار × ١٠% = ٦,٢٥ مليار دولار.
- قيمة الضريبة الكبيرة: ٦٢,٥ مليار دولار × ٢٥% = ١٥,٦٢٤ مليار دولار.

---

[١] زينت حسين عوض الله، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ص١٥٣.

يُلاحظ من قيمة الضريبة المتدنية بأنها تحقق طموحات الدولة وتمويل مشاريعها، فكيف إذا طبقت الضريبة الأكبر ٢٥% فإنها ستجني ١٥,٦ مليار دولار وهي مبالغ تساهم بشكلٍ مباشر في العديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتخفض حجم الاضطرابات السياسية والاقتتال وخاصةً على تراكم الثروات.

تحقق الضريبة الاستثنائية على الثروة المزايا التالية:

- ✓ تفرض بمعدلات مرتفعة، الأمر الذي يزيد حصيلتها ويساهم في تمويل النفقات العامة لإعادة الإعمار والنفقات الاجتماعية للحروب.
- ✓ لا يعارض المكلفون بهذه الضريبة فرضها لأنهم يعلمون أنهم حققوا الثروات على حساب الفقراء ونتيجة الحروب، لذلك يدفعونها بكل الرضا ودون معارضة تذكر.
- ✓ تساهم في إعادة الإعمار التي ستبدأ الدولة بها بعد انتهاء الحرب.
- ✓ تحقق العدالة الاجتماعية لأنها تأخذ من أصحاب الثروات الاستثنائية وتعيد توزيعها على الطبقات الاجتماعية الفقيرة.

لكن بعض الكتاب يعارض هذه الضريبة للأسباب التالية:

- ☒ يعتبرها بعض الكتاب بأنها مصادرة للأموال الخاصة ويخشون أن تطال أصحاب الثروات الحقيقية الذين لم يحققوا الثراء الفاحش في أوقات الحرب.
- ☒ قد تطال من حصل على ثروة كبيرة عن طريق الإرث، ولا علاقة له بالحروب[١].
- ☒ تساعد المتلاعبين على بيع ثرواتهم ومغادرة البلاد خوفاً من هذه الضريبة فيؤدي ذلك لهروب الأموال خارج الحدود الوطنية مما يؤثر على الإنتاج والاستهلاك.

إن هذه الأسباب لا تقلل من أهمية الضريبة الاستثنائية، فقد طبقتها بريطانيا في الحروب وكانت بمعدل ٥% وتطبقها مصر العربية بواقع ١٠% من ثروات الأفراد

---

[١] محمد عبد العزيز عثمان – شكري رجب العشماوي: اقتصاديات الضرائب، مرجع سابق، ص٩٦.

الذين حققوا الثراء في الفترة السابقة وخصصت لجنة الغرض صندوقاً سمي (صندوق تحيا مصر).

ونرى ضرورة تطبيقها في كل من اليمن وسورية وتونس وأكثر الدول العربية، لأن التي لم تخضع للحروب ظهر فيها التضخم وازدادت ثروات الأفراد، لذلك تساهم في إعادة توزيع الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية المطلوبة.

٦-١-٢-٢-٤- ضريبة التركات:

تفرض ضريبة التركات عند انتقال التركة من المورث إلى الورثة وتكون التركة كاملة محل الضريبة، أي تفرض الدولة نسبة معينة على هذه الأموال المنتقلة عن طريق الإرث إلى الورثة، وقد اعتبر علماء المالية الدولة شريكة مع الورثة، كما وأن أحد كتاب المالية اقترح على المشرعين أن يحددوا حصة للدولة تعادل حصة أحد الورثة.

واستناداً لذلك، يمكن تعريف ضريبة التركات بأنها:

"مبلغ من المال تفرضه الدولة على الأموال التي تنتقل عن طريق الارث إلى الورثة لحظة الوفاة؛ بهدف زيادة الحصيلة العامة وتخفيض حجم التراكم في الثروات وتمويل الإنفاق العام".

استناداً لهذا التعريف، تكون التركة وعاء الضريبة كاملة، وكلما ازدادت الضريبة على التركات كلما انخفض حجم التراكم بالثروات، لذلك ترفع بعض الدول نسبة هذه الضريبة بهدف تفتيت الثروة، وبعضها يخفضها لتشجيع الاستثمار وإقامة المصانع بهدف زيادة الإنتاج.

تفرض ضريبة التركات بأسلوبين:

أ. الضريبة على مجموع التركة: أي تحدد قيمة التركة وتسدد منها الديون، والمبلغ المتبقي تفرض عليه ضريبة ثابتة أو تصاعدية، تحقق إيرادات مالية كبيرة للدولة لأنها لا تأخذ وضع الورثة بعين الاعتبار.

ب. الضريبة على حصة كل وريث: تجمع التركة وتوزع على الورثة حسب الأنصبة ويطالب الوريث بالضريبة التي تفرض على حصته.

- **مثال:**

بلغت تركة عبد الرحمن ١٣٥ مليون ليرة سورية، وقد ترك أربع بنات واثنين من الصبيان، فإذا علمت أن نسبة الضريبة كانت ١٠%. احسب قيمة الضريبة.

- حصة كل وريث: ١٣٥ ÷ ٤ حصص = ٣٣,٧٥٠ مليون.
- حصة البنت: ٣٣,٧٥٠ ÷ ٢ = ١٦,٨٧٥ مليون.
- الضريبة حسب الطريقة الإجمالية: ١٣٥ مليون × ١٠% = ١٣,٥٠٠ مليون ليرة.
- ضريبة الوريث: ٣٣،٧٥٠ × ١٠% = ٣,٣٧٥ مليون ليرة.
- ضريبة البنت: ١٦,٨٧٥ × ١٠% = ١,٦٨٧ مليون ليرة.

نظراً لارتفاع قيمة هذه الضريبة في بعض الدول فقد أدت لبعض الانحرافات الاقتصادية والاجتماعية، مع أنها توفر للدولة حصيلة جيدة، لذلك تتمتع ضريبة التركات بالمزايا التالية:

١. تزيد الحصيلة الضريبية لأنها تفرض على كامل التركة بغض النظر عن وضع المكلف.

٢. تحقق الترابط والتضامن بين أفراد المجتمع، لذلك تشاركه الدولة أمواله.

٣. تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تفتيت الثروة بين الورثة من جهة، ووضع حصة الدولة (الضريبة) من جهة ثانية.

أما المساوئ فهي كثيرة:

أ- تخفض رغبات الأفراد في زيادة حجم الادخار وتكوين الثروات وهذا ما يؤدي لتخفيض حجم الاستثمار[1].

ب- بيع جزء من التركة لسداد قيمة الضريبة نظراً لارتفاع قيمتها.

ت- نقل التركة عن طريق الهبة أو الوصية للآخرين في حياة الموروث الأمر الذي يؤدي لظهور مشاكل اجتماعية بين الورثة أو مع المورث نفسه.

ث- الادخار في المجوهرات بهدف إخفاء التركة أو التهرب من الضريبة.

إن هذه المساوئ دفعت العديد من الحكومات لتخفيض ضريبة التركة بهدف تشجيع الادخار والاستثمار وتكوين الثروات لأنها تشكل ثروة للفرد وللمجتمع بآنٍ واحد، فكلما ازدادت ثروات الأفراد، تزداد ثروات المجتمع وينمو ويتطور باتجاه الأفضل.

ثانياً: الضرائب غير المباشرة:

٦-٢-١-الضرائب على الاستهلاك:

نظراً لتطور حجم الاستهلاك وتنوع الحاجات الاستهلاكية من ضرورية إلى شبه ضرورية إلى الكمالية، فقد وجدت الأنظمة الضريبية ضالتها في هذا التطور، ووجدت أن فرض الضرائب على السلع الاستهلاكية ولو بمعدلات متدنية سوف يزيد حجم الحصيلة الضريبية وتستطيع الحكومة تمويل الإنفاق العام، لكن فرض الضرائب على السلع الاستهلاكية سوف يثير الاستغراب من قِبل المستهلكين، وسوف يؤدي إلى التذمر الاجتماعي والوقوف في وجه الدولة وقوانينها، لذلك اضطرت الأنظمة الضريبية لاختيار سلع محددة، وخاصةً السلع الكمالية، أو الحاجات التي يستهلكها الأغنياء، بحيث تخفف من الضغوط المالية على الفقراء فيؤدي ذلك لتخفيف الضغوط الاجتماعية والسياسية التي يثيرها فرض الضرائب على الاستهلاك.

فما هي الضرائب على الاستهلاك؟ وكيف تختار الدولة السلع الاستهلاكية التي ستفرض عليها الضرائب؟

---

[1] زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص١٥٥.

يُقصد بالضريبة على الاستهلاك:

"فرض ضريبة على أنواع الإنفاق الاستهلاكي سواء تعلق الأمر بسلع أو خدمات، فهذه الضريبة تفرض على سلع الاستعمالات الاستهلاكية المختلفة للدخل"[١].

يُحدد هذا المفهوم بشكلٍ واضح آلية ونوع السلع التي تفرض عليها ضرائب الاستهلاك ومن جهتي فقد عرفت ضرائب الاستهلاك بأنها:

"مبالغ محددة أو نسبة معينة تفرض على السلع والخدمات عند انتقالها للمستهلكين بهدف زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل القومي في الاقتصاد الوطني".

تُقسم السلع إلى ثلاث مجموعات:

أولاً: الضرائب على السلع الضرورية:

السلع الضرورية هي سلع الاستهلاك الشعبي الواسع وتشمل المواد الغذائية والألبسة الشعبية والحاجات الضرورية التي يحتاجها الإنسان، ولا يستطيع الإنسان العيش بدونها، وإذا أخذنا الطبقات الاجتماعية، نلاحظ بأن الفقراء يخصصون مبالغ كبيرة من دخولهم لإشباع هذه الحاجات، أو بتعبير أدق يُخصص كل دخل الفقير لهذه السلع وقد لا يكف لذلك، أما الأغنياء فيخصصون ١٠% من دخولهم أو أقل لهذه السلع الضرورية، فكيف ستفرض عليها الدولة الضرائب طالما أن الفقراء يستهلكونها بكمياتٍ كبيرة؟

فإذا أخذنا اعتبارات الخزينة العامة ووفرة الحصيلة يجب علينا فرض الضرائب على هذه السلع، أما إذا أخذنا الاعتبار الإنساني (اعتبارات العدالة الاجتماعية)، فيحب عدم فرض الضرائب على هذه السلع[٢].

---

[١] محمد عبد المنعم عفر – أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي، مرجع سابق ص١٤٩.

[٢] زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية العامة، مرجع سابق ص١٥٩.

بل وتقوم الدول بتقديم الإعانات للسلع الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع كالسكر والأرز والشاي والأجبان والألبان واللحوم والزيت والسمن والبطاطا والخبز والدقيق والمعكرونة.. وغيرها.

لذلك نخلص إلى مقترحين:

١. إعفاء هذه السلع من الضرائب تحت اعتبار العدالة الاجتماعية.

٢. تقديم الإعانات لهذه السلع لكي تبقى أسعارها رخيصة ويستطيع الفقراء استهلاكها نظراً لعلاقتها بمستوى المعيشة.

ثانياً: السلع الكمالية:

هي السلع التي يستهلكها الأغنياء وهي غير ضرورية لحياة الإنسان، ويستطيع العيش بدونها مثل العطور، الثياب الفاخرة، الجلود بكافة أنواعها، السيارات، المكيفات، الأدوات المنزلية الفاخرة، السياحة والسفر، الكحول، التبغ، الحلويات والشوكولا.. وغيرها.

وعند فرض أي ضريبة لابد من أخذ اعتبارين:

❖ اعتبار الحصيلة والحاجة المالية للدولة وهذه الضريبة غير وافرة الحصيلة لأن الأغنياء هم المستهلكون لهذه السلع.

❖ اعتبار العدالة الاجتماعية: أي فرض ضرائب مرتفعة على هذه السلع يحقق العدالة الاجتماعية نظراً لأن المستهلكين هم الأغنياء ذوي الدخول المرتفعة.

لذلك كلما زادت الضريبة على هذه السلع، كلما حققت العدالة الاجتماعية.

ثالثاً: السلع شائعة الاستعمال:

وهي السلع التي يستهلكها الجميع وتقع في المنطقة الوسطى بين السلع الكمالية والسلع الشعبية مثل (مواد البناء والديكورات، الألبسة، الأحذية، الأدوات المنزلية، أدوات الزينة، خدمات المطاعم والفنادق، السياحة والسفر، الهاتف والاتصالات.. وغيرها).

تُعد هذه السلع المطرح الأساسي للضرائب نظراً لكونها قابلة للاستهلاك من قِبل الجميع وغير ضرورية لحياة الإنسان (للفقراء) لذلك تفرض أكثر الحكومات ضرائب

معتدلة عليها تتراوح بين ١-١٠% من قيمتها حسب حاجة كل دولة للمال، لأن المبالغة بالضريبة عليها قد يضر بالإنتاج الوطني والطلب عليها، لذلك على الدوائر المالية الاكتفاء بمعدلات منخفضة من الضرائب بهدف تحقيق القبول العام للضريبة.

٦-٢-١-١- آلية الفرض والتحصيل:

عندما تحدد الدولة السلع الاستهلاكية التي تخضع للضريبة، تقوم بعد ذلك بتحديد قيمة الضريبة المفروضة ١% - ٥%.. وهكذا، أو تحدد مبلغاً مقطوعاً ١٠ ليرات – ٥٠ ليرة، وتحدد المكلف بالضريبة وعادةً ما يكون التاجر نفسه لأن السلعة ستكون عنده، وتنتقل بالشراء للمستهلك.

مثال:

فرضت الدولة ضريبة على السلع التالية:

- ٥% من قيمة بيع كغ من البن للمستهلكين.
- ٧% من قيمة بيع كغ من الشوكولا للمستهلكين.
- ٣% من قيمة فاتورة الاتصالات للمستفيدين من الخدمة.
- ١٠% من قيمة مبيع طن الإسمنت.

إذا علمت أن المبيعات بلغت ٥٠ طن من البن، ٣٠ طن من الشوكولا، ٢٠٠ طن من الإسمنت، ٢٢٠٠ مليون قيمة الاتصالات المحلية والدولية، احسب الضريبة غير المباشرة المستحقة.

١) ضريبة البن ٥%:

- قيمة البن المباع ٥٠٠٠٠ كغ × ٨٥٠ سعر كغ = ٤٢٥٠٠٠٠٠ ليرة.
- الضريبة: ٤٢٥٠٠٠٠٠ × ٥% = ٢١٢٥٠٠٠ ليرة يسددها تاجر البن لمديرية المالية في المدينة.

٢) ضريبة الشوكولا ٥%:

- قيمة الشوكولا المباع ٣٠ طن × ١٢٥٠٠٠٠ ليرة للطن = ٣٧٥٠٠٠٠٠ ليرة.
- الضريبة: ٣٧٥٠٠٠٠٠ × ٥% = ١٨٧٥٠٠٠ ليرة يسددها تاجر الشوكولا (المسوّق) للدولة.

٣) ضريبة الاتصالات ٣%:

- ٢٢٠٠ مليون × ٣% = ٦٦٠٠٠٠٠٠ ليرة تسددها شركة الاتصالات للدولة.

٤) ضريبة الإسمنت ١٠%:

- قيمة الإسمنت المباع = ٢٠٠٠ طن × ٧٠٠٠ ليرة للطن = ١٤٠٠٠٠٠٠ ليرة.
- الضريبة ١٠% = ١٤٠٠٠٠٠٠ × ١٠% = ١٤٠٠٠٠٠ ليرة.

إجمالي الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية:

٢١٢٥٠٠٠ + ١٨٧٥٠٠٠ + ٦٦٠٠٠٠٠٠ + ١٤٠٠٠٠٠ = ٧١٤٠٠٠٠٠ ليرة.

تُعد هذه الضرائب وافرة الحصيلة لأنها تفرض على الاستهلاك فكلما ازداد الاستهلاك، تزداد الضريبة، لكنها غير عادلة لأن الفقراء يدفعونها مثل الأغنياء.

٦-٢-٢- الضرائب الجمركية Custom Tax:

تُعّد الضرائب الجمركية إحدى ضرائب الإنفاق والاستهلاك لأنها تفرض على السلع التي تدخل أو تعبر الحدود الوطنية، وهي من أقدم الضرائب حيث فرضها الفراعنة عام ١٥٠٠ ق. م وفرضها الرومان وفرضها الفرس على البضائع الداخلة أو الخارجة وفرضها المسلمون في عهد عمر بن الخطاب وعرفت بضريبة المكس، فكان التجار المسلمون يدفعون ٢,٥%، وغير المسلمين يدفعون ٥% وتجار الدول الأخرى يدفعون ١٠%[١].

[١] حامد عبد المجيد دارز: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٨ ص٢٠٥.

واستمرت جميع الدول باستخدام هذا النوع من الضرائب، وما زالت مستمرة حتى الوقت الحاضر، لكن الدول أعطتها فلسفة خاصة ومزايا معينة عند استخدامها.

كما وأن تأسيس منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ كان بهدف توحيد الرسوم الجمركية بين الدول لتشجيع دخول وخروج البضائع وتشجيع انتقال حركة رأس المال بين الدول بهدف إشاعة وتحقيق توجهات العولمة التي تتبناها الدول المتقدمة. فما هي الرسوم الجمركية؟ وماهي نسبتها؟ وكيف تحصلها الدولة؟

فالرسوم الجمركية:

"هي ضرائب تفرض على السلع والخدمات التي تمر بحدود الدولة سواء تعلق الأمر بالتصدير أو الاستيراد"[١].

يوضّح هذا التعريف بأن الرسوم الجمركية تفرض على السلع والخدمات التي تدخل أو تخرج من الحدود الوطنية، لكن هذا التعريف لم يوضح أهداف هذه الضريبة. واستناداً لذلك فإنني أرى في الرسوم الجمركية:

"هي مبالغ محددة أو نسبة من قيمة السلع تفرض على البضائع والخدمات التي تدخل أو تخرج من الحدود الوطنية بهدف حماية الصناعة الوطنية وتمويل الخزينة العامة للدولة".

يتضمن هذا التعريف جوهر الرسوم الجمركية وأهدافها ويحدد خصائصها بما يلي:

(١) تفرض الرسوم الجمركية بمبالغ محددة أو بنسبة معينة من قيمة البضاعة ٥% أو أحياناً ١٠%.

(٢) تفرض الرسوم الجمركية على السلع والخدمات التي تعبر الحدود الوطنية فالسلع الداخلة أو الخارجة تخضع لهذه الرسوم.

---

[١] أحمد فريد مصطفى – سهير محمد السيد حسن: الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ١٩٨٩ ص١٦٨.

(٣) تهدف الرسوم الجمركية لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية وتستخدمها الدولة لتمويل الخزينة العامة نظراً لحاجة الدولة للأموال.

إن هذه الخصائص تشرح جوهر الرسوم الجمركية وأهدافها واستناداً لذلك تتحدد أهداف الرسوم الجمركية بما يلي:

أ- الهدف المالي: توفير مصادر مالية هامة للدولة وعادةً ما تكون هذه الرسوم مرتفعة فتزداد حصيلتها وتوفر ٢٠-٣٠% من موارد الخزينة العامة للدولة.

ب- الهدف الاقتصادي: حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية لأن الرسم يرفع أسعار المنتجات الأجنبية مقابل انخفاض أسعار السلع الوطنية.

ت- الهدف الاجتماعي: الحد من استهلاك السلع المستوردة والتي تضر بالصحة العامة مثل المشروبات الروحية والدخان، بل يفضل البعض منع استيرادها نظراً لضررها الظاهر.

ث- تشجيع الاستثمار المحلي: إن ارتفاع أسعار السلع الأجنبية تدفع المستثمرين لإقامة مصانع محلية لإنتاج هذه السلع سواء بالمشاركة مع شركات أجنبية أو الحصول على امتياز لإنتاجها محلياً.

إن هذه الأهداف المتعددة للرسوم الجمركية تجعل منها أداة هامة لتشجيع الاستثمار بدلاً من الاستيراد ورفع الأسعار كما هو محدد.

٦-٢-٢-١- أنواع الرسوم الجمركية:

- **أولاً: الضرائب النوعية:**

هي مبلغ معين يفرض على كل سلعة من السلع المستوردة[١]. أي تحدد الدولة قيمة السلع المستوردة وتفرض مبلغ معين عليها، فمثلاً تحدد قيمة البراد أو الثلاجة بحدود ١٠٠ ألف ليرة وتفرض عليها ١٥ ألف ليرة ضريبة نوعية، وتقوم الجهة المستوردة بدفع الضريبة عند تخليص البضائع من الجمارك.

---

[١] عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، مرجع سابق ص١١٧.

تتميز هذه الضريبة بالمزايا التالية:

- البساطة والسهولة النسبية في الربط والتحصيل[1].
- تحقق الحماية للصناعة الوطنية، فكلما أرادت الدولة زيادة الحماية ترفع السعر وبالمقابل كلما أرادت الانفتاح خفضت الضريبة النوعية.
- صعوبة التهرب منها لأنها تفرض على عدد السلع المستوردة، ولذلك تزداد حصيلتها.

أما الانتقادات التي تعرضت لها فهي:

- أنها ضريبة غير عادلة لأنها تفرض على كافة السلع وبمبالغ قد تكون أكبر أحياناً من قيمة السلعة، لذلك أقلعت أكثر الأنظمة الجمركية عن هذا النوع من الضرائب.
- لا تتناسب مع ظروف الاقتصاد إذ تفرض في فترة الرواج مثل فترة الركود لذلك قد تزيد التكاليف في فترة الركود وتؤثر على التصنيع الوطني.

إن أكثر الأنظمة الجمركية أقلعت عن هذا النوع من الضرائب إلا في الدول النامية.

- **ثانياً: الضرائب القيمية:**

هي ضرائب جمركية تفرض على المستوردات كنسبة معينة من قيمة البضائع الداخلة إلى الدولة بهدف زيادة المساهمة في الأعباء العامة وحماية الصناعة الوطنية.

واستناداً لذلك تحدد الدولة نسبتها لكل مجموعة من السلع، فمثلاً المواد الغذائية تكون نسبتها بين ١-٥% السلع الهندسية بين ١٠-٢٥% السلع الكيميائية بين ١٠-٢٥% المواد الاولية اللازمة للصناعة ١٠% السيارات ٤٠% - ١٠٠% السلع الكمالية بين ١٠٠ - ١٥٠% الدخان بين ١٠٠-٢٠٠%.

تقوم إدارة الجمارك بإجراء المطابقة بين الفاتورة وعدد الوحدات المستوردة وفي حال المطابقة يتم الحساب حسب الفاتورة:

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان – شكري رجب العشماوي: اقتصاديات الضرائب مرجع سابق ص٢٣٤.

- قيمة الرسوم الجمركية = قيمة البضاعة × نسبة الرسم.
- قيمة الرسوم الجمركية = ٥٠٠ مليون سيارات × ٤٠% = ٢٠٠ مليون ليرة.

تحقق هذه الضريبة المزايا التالية:

أ- وفرة الحصيلة نظراً لتحديد قيمتها كنسبة من قيمة البضاعة فكلما انخفض الرسم تزداد المستوردات وتزداد الحصيلة.

ب- في حال حماية الصناعة الوطنية يتم رفع الرسم، وفي حال تشجيع الإنتاج يتم تخفيض الرسوم على المواد الأولية.

ت- تعتمدها أكثر الدول وتعتمدها منظمة التجارة العالمية، لأنها رأت ضرورة توحيدها بين الدول بهدف تشجيع التبادل الدولي.

أما الصعوبات فهي:

❖ صعوبة تقدير قيمة البضاعة المستوردة لأن الفاتورة تكون محددة بالدولار أو العملات الأجنبية، وقد يحصل الاختلاف بين السعر المحدد والسعر الحقيقي.

❖ اختلاف أسعار البضائع بين دولة وأخرى فالبراد يكون في بلد معين ٢٠٠ دولار وفي بلد آخر ٥٠٠ دولار، وهذا الأمر يؤدي لإرباك إدارة الجمارك، لذلك حددت الأنظمة الجمركية أسعاراً عالمية للسلع يتم دفع الرسوم على أساسها.

رغم هذه الصعوبات إلا أن إدارة الجمارك بالتنسيق مع إدارة الجمارك الأوربية ومنظمة التجارة العالمية وحدت النظم الجمركية والرسوم والأسعار بحيث يخفف ذلك من الصعوبات التي تحدثنا عنها.

٦-٢-٣- ضريبة القيمة المضافة: The Value Added Tax

هي إحدى أنواع ضريبة المبيعات، ويعود الفضل بإيجادها إلى الحكومة الألمانية عام ١٩٨١، حيث فرضت على شركة سمينس Siemens ضريبة جديدة بدلاً من الضريبة على رقم الأعمال، أما بقية دول أوربا فقد طبقت هذه الضريبة بعد الحرب

العالمية الثانية حيث طبقتها فرانسا عام ١٩٥٤ وطبقتها ألمانيا عام ١٩٦٨ والدانمارك عام ١٩٦٧ والسويد عام ١٩٦٩[١].

أما في الظروف الراهنة فيرجع الفضل في تطبيقها واستمرارها إلى منظمة التجارة العالمية التي قامت بتوحيد الرسوم الجمركية، وتخفيضها للدول النامية، وكانت المقترحات على حكومات الدول النامية تطبيق ضرائب داخلية على المستوردات، ليست كالرسوم الجمركية وإنما ضريبة المبيعات التي تسمى ضريبة القيمة المضافة.

لقد خفضت الدول الأوربية والولايات المتحدة الدعم الزراعي، مقابل قيام الدول النامية بتخفيض الدعم عن القطن والسلع الأخرى[٢].

واستناداً لهذا التوجه أنشأت الدول النامية ضريبة جديدة هي ضريبة القيمة المضافة فما معنى ضريبة القيمة المضافة؟ وماهي مزاياها وآثارها؟

٦-٢-٣-١- مفهوم ضريبة القيمة المضافة:

هي إحدى أنواع الضرائب على الاستهلاك لأن التاجر الذي يدفعها يضيفها إلى السعر فيرتفع السعر بمقدار الضريبة واستناداً لذلك، يرى البعض في ضريبة القيمة المضافة:

"هي ضريبة على الإنفاق الاستهلاكي للسلع والخدمات في المراحل كافة، ويكون وعاء الضريبة القيمة المضافة وليس قيمة السلعة في نهاية المرحلة، وأن سعر الضريبة يكون موحداً في جميع المراحل ولكافة السلع والخدمات"[٣].

يوضّح هذا التعريف مفهوم الضريبة وآلية فرضها، لكنه لم يشرح الآثار الناجمة عنها والأهداف التي تحققها.

---

[١] سعيد عبد العزيز عثمان – شكري رجب العشماوي: اقتصاديات الضرائب، مرجع سابق ص٢٢٠.

[٢] محمد دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني بيروت، ٢٠١٠ ص٢٨٠ – ٢٨٣.

[٣] علي خليل، سليمان اللوزي: المالية العامة، مرجع سابق ص٢٤٣.

ونحن نعرّف الضريبة على القيمة المضافة بأنها: نسبة مئوية من القيمة التي يحققها المصنع أو التاجر وتفرض على كل مرحلة من مراحل إنتاج السلع والخدمات وتسويقها تؤدي لزيادة السعر بمقدار الضريبة يسددها التاجر عن مرحلته للدائرة المالية المختصة، تهدف لتمويل الخزينة العامة للدولة".

يوضّح هذا التعريف خصائص ضريبة القيمة المضافة المتمثلة بما يلي:

- ❖ تفرض الدولة هذه الضريبة كنسبة مئوية من حجم القيمة المضافة ٥% – ١٠% حسب رغبات كل دولة.
- ❖ تفرض على مراحل إنتاج السلعة والخدمة وتسويقها، ففي كل مرحلة يلاحظ وجود تكلفة ثم قيمة مضافة، فالقيمة المضافة تكون وعاء الضريبة.
- ❖ يسدد كل تاجر الضريبة التي تخص مرحلته أو التي تفرض عليه، فقد يكون ربح التاجر ٥٠ ليرة والضريبة ١٠% فتكون الضريبة ٥ ليرات يسددها للخزينة.
- ❖ يكون وعاء الضريبة في كل مرحلة القيمة المضافة التي أضافها التاجر لهذه السلعة أو الخدمة.
- ❖ تزداد الأسعار بمقدار الضريبة في كل مرحلة.
- ❖ هي ضريبة وافرة الحصيلة تغذي الخزينة العامة بهدف تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة.

توضّح هذه الخصائص قيمة الضريبة وآلية فرضها وحسابها والآثار الناجمة عنها.

٦-٢-٣-٢- حساب ضريبة القيمة المضافة:

حتى نستطيع التعرف على هذه الضريبة نتبع الخطوات التالية:

- ✓ قيمة الإنتاج النهائي خلال سنة (للسلع والخدمات).
- ✓ قيمة مستلزمات الإنتاج خلال سنة.
- ✓ القيمة المضافة هي (الأرباح، الأجور، الفوائد، الريع).

حسب القانون التالي:

- القيمة المضافة الإجمالية = قيمة الناتج الكلي – مستلزمات الإنتاج
- القيمة المضافة الإجمالية = الأجور + الأرباح + الريع + الفوائد

هذه القيمة تخضع للضريبة، وقد شجعت بعض الدول حسم اهتلاك الآلات فتكون القيمة المضافة الصافية = القيمة المضافة الإجمالية – أقساط الاهتلاك.

- **مثال:**

باعت إحدى شركات السيارات ١٠٠٠ سيارة بقيمة الواحدة منها ٢٥٠٠٠٠٠ ليرة فإذا علمت أن مستلزمات الإنتاج بلغت ١٧٥٠٠٠٠٠٠٠ وأن الأجور قد بلغت ١٨٧٥٩٩٩٩٩ وإيجار المعمل والإدارة والأراضي مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠ وأن الفوائد على رأس المال المقترض بلغت ٣٢٥٠٠٠٠٠، وأن الأرباح قد بلغت ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة.

- احسب القيمة المضافة.
- احسب قيمة الضريبة إذا كانت ١٠% من القيمة المضافة.

القيمة المضافة الإجمالية = ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠ – ١٧٥٠٠٠٠٠٠٠ = ٧٥٠٠٠٠٠٠٠ ليرة.

أو: ١٨٧٥٠٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠٠٠ + ٣٢٥٠٠٠٠٠ = ٧٥٠٠٠٠٠٠٠ ليرة.

الضريبة = ٧٥٠٠٠٠٠٠٠ × ١٠% = ٧٥٠٠٠٠٠٠ ليرة تدفعها شركة السيارات للدائرة المالية المختصة.

استناداً إلى مفهوم القيمة المضافة الصافية، يمكن إجراء عدة أنواع من ضريبة القيمة المضافة كما يلي:

أولاً: طريقة الجمع:

تقوم الدوائر المالية وفق هذه الطريقة بجمع القيمة المضافة المتحققة في الشركة، فإذا كانت الأرباح تعادل ١٥٠٠٠٠٠٠٠ ليرة والأجور تعادل ٨٠٠٠٠٠٠٠ ليرة والفوائد

تعادل ٢٥٠٠٠٠٠٠ والإيجارات السنوية تعادل ٢٨٠٠٠٠٠٠ ليرة. كم هي القيمة المضافة، وكم هي الضريبة وفق هذه الطريقة؟

- القيمة المضافة = الأرباح + الأجور + الريع + الفوائد.
- القيمة المضافة = ١٥٠٠٠٠٠٠٠ + ٨٠٠٠٠٠٠٠ + ٢٨٠٠٠٠٠٠ + ٢٥٠٠٠٠٠٠ = ٢٨٣٠٠٠٠٠٠
- الضريبة: ٢٨٣٠٠٠٠٠٠ × ١٠% = ٢٨٣٠٠٠٠٠ ليرة.

ثانياً: طريقة الخصم المباشر:

نفترض أن السلعة يشترك في إنتاجها عدة مصانع، وحتى تصبح جاهزة للاستهلاك النهائي لابد من وجود عدة أنوع من القيمة المضافة، وفي كل مرحلة يوجد فيها أجور وريع وأرباح وفوائد وعمولات، وأن كل مرحلة من المراحل تدفع المنشأة ضريبة القيمة المضافة وحدها.

- **مثال:**

قامت إحدى شركات إنتاج السيارات بإنتاج السيارات وبيعها إلى تجار الجملة، ثم قام تجار الجملة ببيعها إلى صالات البيع بالتجزئة حتى وصلت إلى المستهلك فإذا علمت أن ضريبة القيمة المضافة بلغت ١٠% في كل مرحلة وأن مستلزمات الإنتاج الأولية الحديد والمحرك بلغت على التوالي ٥٠٠٠٠٠ ليرة حديد والمحرك بقيمة ٤٠٠٠٠٠ وأن القيمة المضافة للسيارة في شركة الإنتاج بلغت ٥٥٥٠٠٠ ليرة وأن القيمة المضافة لتجارة الجملة بلغت ٢٩٥٠٠٠ ليرة وأن القيمة المضافة لتجارة التجزئة بلغت ٣٧٠٥٠٠ ليرة. احسب قيمة السيارة للمستهلك، واحسب ضريبة القيمة المضافة في جميع المراحل.

جدول حساب التكلفة والقيمة المضافة والضريبة

البيان	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	المستلزمات الأولية	الضريبة	قيمة الضريبة	سعر المبيع
الحديد	٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	%١٠	٣٠٠٠٠	٥٣٠٠٠٠
المحرك	٤٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	%١٠	١٥٠٠٠	٤١٥٠٠٠
شركة السيارات	١٥٠٠٠٠٠	٥٥٥٠٠٠	٩٤٥٠٠٠	%١٠	٥٥٥٠٠	١٥٥٥٥٠٠
تجارة الجملة للسيارات	١٨٥٠٥٠٠	٢٩٥٠٠٠	١٥٥٥٥٠٠	%١٠	٢٩٥٠٠	١٨٨٠٠٠٠
تجارة التجزئة	٢٣٠٠٠٠٠	٣٧٠٥٠٠	١٨٨٠٠٠٠	%١٠	٣٧٠٥٠	٢٣٣٧٠٥٠
الإجمالي		١٦٧٠٥٠٠		%١٠	١٦٧٠٥٠	

يُلاحظ من الجدول التالي:

(١) إن مقدار القيمة المضافة في المرحلة الرابعة بلغت ٢٩٥٠٠٠ ليرة وأن الضريبة بلغت ٢٩٥٠٠، فإذا أردنا معرفة الضريبة في المرحلة الثالثة، نقول:

- سعر المبيع – مستلزمات الإنتاج = الأرباح الإجمالية – القيمة المضافة = ضريبة المرحلة.
- ١٨٨٠٠٠٠ – ١٥٥٥٥٠٠ = ٣٢٤٥٠٠ – ٢٩٥٠٠٠ = ٢٩٥٠٠ ليرة.

في المرحلة الثالثة =

- ١٥٥٥٥٠٠ – ٩٤٥٠٠٠ = ٦١٠٥٠٠ – ٥٥٥٠٠٠ = ٥٥٥٠٠ ليرة.

وهكذا، فمن خلال طرح المبيع للمستهلك من المرحلة السابقة نصل إلى القيمة المضافة والضريبة.

(٢) إذا جمعنا القيمة المضافة في جميع المراحل نجدها كما يلي:

- ٣٠٠٠٠٠ + ١٥٠٠٠٠ + ٥٥٥٠٠٠ + ٢٩٥٠٠٠ + ٣٧٠٥٠٠٠ = ١٦٧٠٥٠٠ ليرة.
- الضريبة ٣٠٠٠٠ + ١٥٠٠٠ + ٥٥٥٠٠ + ٢٩٥٠٠ + ٣٧٠٥٠ = ١٦٧٠٥٠ ليرة.

أو من خلال القانون التالي = القيمة المضافة × ١٠% الضريبة.

= ١٦٧٠٥٠٠ × ١٠% = ١٦٧٠٥٠ ليرة.

تعادل الطريقة الإجمالية لكن في هذه المرحلة كل شركة تدفع حصتها للدولة عند بيع السلعة للطرف الآخر المنتج الجديد.

إن طريقة حساب الضريبة وتحديدها، وتحديد الجهة المسؤولة عن تسديدها للخزينة هي واضحة وسهلة كما يلاحظ من الجدول، لكن هذا الأمر يتطلب تحقيق المتطلبات الأساسية التالية:

❖ يتم توزيع العبء الضريبي على كافة مراحل الإنتاج والتسويق، فكل مرحلة تدفع الضريبة التي تناسب قيمتها المضافة[١].

❖ تعد ضريبة القيمة المضافة أداة مراجعة وتدقيق بين مراحل الإنتاج والتسويق، ولا يستطيع المصنع أو التاجر أن يحتكر ويرفع الأسعار بمعدلات احتكارية، لأنه سيدفع ضريبة أكبر، لذلك تنتظم الأرباح والأجور بين مراحل الإنتاج والتسويق.

❖ لا تميز الضريبة بين منشأة وأخرى، فالمنشأة التي تجمع لعدة مراحل لديها سوف تدفع ضريبة أكبر استناداً لمقدار القيمة المضافة، والمنشأة التي تعمل بمرحلة واحدة تدفع ضريبة المرحلة فقط وهي أقل.

❖ تربط ضريبة القيمة المضافة الضريبة بالأرباح المستحقة وباقي مفردات الدخل الأمر الذي يدفع الشركات لتخفيض التكاليف وتخفيض القيمة المضافة بهدف تخفيض الضريبة وينعكس ذلك إيجاباً على تخفيض الأسعار.

---

[١] سعيد عبد العزيز عثمان – شكري رجب العشماوي: اقتصاديات الضرائب، مرجع سابق ص٢٢٩.

❖ تمارس ضريبة القيمة المضافة دوراً تمييزاً في الاقتصاد حيث توجه المستثمرين إلى القطاعات التي ترغب الدولة بتطويرها من خلال تخفيض نسبة الضريبة لبعض القطاعات ورفعها لقطاعات أخرى، فقد تخفضها إلى ٥% للسلع المحلية وترفعها إلى ١٥% للسلع المستوردة، أو قد تخفضها لإنتاج السلع الغذائية وترفعها للسلع الكمالية.

المراجع:

١- محمد وديع بدوي: دراسات في المالية العامة، دار المعارف بمصر ١٩٦٦.

٢- المؤلف: اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسنين دمشق ١٩٩٧

٣- سعيد عبد العزيز عثمان – شكري رجب العشماوي: اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية – الإسكندرية ٢٠٠٧

٤- زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية، الدار الجامعية الاسكندرية ١٩٩٥.

٥- محمد عبد المنعم عفر – أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ١٩٩٩

٦- حامد عبد المجيد دارز: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٨.

٧- أحمد فريد مصطفى – سهير محمد السيد حسن: الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ١٩٨٩.

٨- عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨.

٩- محمد دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني بيروت، ٢٠١٠.

١٠- علي خليل – سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران عمان ٢٠٠٤.

أسئلة الفصل السادس:

١-صح أو خطأ True / False

الرقم	السؤال	صح	خطأ
١	الدخل هو ناتج نقدي أو قابل للتقدير بالنقود ومستمر	✓	
٢	الضريبة النوعية تفرض على مجمل الدخل		☒
٣	الضريبة على مجمل الدخل تفرض على كل فرع من فروع الدخل		☒
٤	الثروة هي جميع الأصول المادية الثابتة والأصول المالية	✓	
٥	تفرض على الثروة ضريبة استثنائية في أوقات الحروب	✓	
٦	تفرض الضرائب الاستهلاكية على السلع عند انتقالها من البائع إلى المشتري	✓	
٧	تفرض الضرائب الجمركية على البضائع عند خروجها من الدولة		☒
٨	ضريبة القيمة المضافة ضريبة قديمة		☒

٢-أسئلة خيارات متعددة Multiple-Choice

١- الضرائب على الدخل ضرائب

A-عادلة

B- غير عادلة

C-تطال الفقر

D-متحيزة

٢- الضرائب على الثروة ضرائب

A-عادلة

B- غير عادلة

C-قليلة الحصيلة

D-تطال الفقر

٣- تدفع الضرائب الجمركية عن

A-خروج البضائع على الخارج

B-معاينة البضائع

C-دخول البضائع إلى الدولة

D-عند بيع البضاعة

٤- ضرائب الاستهلاك ضرائب

A- غير عادلة

B-تطال الأغنياء

C-عادلة

D-وافرة الحصيلة

٥- تفرض ضريبة القيمة المضافة عند

A- إنتاج السلعة

B- انتقال السلعة بين البائعين

C- وصولها إلى المستهلك

D- على جميع المراحل

٣- أسئلة قضايا للمناقشة

١- اشرح مضمون الضريبة على مجمل الدخل

مدة الإجابة ١٠ دقائق في الفقرة (١- ١-١- ٢).

٢- الضرائب على الاستهلاك ضريبة وافرة الحصيلة

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٢- (١)).

٣- ما هو مضمون ضريبة القيمة المضافة؟

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٢ فقرة (٣)).

الفصل السابع الصعوبات والمشاكل الضريبية

عنوان الفصل: الصعوبات والمشاكل الضريبية

Tax Difficulties and Problems

الكلمات المفتاحية:

سعر الضريبة(التحقق): Check of the Tax الضرائب التصاعدية: Progressive Tax

تحصيل الضريبة: Collection of the Tax الازدواج الضريبي:Double Taxation

التهرب الضريبي: Tax Evasion

ملخص الفصل:

تناولنا في هذا الفصل دراسة تحديد قيمة الضريبة وطريقة حسابها وقد أخذت الدول بالضرائب التصاعدية لكي تحقق العدالة الضريبية، ثم تناولنا بعض المشاكل الضريبية مثل الازدواج الضريبي، ووضحنا كيف يخضع المكلف لضريبتين متشابهتين وخلال نفس الفترة، وتوصلنا إلى تحديد كيفية تلافي الازدواج الضريبي الداخلي والدولي، ثم عالجنا أهم المشاكل الضريبية وهي التهرب الضريبي ودرنا الأسباب التي تدفع المكلف للتهرب وطرق علاج التهرب الضريبي.

المخرجات والأهداف:

١- توضيح طرق احتساب الضريبة وجبايتها، والاعتماد على الضرائب التصاعدية.
٢- دراسة الازدواج الضريبي الذي يثقل كاهل المكلف بضريبتين متشابهتين.
٣- أسباب الازدواج الضريبي والآثار الناجمة عنه وطرق تجنبه.
٤- أسباب التهرب الضريبي وطرق تفاديه.

مخطط الفصل:

١- تحديد سعر الضريبة (التحقق)
٢- الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية
   - ❖ الضرائب النسبية
   - ❖ الضرائب التصاعدية
٣- تحصيل الضريبة
٤- الازدواج الضريبي
٥- التهرب الضريبي

تمهيد:

تُعد الضرائب من أكثر المتغيرات الاقتصادية صعوبةً وتعقيداً نظراً لصعوبة حسابها وتقديرها من جهة، وامكانية تحصيلها من جهةٍ أخرى، إنني أشبه الحساب والجباية والتحصيل بمثابة معركة عسكرية بكل أبعادها، تكون فيها الدوائر المالية والهيئات الحكومية طرفاً، والمكلفون يشكلون الطرف الآخر، ويكون الضحايا من أموال المكلفين والمكلفين أنفسهم، لأن الضريبة قد تؤدي لإفلاس البعض، وإفلاس بعض الشركات، وتؤدي بالمقابل عند انخفاض الحصيلة للعجز المالي، فتكون الدولة هي الضحية، لأنها تضطر للاستدانة، وإذا لم تستطع الحكومة معالجة العجز المالي فتكون الحكومة هي الضحية، كما حصل مع الحكومة اليونانية عام ٢٠١١، وعام ٢٠١٢، وحكومات عديدة سقطت بسبب تراكم الديون الحكومية وعجزها عن معالجة الآثار المالية.

٧-١- تحديد سعر الضريبة: (التحقق):

يُقصد بسعر الضريبة: العلاقة أو النسبة بين مبلغ الضريبة والمادة الخاضعة لها"[١].

تعريف بسيط وسهل لمفهوم سعر الضريبة، لكنه لا يتضمن الآلية والأهداف التي تسعى الضرائب لتحقيقها، واستناداً لذلك، فإنني أرى في مفهوم سعر الضريبة:

"العلاقة أو الآلية التي تحدد بموجبها الدولة فرض الضرائب على الدخول أو الثروات، ضرائب ثابتة أم تصاعدية لزيادة الحصيلة العامة وتحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين بهدف تمويل الحاجات العامة".

إن هذا التعريف يتضمن خصائص التحقق الضريبي من جهة والأهداف التي تريدها الدولة من وراء فرض الضرائب كما يلي:

---

[١] سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، مرجع سابق، ص١٩٧.

(١) إن عملية فرض الضرائب تعبر عن آلية أو علاقة تظهر بقانون الضريبة والإجراءات التنفيذية للحساب والجباية.

(٢) الدولة هي صاحبة السلطة في فرض الضرائب ولا يحق لأي جهة مهما كانت أن تفرض الضرائب أو الرسوم إلا بقانون.

(٣) إما أن تفرض الحكومات الضرائب بنسب ثابتة ١٠% = ٢٠% – ٣٠%، أو أن تفرضها بنسب تصاعدية حسب الشرائح.

(٤) تهدف الضرائب إلى العدالة بين المكلفين شريطة زيادة الحصيلة لأن أي قانون ضريبي يسعى لزيادة الحصيلة.

(٥) تمويل الحاجات العامة، التي تخصص الضرائب من أجلها.

استناداً لهذه الخصائص، نُلاحظ بأن الفقه المالي عند فرض الضرائب يراعي الاعتبارات التالية:

أ- تحديد حجم الأموال التي تحتاجها الدولة لكي تمول الإنفاق العام.

ب- حجم العبء الضريبي الذي يقع على كل مكلف[١].

ت- مراعاة قواعد العدالة الضريبية بين المكلفين، حتى لا يحصل الظلم للبعض أم للفقراء الذين لا يملكون.

ث- إمكانية توزيع الأعباء العامة على أكبر عدد من المواطنين ليشمل الجميع، مع مراعاة التكليف حسب الإمكانيات المادية لكل مكلف.

إن هذه الاعتبارات دفعت الحكومات سابقاً وفي الوقت الحاضر لاختيار الأسلوب الأفضل الذي يحقق وفرة في الحصيلة والعدالة في التكليف.

---

[١] أحمد فريد مصطفى – محمد عبد المنعم عفر: الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي، مرجع سابق، ص١٧٤.

٧-٢- الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية:

تُعّد الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية تطبيقات للضرائب القياسية التي كما ذكرنا تحدد الدولة فيها سعر الضريبة على الدخول والأملاك والثروات والتركات، وتقوم بالجباية حسب الحالة الاقتصادية، وللتعرف على هذه التطبيقات، سوف نشرحها بشكلٍ مفصّل:

٧-٢-١- الضرائب النسبية Proportional Tax

وبموجب هذه الصيغة يتم فرض الضريبة بسعرٍ ثابت مهما تغير حجم الوعاء أو اختلفت ظروف دافعي الضريبة"[١].

لقد فضّل الكتّاب في القرن التاسع عشر الضرائب النسبية لبساطتها، وسهولة حسابها سواءً للإدارة الضريبة أو للمكلفين، واعتبروا العدالة في الفرض المتساوي بين المكلفين، وبما أنهم اعتبروا الضرائب حيادية لذلك تحقق الضرائب النسبية هذا الهدف، ولا تميز قطاع عن آخر، أو مجموعة صناعات عن صناعات أخرى.

- **مثال:**

طبّقت إحدى الدول العربية (لبنان) هذه الضريبة بمقدار ١٠% على جميع المكلفين، فكم يدفع كل مكلف، وهل تتحقق العدالة الضريبية؟

إذا فرضنا أن دخل الصناعي ١٥٠ مليون ليرة لبنانية، ودخل التاجر ٧٥٠ مليون ليرة لبنانية، وأن دخل الموظف ٢,٥ مليون ليرة لبنانية.

- الضريبة على الموظف: ٢,٥ مليون × ١٠% = ٢٥٠٠٠٠ ليرة.
- الضريبة على الصناعي ١٥٠ مليون × ١٠% = ١٥٠٠٠٠٠٠ ليرة.
- الضريبة على التاجر ٧٥٠ مليون × ١٠% = ٧٥٠٠٠٠٠٠ ليرة.

يُلاحظ من المثال ما يلي:

---

[١] علي خليل – سليمان اللوزي: المالية العامة، مرجع سابق، ص١٩١.

- العدالة الضريبية بين المكلفين، فكلٌ يدفع حسب دخله.
- التساوي في الأعباء العامة بين المكلفين.

أما عند تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضريبة النسبية، نُلاحظ ما يلي:

أ- إن ٢٥٠٠٠٠ ليرة للعامل هي ذات منفعة أكبر من ٧٥٠٠٠٠٠٠ مليون للتاجر لأن الموظف لم يشبع حاجاته الأساسية بعد، بينما التاجر أشبع رغباته وهذه ستذهب للادخار.

ب- التساوي أو المساهمة في الأعباء العامة لا يكون بالتساوي بالضريبة، وإنما بمستوى دخل المكلف وحسب المقدرة المالية للمكلف.

لذلك لا تطبقها الكثير من الدول إلا القليل في الظروف الراهنة للأسباب التالية:

- هي ضريبة غير عادلة لأنها تأخذ من دخل الفقير أكثر مما تأخذ من دخل الغني.
- غير وافرة الحصيلة لأنه يجب فرضها بمعدلات متدنية حتى تزداد الحصيلة وبذلك تقضي على دخول الفقراء فتتراوح بين ١٠-٢٥% في أفضل الأحيان.
- لا يمكن استخدامها كأداة مالية للتدخل في القطاعات الاقتصادية لتشجيع قطاع، والحد من تطور قطاع آخر، بل تفقد دورها الاقتصادي.

٧-٢-٢- الضرائب التصاعدية Progressive Tax

يُقصد بالضريبة التصاعدية: "الضريبة التي تفرض بمعدلات تصاعدية على المادة الخاضعة للضريبة (وعاء الضريبة) وذلك لتحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين وزيادة حجم الحصيلة الضريبية بهدف تمويل الحاجات العامة".

يتضح من هذا التعريف بأن الضرائب التصاعدية تفرض بمعدلات متدرجة نحو الأعلى بهدف زيادة الحصيلة وبذلك فهي تتمتع بالمزايا التالية:

١) تحقق العدالة الضريبية بين المكلفين ومن ثم تحقق العدالة الاجتماعية.

٢) تساهم في إعادة توزيع الدخل بشكلٍ عادل وتخفف من حدة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية.

٣) تمنع تركز الثروة في أيدي فئة قليلة الأمر الذي يؤدي إلى تفتيت الثروة وزيادة الاستهلاك.

٤) تستخدمها الدولة لتحقيق التمايز بين القطاعات، وتشجيع قطاع على حساب قطاع آخر، أو للحد من تطور بعض القطاعات وتشجيع قطاعات أخرى.

٥) تحقيق مبدأ المنفعة الحدية للدخل، فكلما ازداد الدخل تنخفض المنفعة الحدية له، وبذلك تكون المنفعة الحدية لدخل الفقير أكبر من المنفعة الحدية لدخل الغني وأن حاجة الفقراء للأموال هي أكبر بكثير من الأغنياء.

إن استخدام الضرائب التصاعدية يحقق العديد من المزايا ويوفر الأموال اللازمة للخزينة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

ثانياً: التصاعد بالشرائح:

ويعني أن تقوم الدوائر المالية بتقسيم الدخل إلى شرائح، وتخضع كل شريحة لسعرٍ محدد، وتتصاعد المعدلات بتصاعد الدخل، ويتم حساب الضريبة لكل شريحة بمفردها، ثم تجمع مع بعضها لتحديد مقدار الضريبة.

التصاعد بالشرائح

الشريحة	قيمة الشريحة (بالليرات السورية)	سعر الضريبة
الأولى	من ليرة إلى ٥٠٠٠٠	معفاة
الثانية	من ٥٠٠٠١ إلى ١٥٠٠٠٠	%٥
الثالثة	من ١٥٠٠٠١ إلى ٣٠٠٠٠٠	%١٠
الرابعة	من ٣٠٠٠٠١ إلى ٥٠٠٠٠٠	%١٥
الخامسة	من ٥٠٠٠٠١ إلى ١٠٠٠٠٠٠	%٢٠
السادسة	من ١٠٠٠٠٠١ إلى ٣٠٠٠٠٠٠	%٢٥
السابعة	من ٣٠٠٠٠٠١ إلى ٥٠٠٠٠٠٠	%٣٠
الثامنة	من ٥٠٠٠٠٠١ إلى ٨٠٠٠٠٠٠	%٣٥

التاسعة	من ٨٠٠٠٠٠١ إلى ١٠٠٠٠٠٠٠	%٤٠
العاشرة	من ١٠٠٠٠٠١ فما فوق	%٤٥

فإذا افترضنا أن دخل أحمد هو ٨٠٠٠٠٠٠ ليرة، فكيف تُحسب الضريبة؟

تُحسب الضريبة حسب الشرائح كما يلي:

١. ١٠٠٠٠٠ × ٥% = ٥٠٠٠
٢. ١٥٠٠٠٠ × ١٠% = ١٥٠٠٠
٣. ٢٠٠٠٠٠ × ١٥% = ٣٠٠٠٠
٤. ٥٠٠٠٠٠ × ٢٠% = ١٠٠٠٠٠
٥. ٢٠٠٠٠٠٠ × ٢٥% = ٥٠٠٠٠٠
٦. ٢٠٠٠٠٠٠ × ٣٠% = ٦٠٠٠٠٠
٧. ٣٠٠٠٠٠٠ × ٣٥% = ١٠٥٠٠٠٠

فيكون إجمالي ضريبة المكلف أحمد ٢٣٠٠٠٠٠ ليرة، فيكون العبء الضريبي للمكلف أحمد هو ٢٨,٧%.

تحقق طريقة التصاعد بالشرائح المزايا التالية:

- تحقيق العدالة بين المكلفين.
- مساواة المواطنين في تحمل الأعباء العامة حيث يدفع كل مكلف ما يناسب دخله.
- وافرة الحصيلة لأنها تزداد على الشرائح العليا فكلما ازدادت الدخول تزداد الضرائب.
- الاستفادة منها في إيجاد بعض التمايز بين القطاعات، فقد تخفضها للزراعة وترفعها للتجارة، أو تخفضها للصناعة وترفعها للتجارة، بهدف تشجيع الإنتاج الوطني.

٧-٣- تحصيل الضريبة:

يُقصد بتحصيل الضريبة: قيام المكلف أو من ينوب عنه بدفع الضريبة إلى الخزينة العامة أو في حسابها في المصارف، أو تسديدها للجباة الذين ترسلهم ادارة الجباية والتحصيل إلى أماكن عمل المكلفين، بهدف التحصيل، وتبرئة ذمة المكلفين".

لقد شكلت وزارة المالية دوائر تحصيل في المحافظات ومراكز المدن والبلدات سميت دائرة الجباية والتحصيل، يعهد إليها دراسة ملفات الزبائن المكلفين وتحصيل الضريبة المقررة في كل ملف، ويختلف موضوع التحصيل بين مكلف وآخر، وقد أعدت الدوائر المالية عدداً من الطرق والأساليب لتحصيل الضرائب، وهي:

أولاً: طريقة الحجز عند المنبع:

ويقصد بهذه الطريقة قيام شخص معين أو جهة عامة بتحصيل الضريبة من المكلفين وتسديدها إلى الخزينة العامة"[١].

ولا يمكن استخدام هذا الأسلوب بجميع الضرائب، بل بضرائب محددة مثل:

١. ضريبة الرواتب والأجور لمؤسسات الدولة.

٢. ضريبة الرواتب والأجور لمؤسسات وشركات القطاع الخاص والشركات المساهمة.

٣. ضريبة أعمال المقاولات والتعهدات الحكومية، حيث يقتطع المحاسب الضريبة وتسدد للخزينة العامة.

٤. عند تسليم مستحقات للتجار أو المقاولين يطلب منهم براءة ذمة من المالية فيسددون ضرائبهم بهدف الحصول على مستحقاتهم.

---

[١] حامد عبد المجيد دارز: مبادئ المالية العامة، مرجع سابق ص٢٣٧.

ثانياً: أسلوب الوفاء المباشر:

بعد دراسة ملف المكلف وتحديد قيمة الضريبة المستحقة على المكلف، يصدر قرار التكليف من مديرية الدخل أو دائرة التكليف المختصة، ويتحدد في متن القرار زمان ومكان التسديد.

يقوم المكلف بالاعتراض على القرار وتجري بعض التدقيقات الجديدة، ثم يصدر القرار النهائي بالتكليف وعلى المكلف تسديد الضريبة إما:

- ✓ بالدفع المباشر للخزينة العامة.
- ✓ التسديد بالأقساط إذا نص القرار على ذلك.
- ✓ بالاتفاق بين الدائرة المالية والمكلف على طريقة التسديد.

وكثيراً ما يتأخر المكلف بالسداد إذا كانت قيمة الضريبة كبيرة، وذلك بهدف تأمين المبلغ، أو بيع أشياء معينة أو تحصيل ديونه خاصةً في أوقات الركود، لذلك تعاني الدوائر المالية من ضرائب التجار والصناعيين والشركات الكبيرة، لأنها مبالغ كبيرة ويصعب تحصيلها نظراً لظروف السوق أو علاقات المديونية القائمة.

ثالثاً: أسلوب الأقساط المقدمة:

يستطيع المكلف بموجب هذا الأسلوب تقدير ضريبته وتسديدها على شكل أقساط شهرية أو ربعية بحيث يصل إلى نهاية السنة وقد سدد الضريبة بالكامل، فتقوم الإدارة الضريبية في نهاية العام بحساب الضريبة والمقارنة بين الأقساط المسددة والضريبة وإجراء التقاص، فإذا بقي جزء لم يُسدد يُعطى إشعاراً للتسديد، وإذا سدد أكثر من الضريبة يستطيع استعادته.

تستخدم هذه الطريقة في الدول التي ينخفض الوعي الضريبي لديها، فتسمح للمكلف بالسداد التدريجي لكيلا يشعر بثقل الضريبة عليه، أو يتهرب منها.

تمتاز هذه الطريقة:

- أنها تسمح للمكلف بالسداد التدريجي لكيلا يشعر بوطأة الضريبة عليه.
- توفر مبالغ شهرية للخزينة العامة.
- تخفض حجم التهرب الضريبي، طالما أن المكلف يسددها شهرياً.

رابعاً: السداد بطريقة الطوابع:

وتعني هذه الطريقة قيام المكلف بشراء الطوابع لإلصاقها على العقود والوكالات، والأوراق الثبوتية، وضرائب السيارات، وعقود الرهن العقاري، والطلبات الحكومية، ورسوم المحاكم ورسوم الإدارات القنصلية، وغيرها. وتعتبر جميع هذه الإجراءات الحكومية خاضعة للضريبة، ولا ينتظر المكلف حتى نهاية السنة لدفعها، بل تدفع مباشرة للجهات الحكومية المختصة التي تقوم بدورها بالسداد للخزينة العامة.

وتمتاز هذه الطريقة:

- ❖ بسرعة وسهولة حساب الضريبة وسدادها.
- ❖ تخفف، بل لا يوجد عليها تهرب ضريبي، لأن المستفيد سوف يدفع الرسوم للحصول على الخدمة فوراً.

٧-٤- الازدواج الضريبي:Double Axation

يُعّد الازدواج الضريبي من أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق الأنظمة الضريبية في الواقع العملي، فقد تسعى الدولة لزيادة الحصيلة فنجدها وقد وقعت في مشكلة الازدواج، أو قد تخفف الضرائب على المكلفين وتكتفي بضريبتين أو ثلاثة فتجد نفسها وقد وقعت في الازدواج الضريبي، أو قد تفرض على المستثمرين المحليين ضرائب جديدة، ويكون المكلف قد خضع للضريبة ذاتها في دولة أخرى.

فما معنى الازدواج الضريبي؟ وماهي عناصره؟ وماهي الآثار الناجمة عنه؟ اسئلة كثيرة سوف نجيب عليها في هذه الفقرة.

٧-٤-١- مفهوم الازدواج الضريبي:

يعرف المفكر العربي عصام بشور الازدواج الضريبي فيقول:

"هو فرض ضريبتين من نوعٍ واحد على المطرح نفسه خلال فترة زمنية واحدة، واقتطاعهما من مال مكلف واحد"[١].

أما المحامي الأردني سالم محمد الشوابكة، فإنه يرى في الازدواج الضريبي:

"تعرض المكلف لدفع الضريبة مرتين أو أكثر، عن نفس الوعاء، أو المادة الخاضعة للضريبة لأكثر من سلطة مالية واحدة"[٢].

يُلاحظ بأن التعاريف تحدثت عن جوهر الازدواج كعملية فنية، لكنها لم تبحث في الآثار على الخزينة، وعلى الاقتصاد الوطني.

ومن جهتي أعرّف الازدواج الضريبي بأنه:

"عملية ضريبية فنية يحصل بموجبها خضوع المكلف لضريبتين أو أكثر من نوع واحد خلال السنة المالية واقتطاعهما من مال المكلف، تؤدي لزيادة العبء الضريبي عليه وتدفعه للتذمر والبحث في سبيل التهرب الضريبي".

إن هذا التعريف الشامل يتضمن خصائص وعناصر الازدواج الضريبي وهي:

(١) عملية ضريبية فنية خاطئة تظهر نتيجة التعارض أو التضارب بين القوانين والأنظمة الضريبية، وقد يكون خطأً في تفسير القوانين الضريبية وتطبيقها.

(٢) خضوع المكلف لضربتين أو أكثر مثل ضريبة دخل تدفع لمالية المحافظة وضريبة دخل تدفع لوزارة المالية، أو ضريبة تركات تدفع للبلدية وضريبة تركات تدفع لوزارة المالية.

(٣) خضوع المطرح ذاته (الدخل) لنفس الضريبتين، الثروة كذلك يمكن أن تخضع لضريبتين على التركات.

---

[١] عصام بشور: المالية العامة والتشريع المالي، مرجع سابق ص٢٦٨.

[٢] سالم محمد الشوابكة: المالية العامة والتشريعات الضريبية، مرجع سابق ص١٩١.

(٤) تفرض على نفس المطرح ضريبتين خلال السنة المالية، أو خلال نفس الفترة مثل خضوع فاتورة الاتصالات لضريبتين من القيمة المضافة.

(٥) يكون المكلف بالضرائب ذاته صاحب المال الذي خضع للضريبتين.

(٦) تؤدي الضرائب المتعددة للتذمر وتدفع المكلف للبحث في أساليب التهرب ويضطر للرشاوي والفساد بهدف التخلص من ضريبة واحدة، أو التخلص من جميع الضرائب دفعةً واحدةً.

إن هذه الخصائص توضح الآثار السلبية للازدواج وكيف تدفع المكلف لإتباع أساليب وطرق غير مشروعة للتخلص من هذا الازدواج أو التخلص من الضرائب كاملةً من خلال التعامل بالرشوة والفساد، لإيجاد طريقة معينة للهرب من العبء الضريبي.

٧-٤-٢- شروط الازدواج الضريبي:

حتى يتحقق الازدواج لابد من تحقق الشروط التالية:

❖ **وحدة الشخص الخاضع للضريبة:** وتعني أن يتعرض المكلف نفسه لضريبتين أو أكثر ومن نفس النوع، كإن يتعرض المكلف لضريبة المجهود الحربي أو رسم النظافة في البلدية ثم تطلب منه المحافظة دفع نفس الضريبتين مرة أخرى. كما تدفع الشركة المساهمة ضريبة الأرباح عن الأرباح السنوية، وعند اجراء توزيعات الأرباح على المساهمين، تطلب المالية ضريبة على التوزيعات، وهنا حصل الاختلاف بين شخصية الشركة وشخصية المساهم، لكن المساهم الذي دفع الضريبة عند التوزيع، هو نفسه المالك في الشركة المساهمة التي دفعت الأرباح عنها، فالمالك تغير قانوناً ولكن اقتصادياً بقي نفس المالك في الشركة المساهمة، وفي التوزيع[١].

❖ **وحدة المادة الخاضعة للضريبة:** وتعني أن يخضع الدخل أو الثروة لضريبتين في آنٍ واحد، فالدخل التجاري قد يخضع لضريبة الأرباح في الولاية (المحافظة) ثم

---

[١] عادل فليح العلي: المالية العامة، مرجع سابق، ص١٢٩.

تطالبه الحكومة المركزية (وزارة المالية) بضريبة الأرباح، فيكون الدخل (الأرباح) قد خضع لضريبتين، وهذا ما يخالف الأنظمة والقوانين، لأن الدخل يدفع ضريبة دخل واحدة سواء كان ذلك في المحافظة أو الوزارة أو أي جهة مالية ضمن أراضي الدولة، وبذلك يعتبر ازدواجاً.

❖ **أن يخضع نفس المطرح لضريبتين من نوعٍ واحد:** ويُقصد بذلك أن يدفع المكلف عن المال نفسه ضريبتين أو أكثر[١].

فإذا تعرض المكلف لدفع ضريبة على العقار (ضريبة رأس المال) وضريبة على ريع العقار، فهذا لا يعتبر ازدواجاً، لأن الأولى على رأس المال والثانية على الدخل.

أما إذا فرضت ضريبة نوعية على الدخل التجاري وضريبة عامة على مجمل الدخل، فدخل هنا في الحساب الدخل التجاري، فيكون المطرح قد خضع لضريبتين من نوعٍ واحد، ضريبة دخل نوعية وضريبة دخل إجمالية، كما وقد يدفع المكلف ضريبة على ملكية السهم وضريبة أخرى على أرباح السهم السنوية، فهذا لا يعتبر ازدواجاً لاختلاف المصدر.

فالازدواج يعني ضريبتين من نوعٍ واحد (ضريبة دخل على الأرباح الصناعية، وضريبة دخل على إجمالي الدخل وقد دخل الربح الصناعي في الإجمالي)، فهذا يُعتبر ازدواجاً.

❖ **الفترة الزمنية:** ويُقصد بذلك خضوع الوعاء لضريبتين خلال فترة زمنية محددة، أي خلال السنة المالية[٢]، فإذ خضع المكلف لضريبة دخل متكررة خلال السنة مثلاً، ضريبة دخل على الأرباح الصناعية، وضريبة إجمالية على الدخل والعام٢٠١٥ مثلاً، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية بين الأعوام ٢٠١٥ – ٢٠١٦، فهذا لا يعتبر ازدواجاً، كذلك إذا دفع المساهم أرباح الأسهم عن عام ٢٠١٧، ودفعت الشركة المساهمة ضريبة الأرباح عن عام ٢٠١٧، فيعتبر ازدواجاً، أما إذا تباين الفترة في عام ٢٠١٥، دفعت

---

[١] عادل فليح العلي: المالية العامة، مرجع سابق، ص١٢٩.

[٢] عصام بشور: المالية العامة، مرجع سابق، ص٢٧٠.

الشركة ضريبة الأرباح، وفي عام ٢٠١٦ لم تدفع الأرباح، بل دفعت عن التوزيعات فهذا لا يعتبر ازدواجاً.

٧-٤-٣- أنواع الازدواج الضريبي:

يوجد عدة أنواع من الازدواج الضريبي، أهمها:

أولاً: الازدواج الضريبي المقصود وغير المقصود:

بما أن خضوع المكلف لأكثر من ضريبة يُعتبر ازدواجاً، فهل يُعّد تعدد الضرائب على المكلف عملية مقصودة أم غير مقصودة؟

✓ يكون الازدواج الضريبي مقصوداً عندما يتعمد المشرع إخضاع المكلف لأكثر من ضريبة بهدف زيادة الحصيلة وتمويل الحاجات العامة.

ويسعى الازدواج المقصود لتحقيق الأهداف التالية:

❖ زيادة الحصيلة لمواجهة الزيادة المستمرة في الإنفاق العام مثل (الضرائب الإضافية علاوةً على الضرائب الأصلية)[١].

❖ زيادة العبء الضريبي على الأغنياء بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

❖ تصحيح الانحراف الضريبي، فقد تكون الضرائب النوعية متدنية أو يستطيع المكلف التهرب منها، فتأتي الضريبة على مجمل الدخل لتزيد الجباية أو تصحح الانحراف بهدف الوصول إلى العبء الضريبي الحقيقي.

❖ الحصول على إيرادات معينة لمواجهة ظروف استثنائية مثل ضريبة المجهود الحربي لمواجهة النفقات العسكرية، وضريبة الإدارة المحلية لتمويل الإدارات الحكومية المحلية بهدف إحداث تنمية في الأقاليم والولايات.

❖ تأمين مصادر دخل للسلطات المحلية، فتفرض ضريبة دخل للإدارة المحلية وضريبة دخل للحكومة المركزية، فيحصل الازدواج.

---

[١] يونس أحمد البطريق: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٥، ص٢١٦.

إن هذه الأهداف التي يقصدها المشرع هي واقعية، وتحقق المصالح العامة، لكن المكلفين يتذمرون من الضريبة حتى ولو كانت قليلة، فكيف إذا كانت متعددة.

✓ ويُقصد بالازدواج غير المقصود أن يفرض المشرع عدة ضرائب على مطرح واحد دون علمٍ بذلك، ويظهر الازدواج في التطبيق العملي، ولا يستطيع إيقاف هذه الحالة إلا بتعديل الأنظمة والقوانين، مثل فرض ضريبة على الدخل التجاري (ضريبة نوعية)، وفرض ضريبة على مجمل الدخل، ويدخل الربح التجاري فيه.

ثانياً: الازدواج الضريبي الداخلي والدولي:

يحصل الازدواج الضريبي الداخلي نتيجة تعدد السلطات المالية التي تفرض الضرائب، فقد تفرض السلطات المحلية ضرائب لتمويل إنفاقها المحلي، وتكون بالأصل السلطات المركزية قد فرضت ضرائب دخل شاملة وثابتة، فيخضع المكلف بهذه الحالة للازدواج، كما ويحصل الازدواج في الدولة الإتحادية، عندما تفرض السلطة الإتحادية الضرائب على جميع المكلفين، وتقوم حكومة محلية بفرض ضريبة جديدة لصالحها كما هو الحال في ألمانيا الإتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد ضرائب محلية وضرائب حكومية على نفس الدخول التي يحققها المكلفون.

أما الازدواج الدولي فيعني خضوع الدخل الذي يحققه المكلف في بلدٍ ما إلى ضرائب الدخل في بلد الاستثمار وإلى ضرائب الدخل في بلده الأصلي، وذلك لطلب كل دولة في زيادة إيراداتها الضريبية وإخضاع رعاياها للضرائب والمساهمة في الأعباء العامة.

ويرجع الازدواج الدولي للأسباب التالية:

- حق كل دولة في إخضاع رعاياها للضرائب بصرف النظر عن موطنهم أو محل اقامتهم[1].

---

[1] يونس أحمد البطريق: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص٢١٥.

- تعدد الاجراءات الضريبية في كل دولة قد يؤدي إلى التنازع وإجبار المكلف على تسديد ضريبة واحدة للبلدين.
- اختلاف التفسيرات الفنية لكل ضريبة بين البلدان، فقد تكون في هذه الدولة رسماً في حين تُسمى في بلدٍ آخر ضريبة، مثل رسوم الإدارة المحلية، ورسوم المساهمة في الدفاع وغيرها، فقد يدفعها المكلف في البلدين.

إن هذه الأسباب، كما هو واضح ترغم المكلف على الالتزام بالأنظمة والقوانين، ومن ثم الخضوع للازدواج الضريبي الدولي.

٧-٤-٤- تفادي الازدواج الضريبي:

إذا كانت الدولة راغبة بتفادي الازدواج الضريبي داخلياً أو دولياً، فيمكن إيجاد الحلول لذلك، أما إذا كانت غير راغبة وتعتبره مقصوداً فلا يمكن إيجاد الحلول له، ويستمر فترة طويلة من الزمن.

١) **أساليب تفادي الازدواج الداخلي:** ويُقصد به عودة المشرع عن تنفيذ الازدواج من خلال اجراء التقاص بين الضرائب واخضاع المكلف لضريبة واحدة فقط.

ويحصل ذلك من خلال الاجراءات التالية:

- ✓ خصم إيراد من ايراد: إذا خضع المكلف للضريبة النوعية على ريع العقارات وخضع للضريبة في مجمل الدخل، ودخلت (ريع العقارات) في الإجمالي فيمكن بهذه الحالة خصم مقدار إيراد ريع العقارات من الإيرادات الإجمالية للمكلف.
- ✓ إجراء التقاص بين الضرائب: إذا خضع المكلف للضريبة النوعية على ريع العقارات وكانت ١٠% من ريع العقارات، وخضع للضريبة على مجمل الدخل بواقع ١٠%، فعند حساب الضرائب يخفض من الضريبة الإجمالية ضريبة ريع العقارات وتعاد للمكلف بهدف تفادي الازدواج الداخلي.

٢) **أساليب تفادي الازدواج الدولي:** ويُقصد به اتفاق الدول فيما بينها على تحديد أنواع الدخل التي تخضع للضريبة في هذا البلد والأنواع التي تخضع للضريبة في البلد الآخر.

ويحصل ذلك من خلال:

- ✓ التنسيق بين الدول حول الأنظمة الضريبية وتحديد ضريبة كل بلد عند معالجة حالات المستثمرين الذين يعملون في البلدين.
- ✓ إجراء اتفاقات دولية بين دولة وأخرى لتحديد ضريبة كل بلد ونوعها وكيف يتم فرضها وتحصيلها.

لقد واصلت الأمم المتحدة جهودها منذ عام ١٩٢٢ لتفادي الازدواج الدولي وأنشأت عام ١٩٤٧ لجنة المالية العامة لتباشر نشاطها بهدف تقديم الحلول بشأن الازدواج الدولي، حيث تولت اللجنة المالية نشر الاتفاقيات وتقديم المساعدات للدول الراغبة في تفادي الازدواج الدولي ففي عام ١٩٧٣ بلغت اتفاقيات الازدواج المنشورة حوالي ٣٥٠ اتفاقية دولية، وما زالت مستمرة في الزيادة[١].

٧-٥-التهرب الضريبي Tax Evasion

تُعّد مشكلة التهرب الضريبي إحدى مظاهر الانحلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، التي يترتب عليها نتائج سيئة، سواءً من ناحية انخفاض حصيلة الضرائب وحرمان الخزينة العامة من الموارد المالية التي يمكن من خلالها تحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية معاً، كما ويؤدي التهرب إلى الإخلال بأهم القواعد الضريبية وهي قاعدة العدالة، نتيجة تهرب البعض الأمر الذي يؤدي إلى إشاعة الفرقة بين أفراد المجتمع وبين الطبقات، فالتهرب الذي يظهر ويكون مدعوماً بالتواطؤ مع موظفين حكوميين سوف يؤدي إلى الإخلال بالوحدة الوطنية وبالعلاقات الاجتماعية ويدفع الآخرين للفساد بأشكال أخرى، وأحياناً تخريب الممتلكات العامة، فالتهرب آفة اقتصادية واجتماعية قد تفتك بالنظام السياسي القائم.

فما معنى التهرب الضريبي؟

---

[١] يونس أحمد البطريق: المصدر السابق، ص٢٢٤.

٧-٥-١- مفهوم وخصائص التهرب الضريبي:

وردت لدى كتّاب المالية العامة العديد من التعريفات التي تركز على جوهر التهرب وأسبابه من أهمها:

يرى الدكتور ميلاد منصور يونس في التهرب الضريبي:

"سعي المكلف للتخلص الكلي أو الجزئي من التزامه القانوني بدفع الضريبة المستحقة عليه، وذلك باستخدام الطرق المشروعة وغير المشروعة"[١].

يركّز هذا التعريف على جوهر التهرب وأسبابه القانونية (مشروع وغير مشروع).

أما الكتّاب السوريون فيرون في التهرب الضريبي:

"هو عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواءً من خلال تقديم بيانات مضللة للدوائر المالية، أم من خلال استخدام وسائل مشروعة أو غير مشروعة للإفلات من دفع الضريبة"[٢].

يركّز هذا التعريف على آلية حدوث التهرب لكنه لا يوضح الآثار الناجمة عنه استناداً للتعاريف السابقة، فإنني أرى في التهرب الضريبي:

"عملية الانحراف الضريبي التي يقوم المكلف من خلالها بإخفاء جزء من دخله أو الدخل بالكامل أو استغلاله لبعض الثغرات القانونية بهدف التخلص من دفع الضرائب كلياً أو جزئياً، وفقدان الخزينة العامة للأموال اللازمة التي تخصص لتمول المشاريع الاقتصادية والاجتماعية".

يتضمن هذا التعريف الموسع أكثر خصائص التهرب وهي:

(١) التهرب الضريبي: هو الانحراف عن القيام بالواجبات العامة.

(٢) اخفاء جزء من الدخل أو اخفاء الدخل بالكامل عن السلطات الضريبية.

(٣) الاستفادة من الثغرات القانونية بعدم دفع الضرائب للحكومة.

---

[١] ميلاد منصور يونس: مبادئ المالية العامة، الجامعة المفتوحة – طرابلس ليبيا ١٩٩٤، ص١٨٤.

[٢] محمد خالد الحريري – محمد خالد المهايني – خالد الخطيب: اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، جامعة دمشق، ٢٠١٠، ص٢١٢.

(٤) يكون التهرب جزئياً أو كلياً مما يؤثر على حجم الأموال العامة.

(٥) تخسر الخزينة العامة مواردها، ويؤدي ذلك لانخفاض قدرتها على تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

إن هذه الخصائص توضح كيف يحصل التهرب وماهي الآثار الناجمة عنه، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن: ماهي أسباب التهرب الضريبي؟

٧-٥-٢- أسباب التهرب الضريبي:

قبل دراسة أنواع التهرب الضريبي وآثاره لابد من شرح الأسباب التي تؤدي للتهرب الضريبي، وهي متعددة:

- ❖ تخلف التشريعات الضريبية وتعقدها وزيادة حجم الشروحات والتفاسير لتحديد ضريبة ما، فكلما ازدادت النصوص والشروحات كلما دفع المكلف إلى عدم القدرة على الفهم والاتجاه إلى التهرب الضريبي.
- ❖ انخفاض مستوى التأهيل المهني للعاملين في الدوائر المالية[١].
- ❖ انخفاض مستوى الرواتب والأجور مما يدفع المكلفين لدفع رشوة للموظفين لمساعدتهم في تحسين أوضاعهم المعيشية، فتنخفض الحصيلة.
- ❖ آثار الإنفاق العام: فإذا شعر المكلف بوجود الهدر والتسيب في إنفاق المال العام واعتماد نفقات مظهرية فإنه يعارض الضريبة ويفضل عدم دفعها، لأنها ستذهب هدراً مثل الضرائب الأخرى.
- ❖ نقص الأجهزة المستخدمة في الدوائر المالية من سيارات، كمبيوترات، أنظمة معلومات، الأرشيف، طرق الحصول على المعلومات، بنك معلومات عن المكلفين، الأسعار وطرق اعدادها، التعاون بين الوزارات والهيئات العامة... وغيرها، كلها عوامل فنية تدفع الموظف والمكلف للتعاون باتجاه التهرب.

---

[١] يونس أحمد البطريق: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ص٢٣٥.

❖ ضعف مستوى الانتماء الوطني والقومي، والتركيز على الأنا، وعلى جمع الثروات الخاصة دون التفكير بالوطن وقوة الدولة والاقتصاد، التي قد تكون دافعاً لزيادة الأرباح في المستقبل[١].

إن هذه الأسباب المذكورة توضح كيف يستطيع المكلف حسم أمره واللجوء إلى التهرب بدلاً من الالتزام بدفع الواجبات العامة.

٧-٥-٣- أنواع التهرب الضريبي:

يمكن التمييز بين نوعين من التهرب الضريبي:

٧-٥-٣-١- التهرب الضريبي المشروع:

وهو استغلال المكلف لبعض الثغرات القانونية بغية عدم تحقق الضريبة عليه بصورة صحيحة، وعدم الالتزام بدفعها[٢].

وهذا الشكل للتهرب لا يتضمن أية مخالفة يعاقب عليها القانون، الأمثلة على ذلك:

- ♦ قيام شخص بنقل ملكية أمواله إلى ورثته عن طريق عقد بيع خلال حياته، تهرباً من خضوع الأموال إلى ضريبة التركات بعد وفاته.
- ♦ قيام مالك الشركة بتقسيم الشركة إلى عدة شركات صغيرة بأسماء أولاده أو شركائه للتهرب من الضرائب التصاعدية فتتوزع الأرباح على الشركات وتدفع ضرائب متدنية بدلاً من دفع ضرائب مرتفعة.
- ♦ زيادة حجم مصاريف الاهتلاك بهدف تخفيض الأرباح وتنخفض بذلك الضرائب.
- ♦ زيادة حجم النفقات والأجور بحيث يؤدي ذلك لربح متدني تنخفض عليه الضرائب.

---

[١] المؤلف: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٣، ص٥٦.

[٢] يوسف شباط: المالية العامة والتشريع المالي، مرجع سابق، ص٤٥٢.

♦ زيادة نفقات السفر والولائم والندوات بقصد تطوير العمل وكلها نفقات تخفض الأرباح ومن ثم تنخفض الضرائب المستحقة.

إن هذه الأمثلة توضح بأن المتهرب يستطيع استغلال الأنظمة والقوانين، لكن الموظف يجب عليه التنبه، لذلك يجب أن يتمتع بالمؤهلات اللازمة لتؤهله اكتشاف الأخطاء والانحرافات وتحديد الأرباح الحقيقية بدقة.

٧-٥-٣-٢- التهرب غير المشروع:

ويقصد به مخالفة الأنظمة والقوانين، حيث يعمد المكلف لاتباع بعض أساليب الغش والخداع لإخفاء الضرائب لذلك يطلق عليه اصطلاح الغش الضريبي[١]. وإن الاعتماد على هذا الأسلوب سوف يوقع المكلف بالخطأ ويتعرض للمسألة القانونية إذا ثبت ذلك، ويستخدم المكلف عدة أساليب للغش الضريبي، وهي:

- عدم تقديم المكلف تصريحاً ضريبياً عن النشاط الخاضع للضريبة ويعتمد في ذلك على عدم وجود مقر لنشاطه أو ينقل نشاطه من جهة إلى أخرى[٢].
- إخفاء السلع عن الرقابة والتخليص الجمركي، فقد يضع في فاتورة التخليص قطع تبديل تلفزيونات في حين تكون البضاعة المستوردة (تلفزيونات) فهي أكبر رسماً من قطع التبديل.
- قد يقدم المكلف بيانات بأنه يمارس صيانة الأدوات المنزلية في حين نجده يملك مصنعاً كبيراً لتصنيع الأدوات المنزلية.
- قد يقدم تصريحاً بأنه قد أغلق محله وسافر بسبب الخسائر المتتالية أو نقص قطع التبديل ويمارس نشاطه كالمعتاد، وتلغى ضريبته بالكامل.

أمثلة كثيرة للتهرب الضريبي غير المشروع، وحتى يتحقق هذا الهدف وينجح المكلف في التخلص من الضريبة، نلاحظ وجود تواطؤ خفي بين المكلف وموظفي

---

[١] محمد طاقة – هدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ص١١٨.

[٢] محمد خالد الحريري – محمد خالد المهايني – خالد الخطيب، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ص٢١٣.

المالية والسلطات العامة، تساعده على ذلك مثل البلدية أو المحافظة في إعلان إغلاق المحل أو مركز الشركة.

مثال:

قيام المكلف سامر الذهبي الذي يملك فيلا سكنية في الصبورة بقيمة ١٥٠ مليون ليرة ومحلات تجارية بمقدار ٢٥٠ مليون ليرة، وعقارات أخرى بقيمة ٢٥٠ مليون ليرة. ويملك مصنعاً لتصنيع الأدوات المنزلية ويدر له دخلاً سنوياً بمقدار ٥٠٠ مليون ليرة. قام بالإجراءات التالية:

- نقل الفيلا والعقارات لأولاده بعقد بيع تجاري خلال حياته.
- أعلن إغلاق المحلات التجارية.
- حول المصنع إلى مركز للصيانة فيخضع لضريبة الدخل المحدود أي بحدود ٢٥٠ ألف ليرة سنوياً.

احسب ما هو حجم التهرب المشروع، وما هو حجم التهرب غير المشروع؟

٧-٥-٤- مكافحة التهرب الضريبي:

إن الاستمرار بالتهرب الضريبي يؤدي إلى فقدان جزءٍ مهمٍ من الواردات الضريبية وتخسر الخزينة العامة، ولا تمول ما كانت قد خططت له، لذلك لا يمكن للحكومة والإدارة المالية التوقف عن معالجة التهرب الضريبي، وعليها استخدام الأدوات التالية:

❖ تطوير التشريعات والأنظمة الضريبية لتصبح سهلة وبسيطة يفهمها المكلفون بالضرائب دون وسيط، وتصبح سهلة على الموظفين عند تطبيقها، وتخفيف الإجراءات والتعدد في الضرائب.

❖ مساواة جميع المكلفين بالتطبيق، وخاصةً كبار المكلفين الذين لهم علاقات داخلية وخارجية مع الأنظمة السياسية (شراكات)، (واسطة).

❖ تحقيق العدالة الضريبية عند تطبيق القوانين الضريبية، وهذا الأمر يستلزم زيادة الضرائب على كبار المكلفين وتخفيضها على ذوي الدخل المحدود، وإعفاء الفقراء نهائياً من الضريبة الأمر الذي يشجع على الالتزام بدفع الضرائب.

❖ مراعاة الحالة الاجتماعية للمكلف أعزب، متزوج، يعيل، يدفع الزكاة ويساهم في الأعمال الخيرية..

❖ الرقابة الشديدة على الإنفاق العام بحيث تظهر الآثار الإيجابية للنفقات العامة وتخفي الآثار السلبية، وخاصةً الخدمات المظهرية، ليظهر للمواطن بأن الحكومة توظف الأموال بعناية واقتصادية.

❖ زيادة حوافز ومكافآت ورواتب موظفي المالية بحيث تكون هذه الأجور كافية لتحقيق مستوى معيشي مرتفع ولائق ومحترم كي لا يلجؤوا إلى الرشوة.

❖ اعداد دورات تأهيل وتدريب للعاملين في الدوائر المالية ومراقبي الدخل.

❖ التعاون والتنسيق بين الدوائر المالية والوزارات والهيئات الحكومية والمحافظة والبلدية بشأن المكلفين والتراخيص والأنشطة التجارية والصناعية والخدمية التي يمارسها الأفراد بهدف تكليفهم بالضرائب.

إن هذه الاجراءات مع غيرها من الاجراءات القانونية تخفف من حدة وتطور التهرب الضريبي.

٧-٥-٥- الاجراءات الرادعة للتهرب:

حتى تنجح الاجراءات الوقائية يتطلب الأمر اتخاذ اجراءات رادعة تمنع المكلف من الإقدام على التهرب وأهم هذه الاجراءات:

أ- استخدام اجراءات قانونية رادعة مثل السجن لمن يثبت أنه قام بالتهرب الضريبي وحرم الخزينة العامة من مواردها المالية.

ب- فرض غرامات مالية تصل إلى مضاعفة الضريبة في حال استطاعت الدوائر المالية اكتشاف التهرب وإعادة حسابه، بحيث يدفع المكلف الضريبة مرتين.

ت- مصادرة البضاعة المستوردة في حال تبين أن أسعارها متدنية ولا تصل إلى عشر القيمة، وتشتريها الدولة بالسعر المصرح به، فالذي استورد أسلاك كهربائية وأحضر فاتورة نظامية بأنها أسلاك حديدية، يحق للدولة شراؤها ودفع قيمتها للمكلف بنفس السعر.

ث- مصادرة البضاعة المستوردة وإلزام المكلف بدفع غرامة تعادل قيمة البضاعة في حال ثبوت التلاعب بالأسعار أو إخفاء بعض الكميات.

إن هذه الاجراءات تخفف وقد تحد من تطور وانتشار التهرب الضريبي.

٧-٥-٦- آثار التهرب الضريبي:

يؤدي التهرب الضريبي لآثار سلبية تؤثر على كافة أفراد المجتمع وهي:

١) حرمان الخزينة العامة من الموارد المالية اللازمة لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يؤدي لإعاقة تنفيذ الخطط وتراجع مستوى النمو الاقتصادي.

٢) يزيد حجم التفاوت بين الطبقات فتزداد ثروة المتهربين من الضريبة وتنخفض دخول الفقراء --- أي يحصل الغنى الفاحش ويقابله الفقر المدقع.

٣) انتشار ظاهرة اللامبالاة ومحاربة التنظيم الحكومي وانتشار الفوضى والرشوة مما يؤثر على النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم فتؤدي إلى انهياره كما حصل في دول أمريكا اللاتينية في ثمانينات القرن الماضي على أثر أزمة المديونية عام ١٩٨٢، وأدى ذلك لانهيار الأنظمة آنذاك.

المراجع:

١- سوزي ناشد عدلي: المالية العامة، الدار الجامعية الاسكندرية ٢٠٠٤.

٢- أحمد فريد مصطفى – سهير محمد السيد حسن: الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة
شباب الجامعة الاسكندرية ١٩٨٩.

٣- علي خليل – سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران عمان ٢٠٠٤.

٤- حامد عبد المجيد دارز: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٨.

٥- سالم محمد الشوابكة: المالية العامة والتشريع الضريبي، دار رند للتوزيع والنشر، عمان ٢٠٠٠.

٦- عادل فليح العلي: المالية العامة، دار الحامد، عمان ٢٠٠٧.

٧- يونس أحمد البطريق: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٥.

٨- ميلاد منصور يونس: مبادئ المالية العامة، الجامعة المفتوحة – طرابلس ليبيا ١٩٩٤.

٩- محمد خالد الحريري – محمد خالد المهايني – خالد الخطيب: اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، جامعة دمشق، ٢٠١٠.

١٠- المؤلف: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٣.

١١- يوسف شباط: المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٠.

١٢- محمد طاقة – هدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة عمان ٢٠٠٧.

أسئلة الفصل السابع:

١-صح أو خطأ True / False

الرقم	السؤال	صح	خطأ
١	الضرائب النسبية هي ذات نسبة ثابتة ١٠% مثلاً	✓	
٢	الضرائب التصاعدية تحدد لكل شريحة نسبة معينة	✓	
٣	أهم طرق تحصيل الضريبة دفعها بعد سنتين		☒
٤	الازدواج الضريبي خضوع المكلف لضريبتين مختلفتين		☒
٥	الازدواج المقصود لا تريده الدولة		☒
٦	تحدد الاتفاقيات الدولية من يدفع الضريبة لتفادي الازدواج	✓	
٧	التهرب الضريبي قيام المكلف بدفع جميع ضرائبه		☒
٨	ارتفاع مستوى الوعي الضريبي يؤدي للتهرب		☒

٢-أسئلة خيارات متعددة Multiple-Choice

١- الضرائب النسبية هي:

A- عدة نسب مئوية

B-نسبة ثابتة

C-نسبة على كل شريحة

D-نسب متعددة لكل شريحة

٢- أفضل طرق التحصيل الضريبي

A-الحجز عند المنبع

B-في نهاية العام

C-بعد سنتين

D-كل شهر

٣-الازدواج الضريبي هو

A-خضوع المكلف لضريبة واحدة

B-عدم دفع الضرائب

C-ضريبتين متشابهتين على نفس المكلف

D-التحصيل عند المنبع

٤-التهرب الضريبي يؤدي

A-لنقص الحصيلة

B-زيادة الحصيلة

C-زيادة الصادرات

D-زيادة حجم الانفاق العام

٣-أسئلة قضايا للمناقشة

١-قارن بين الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٢).

٢-ماهي طرق تحصيل الضريبة؟

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٣).

٣-ماهي أساليب تفادي الازدواج الضريبي

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٤-(٤)).

٤-ما هي أسباب التهرب الضريبي؟

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٥).

الفصل الثامن الآثار الاقتصادية للضرائب

عنوان الفصل: الآثار الاقتصادية للضرائب

Economic effect of taxes

الكلمات المفتاحية:

أثر الضريبة: Tax effect

الضريبة والإنتاج Product and tax

الضريبة والاستهلاك: Consumption and tax

الضريبة والاستثمار: Investment and tax

الضريبة والادخار: Saving and tax

ملخص الفصل:

يتناول هذا الفصل دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب قي الاقتصاد الوطني، فقد درسنا أثر الضريبة على الإنتاج وكيف تؤدي لتخفيض الإنتاج والحد من تطوره.

كما تناول هذا الفصل دراسة أثر الضريبة على الاستهلاك فهي تخفض حجم الاستهلاك لأنها تؤثر على الدخل وتؤدي لتخفيض حجم الاستهلاك.

كما ونؤثر الضرائب سلبياً على الادخار لأنها تخفض الادخار أو تأكله بالكامل وتترك الفرد دون ادخار، ويتأثر من وراء ذلك الاستثمار حيث تنخفض الأموال المخصصة للاستثمار

كما تستطيع الدولة معالجة التضخم من خلال زيادة الضرائب، أو تخفيضها لمعالجة حالة الركود.

المخرجات والأهداف:

١- دراسة العلاقة بين الضريبة والإنتاج بحيث أنه كلما ازدادت الضرائب ينخفض حجم الإنتاج.
٢- تؤثر الضرائب سلباً على الاستهلاك فكلما زادت الدولة الضرائب يتراجع حجم الاستهلاك.
٣- تؤثر الضرائب سلباً على الادخار وينخفض حجم المدخرات المعدة للاستثمار.
٤- إن زيادة حجم الضرائب تؤثر سلباً على الاستثمار، بينما تخفيض الضرائب يؤثر ايجاباً على الاستثمار.
٥- تستطيع الدولة من خلال الضرائب معالجة حالة التضخم لأنها تخفض الاستهلاك وعندها تنخفض الأسعار.

مخطط الفصل:

١- أثر الضريبة في الإنتاج
٢- أثر الضريبة في الاستهلاك
٣- أثر الضريبة في الادخار والاستثمار
٤- أثر الضريبة في الركود والتضخم

تؤثر الضريبة كواقعة مالية في كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتؤثر في أفراد المجتمع، وتؤثر في الطبقات الاجتماعية، الأغنياء والفقراء، فإذا كانت هذه المقدرة التأثيرية للضرائب، فلماذا تستخدمها الحكومات؟

٨-١- الآثار الاقتصادية للضرائب:

يُقصد بالآثار الاقتصادية للضرائب:

"الآلية التي تحدثها الضرائب في المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال الاقتطاعات المباشرة وغير المباشرة، وتأثير ذلك في التوازن والاستقرار المالي وفي معدلات النمو الاقتصادي".

يوضّح هذا التعريف بأن الضرائب كمتغير اقتصادي يؤثر:

- في الإنتاج والعرض والطلب والعاملين في القطاعات الإنتاجية، لأن الضريبة التي تفرض عليهم تخل بالتوازن القائم.
- في الاستهلاك والدخول لأن المستهلك عندما ترتفع الأسعار يعيد حساباته الاستهلاكية وتوزيع دخله بين الاستهلاك والادخار.
- في الادخار والاستثمار، لأن زيادة الضرائب سوف تؤثر على الادخار ويتأثر فوراً الاستثمار، الأمر الذي يخفض حجم الإنتاج والتشغيل في الاقتصاد الوطني.
- في إعادة توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء، وبين الطبقات، وهل تستطيع تحقيق العدالة الاجتماعية.
- في معالجة الأمراض الاقتصادية من الركود والتضخم، وهل تستطيع الضريبة إعادة التوازن إلى ما كان عليه، وهل يزداد النمو الاقتصادي؟

سوف نعالج في آثار الضرائب النقاط التالية:

٨-١-١- أثر الضريبة في الإنتاج:

يُقصد بأثر الضريبة في الإنتاج:

"دورها في زيادة أو تخفيض الإنتاج وانعكاس ذلك على مستوى التشغيل وعلى دخول العاملين في هذا المجال وعلى النمو الاقتصادي".

إن هذا التعريف يوضّح بأن الضرائب التي تفرض على القطاعات الإنتاجية سوف تؤثر بها بشكلٍ مباشر من خلال تأثيرها في دخول المنتجين والعاملين، وانتقال الآثار إلى المستهلكين، لذلك على الحكومات قبل زيادة الضرائب على الإنتاج أن تدرس الآثار الإيجابية وتزيدها، وتدرس الآثار السلبية وتعمل على تجاوزها، كما يلي:

أ. الآثار الإيجابية:

تساهم الضريبة باعتبارها أداة مالية هامة في تحفيز وزيادة الإنتاج من خلال:

- ✓ الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدولة للاستثمارات الجديدة، ولبعض القطاعات الهامة بهدف تشجيع زيادة الإنتاج من السلع والخدمات.
- ✓ زيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، الأمر الذي يرفع أسعارها فيزداد استهلاك السلع الوطنية، وتكون بذلك قد شجعت الدولة إنتاج واستهلاك السلع المحلية.
- ✓ تساهم الضرائب المنخفضة على تخفيض تكاليف الإنتاج، حيث عندما تفرض الدولة ضرائب متدنية تدفع المنتجين إلى البحث في تخفيض التكاليف بهدف التخلص من عبء الضريبة فيؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار[١].
- ✓ قد تساهم الضرائب في زيادة الإنتاجية (للعمال والآلات) فالمصنع الذي ينتج ١٠٠٠ قطعة باليوم قد يزيدها إلى ١٢٠٠ قطعة بنفس التكلفة، الأمر الذي يخفض الأسعار لتعويض النقص الذي حصل عند فرض الضريبة.

---

[١] عادل فيلح العلي: المالية العامة، مرجع سابق، ص١٤٣.

ب. الآثار السلبية:

إن فرض ضرائب على السلع سوف يؤدي لزيادة الأسعار بمقدار الضريبة، وبما أن الضريبة مفروضة على السلعة (٢٥ ليرة لكل قطعة منتجة)، فإن زيادة الإنتاج لا يمكن أن تعوض ما استقطعته الضريبة، بل إذا ازداد الإنتاج، تزداد الضرائب المتحققة، فإذا كان الإنتاج ١٠٠٠ قطعة:

- تكون الضريبة ١٠٠٠ × ٢٥ ليرة = ٢٥٠٠٠ ليرة يومياً.
- سنوياً: ١٠٠٠ × ٣٠٠ يوم عمل × ٢٥ = ٧٥٠٠٠٠٠ ليرة.

فالزيادة إلى ١٢٠٠ قطعة باليوم تزيد الضريبة إلى:

- سنوياً: ١٢٠٠ × ٣٠٠ يوم عمل × ٢٥ = ٩٠٠٠٠٠٠ ليرة.

إن زيادة الإنتاج يعقبها زيادة الضرائب، لذلك تصبح الضريبة عامل مثبط على زيادة الإنتاج، وتكتفي الشركات بالإنتاج الحالي دون زيادة، بل على العكس قد تؤدي زيادة السعر بمقدار الضريبة إلى تخفيض الطلب، ومن ثم تخفيض الإنتاج إلى ٩٠٠ قطعة بدلاً من ١٠٠٠ قطعة.

يؤدي فرض الضرائب على الإنتاج للآثار التالية:

(١) تخفيض دخول المنتجين والمستثمرين الأمر الذي لا يشجع على زيادة الإنتاج أو تشجيع الاستثمار الذي تسعى إليه جميع الدول.

(٢) تخفيض حجم الإنتاج لأن زيادة الأسعار بمقدار الضريبة سوف تخفض حجم الاستهلاك، وحجم الطلب على هذه السلعة أو تلك.

(٣) تخفيض عدد العمال الأمر الذي سيزيد من حجم البطالة ويؤدي لزيادة حجم الانخفاض في الدخول.

(٤) الاعتماد على الاستيراد بدل الإنتاج المحلي، لأن السلع المستوردة تصبح أرخص من السلع الوطنية فيؤدي ذلك لزيادة العجز في ميزان المدفوعات.

(٥) يؤدي الاستمرار بهذه السياسة لتوجه الاقتصاد نحو الركود وهذا ما تخشاه الحكومات من السياسات الضريبية.

٨-١-٢- آثر الضريبة في الاستهلاك:

من المعروف بأن الدخل هو مصدر الاستهلاك والادخار، حسب معادلة الدخل التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

إن فرض الضرائب على الدخل سوف يؤدي لإعادة النظر بالتوزيع السابق بين الاستهلاك والادخار، فقد تؤثر الضريبة على الادخار لدى البعض أو تلغيه، وقد تؤثر على الاستهلاك لدى البعض الآخر، فإذا انخفض حجم الاستهلاك بمقدار الضريبة، فإن ذلك سيخفض الطلب الكلي الذي يتألف من:

١. الاستهلاك والاستثمار الخاص.

٢. الاستهلاك والاستثمار الحكومي.

وما سيظهر يفسره لنا الشكل البياني التالي:

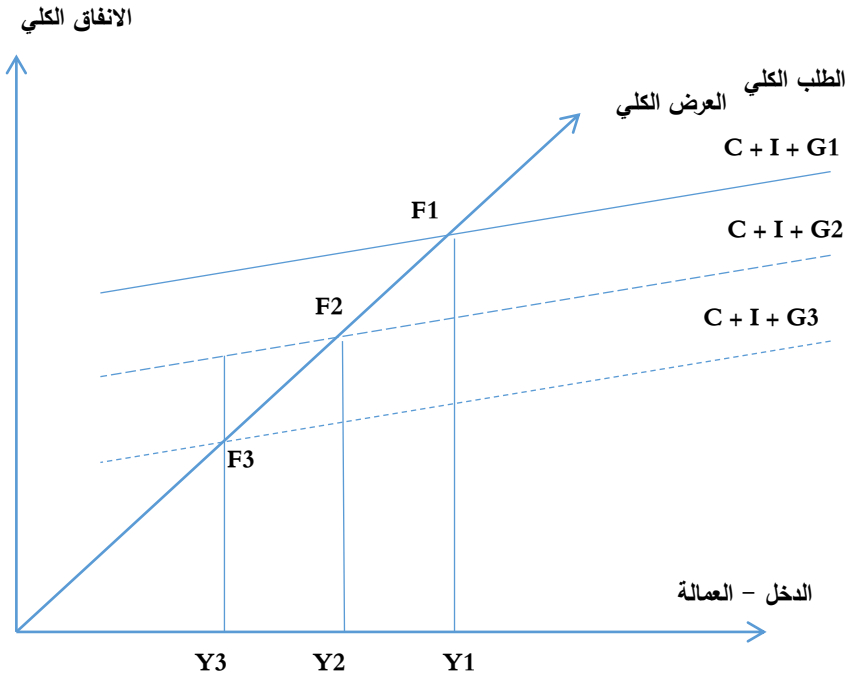

الشكل رقم (٥) أثر الضرائب في الاستهلاك الكلي

يُلاحظ من الشكل البياني رقم (٥) ما يلي:

(١) توضح نقطة التوزان F1، نقطة تقاطع العرض الكلي مع خط الطلب الكلي أن حجم الدخل هو Y1، وأن مستوى التشغيل هو جيد عند هذا المستوى وأن الاقتصاد وصل إلى هذا المستوى نتيجة تحفيز الإنتاج والنمو وزيادة الدخول.

(٢) إن زيادة الضرائب أدت لانخفاض الاستهلاك فانخفض منحنى الطلب الكلي من C + I + G1 إلى C + I + G2 ليتقاطع مع خط الزاوية ٤٥ في النقطة F2 والتي تشير إلى انخفاض حجم الدخل إلى Y2 ويرافق ذلك تخفيض عدد العمال أي تزداد البطالة في صفوف العمال.

(٣) إذا استمرت الدولة بزيادة الضرائب مرة ثانية وثالثة، سوف ينخفض حجم الطلب الكلي وسوف يترافق ذلك بانخفاض الدخل إلى أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة الركود.

لقد أدّت الضريبة للآثار السلبية التالية:

أ- تخفيض حجم الاستهلاك فأدى ذلك لانخفاض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي يدفع المنتجين إلى تخفيض الإنتاج.

ب- زيادة أعداد العاطلين عن العمل الأمر الذي يؤدي لانخفاض دخول العمال.

ت- أدت الضرائب لتخفيض الدخل الكلي فانخفض من Y1 إلى Y2 وسيؤدي لدخول الاقتصاد في حالة الركود.

لذلك يجب التوقف عند الزيادة الأولى في الضرائب فقط ليتوازن الاقتصاد من جديد عند هذه النقطة.

٨-١-٣- آثر الضريبة في الادخار والاستثمار:

يتكون الادخار الكلي من الادخار الخاص والادخار العام واستناداً لذلك: الادخار: هو ذلك الجزء من الدخل لا يوجه للاستهلاك أو بعبارة أدق هو ذلك الجزء من الدخل الذي يزيد عن حاجات الاستهلاك للأفراد، فيوجهه الأفراد إما للاستثمار في المصارف والأسواق المالية، أو يوجه للاستثمار مباشرةً لدى الشركات وأصحاب المصانع وذلك حسب معادلة الدخل: $Y = C + S$

وبما أن النظرية افترضت تساوي الادخار مع الاستثمار تكون المعادلة:

$$Y = C + I$$

وفي الاقتصاد الحكومي والمفتوح، تصبح المعادلة:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

إن فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القائمة على الدخول أو على السلع سوف يؤدي بالمواطن لإعادة حساباته الاقتصادية، ومهما حصل من خيارات فإن الادخار هو أول ضحايا الضريبة، لأن المستهلك لا يستطيع أن يضحي بالاستهلاك، بل الحالة العامة التضحية بالادخار وفي حال نقص المدخرات الوطنية، سوف يتراجع الاستثمار كما في الشكل البياني التالي:

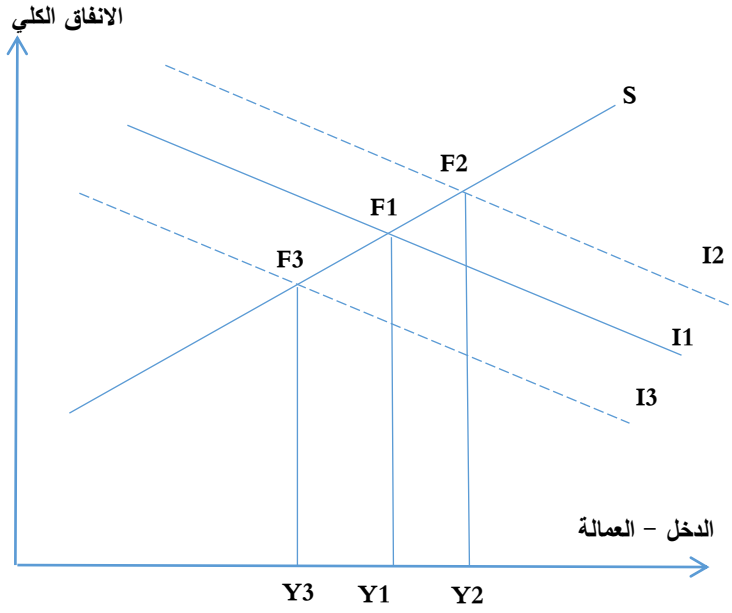

الشكل رقم (٦) يوضّح أثر الضريبة في الادخار والاستثمار.

يُلاحظ من الشكل رقم (٦) ما يلي:

أ- إن حالة التوازن العام التي يعمل الاقتصاد فيها هي عند النقطة F1 نقطة تقاطع منحنى الاستثمار مع منحى الادخار S والتي توضّح بأن مستوى الدخل هو Y1.

ب- في حال تخفيض الضرائب فإن الادخار سوف يزداد ويزداد معه الاستثمار ليصبح منحنى الاستثمار الجديد هو I2 ليتقاطع مع منحنى الادخار S في النقطة F2 التي تشير إلى زيادة واضحة في الدخل من Y1 إلى Y2.

ت- في حال زيادة الضرائب سوف ينخفض الادخار وسوف ينخفض معه الاستثمار أي سوف تصبح نقطة التوازن F3 التي ينتقل فيها المنحنى I2 إلى I3 التي تشير لانخفاض واضح في الدخل من Y2إلى Y3 وهو أثر سلبي للضرائب على الاستثمار.

إن مسألة المعالجة يجب أن تكون في الحدود الاقتصادية، أي لا تزيد الضرائب عن الحدود القريبة من أثر الادخار، أي لا تأكل الضريبة كل الادخار، بل جزءاً منه

لكي يبقى يغذي الاستثمار، أي تزيد الحكومة الضرائب المباشرة أو غير المباشرة في حدود بين ١-٥% فقط لكي تحافظ على الحالة التوازنية، أما إذا زادت الضرائب ١٠-١٥%، فإنها تخل بالتوازن القائم وتظهر الآثار السلبية التالية:

أ- انخفاض حجم المدخرات المعدة للاستثمار والتي يعتمد عليها المستثمرون عند اقدامهم على الاستثمار أو التوسع.

ب- انخفاض حجم الاستثمار والإنتاج وزيادة أعداد العاطلين عن العمل.

ت- اتجاه الاقتصاد نحو الركود وهذا ما لا ترغبه الحكومات في أكثر الدول.

٨-١-٤- آثر الضرائب في التضخم والركود الاقتصادي:

تُعّد الضرائب من الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة في معالجة الحالات المرضية في الاقتصاد الوطني، لأنها تؤثر في كل من الادخار والاستثمار والإنتاج، وكافة المتغيرات الاقتصادية الأخرى، فكيف يظهر تأثيرها في هذه الحالات؟

٨-١-٤-١- أثر الضريبة في الركود:

يعني الركود: "انخفاض حجم الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي الأمر الذي يؤدي لانخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات البطالة، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي"[١].

فإذا حلّ الركود في الاقتصاد الوطني نتيجة (انخفاض حجم القروض المصرفية أو انخفاض الإنفاق العام)، فإن ذلك يخفض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، فإذا شعر المستثمرون بتراجع حجم الطلب الكلي فإنهم يبدؤون بتخفيض الإنتاج وتسريح العمال، وتتكدس البضائع في المستودعات، ويؤدي ذلك لانخفاض أو تراجع حجم النمو الاقتصادي.

فما هو دور الضرائب في الركود الاقتصادي؟

---

[١] المؤلف: الاقتصاد المالي، مرجع سابق، ص٣٦٢.

فإذا زادت الدولة الضرائب، فهذا يعني تخفيض جديد للدخول والادخار والاستهلاك ويزداد حجم الركود الاقتصادي، وتكون سياسة خاطئة. وقد يتعمق الركود ليصبح كساداً.

وعلى الدولة استخدام سياسية تخفيض الضرائب بهدف تشجيع زيادة الاستهلاك وتشجيع المستثمرين على زيادة الإنتاج، كما في الشكل البياني التالي:

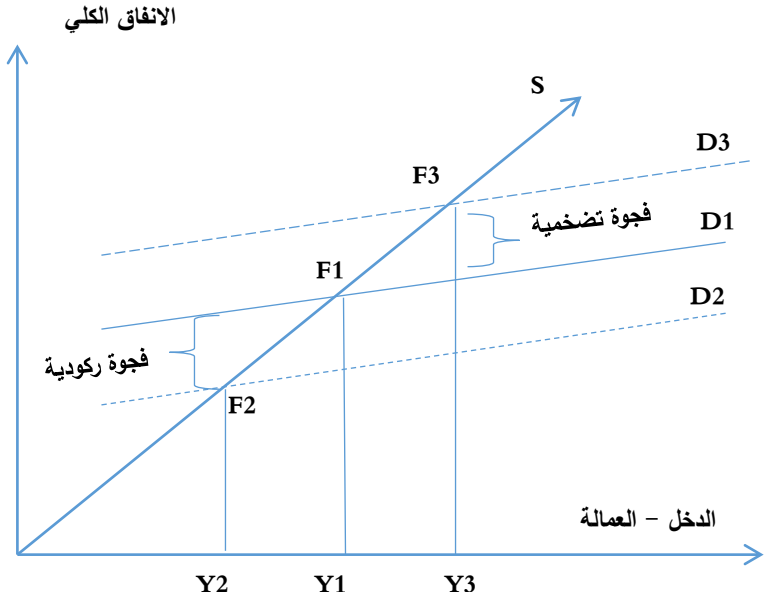

الشكل رقم (٧) يوضّح آثر الضرائب في الركود والتضخم

يُلاحظ من الشكل البياني رقم (٧) ما يلي:

(١) إن انخفاض حجم الطلب الكلي من D1 إلى D2 كان نتيجة تخفيض القروض المصرفية بسبب ارتفاع سعر الفائدة، أو انخفاض حجم الإنفاق الحكومي، الأمر الذي أدى لاختلال التوازن وانتقال منحنى الطلب D1 إلى D2، وأصبحت نقطة التوازن F2 التي تشير لانخفاض حجم الدخل والعمال من Y1 إلى Y2، وتظهر الفجوة الركودية.

(٢) المعالجة ستكون بتخفيض حجم الضرائب بهدف زيادة الطلب الكلي وزيادة الإنفاق الحكومي أيضاً، وتخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الاقتراض أي تتضافر جهود السياسية المالية مع السياسية النقدية لتزيد حجم الطلب الكلي.

فإذا ازداد حجم الطلب الكلي فمعنى ذلك سينتقل المنحنى D2 إلى D1 وتصبح نقطة التوازن الجديدة F1 التي يقابلها زيادة في الدخل من Y2إلى Y1 ويعود التوازن إلى ما كان عليه بسبب تخفيض الضرائب، وتزول الفجوة الركودية.

٨-١-٤-٢- أثر الضرائب في التضخم:

يعني التضخم: زيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة في العرض الكلي، الأمر الذي يؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار.

إن هذا المفهوم يوضحّ بأن التضخم هو زيادة في الطلب، والزيادة في الطلب تنجم عن زيادة حجم الإنفاق الحكومي، أو زيادة حجم القروض المصرفية بسبب انخفاض سعر الفائدة، أو تحرير مدخرات الأفراد أو الحكومة، فالزيادة في الطلب يجب أن تشجع المنتجين على زيادة الإنتاج، لكن الاقتصاد يكون قد وصل إلى مرحلة التشغيل الكامل، أو أن عوامل الإنتاج غير قابلة للزيادة، فيؤدي ذلك لارتفاع الأسعار.

كيف تستطيع الضرائب تخفيض التضخم؟

على الدولة أن تستخدم السياستين معاً المالية في زيادة الضرائب، وتخفيض حجم الإنفاق العام والنقدية بزيادة سعر الفائدة لتخفيض حجم القروض وتخفيض عرض النقد.

إن زيادة الضرائب في هذه الحالة تُعد سياسية مالية ناجحة، فإذا عدنا إلى الشكل البياني رقم (٦) نلاحظ ما يلي:

١. إن حالة التوازن هي عند نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي مع العرض الكلي في النقطة F1 والتي تحدد حجم الدخل عند Y1.

٢. إن زيادة الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق العام أو زيادة حجم القروض أدت لانتقال المنحنى D1 إلى D2 ليتقاطع المنحنى S في النقطة F3 التي توضّح زيادة في الدخل من Y1 إلى Y3 وتظهر كما هو واضح الفجوة التضخمية لأن العرض لم يستطع مقابلة الزيادة في الطلب.

٣. إن زيادة الضرائب على الدخول أو على الاستهلاك سوف تمتص الزيادة في الطلب الكلي وسوف يتراجع حجم الطلب الكلي تدريجياً ليعود إلى D1 إلى نقطة

التوازن الأولية ويتراجع الدخل من$Y3$ إلى $Y1$ وبذلك تتراجع الأسعار تدريجياً ويعالج التضخم.

إن فعالية السياسة المالية في معالجة التضخم هي أسرع من السياسة النقدية.

المراجع:

١- عادل فليح العلي: المالية العامة، دار الحامد، عمان ٢٠٠٧.

٢- المؤلف: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٩.

أسئلة الفصل الثامن:

١-صح أو خطأ True / False

الرقم	السؤال	صح	خطأ
١	تؤدي الإعفاءات الضريبية لتخفيض الإنتاج		☒
٢	تؤدي الضرائب لزيادة حجم الاستهلاك		☒
٣	تؤدي الضرائب لتخفيض حجم الادخار	✓	
٤	تؤدي الضرائب لتخفيض حجم الاستثمار	✓	
٥	يؤدي تخفيض الضرائب لمعالجة حالة الركود	✓	
٦	يؤدي تخفيض الضرائب لمعالجة حالة التضخم		☒

٢-أسئلة خيارات متعددة Multiple-Choice

١-يؤدي فرض الضرائب على المنتجين ل

A-تخفيض دخول المنتجين

B-زيادة دخول المنتجين

C-زيادة الصادرات

D-زيادة الواردات

٢-تؤدي الضريبة لتخفيض

A-حجم الإنتاج الزراعي

B-حجم الاستهلاك

C-زيادة حجم الاستهلاك

D-زيادة الادخار

٣-في حالات الركود

A-نزيد الضرائب

B-نزيد عدد العمال

C-نخفض الضرائب

D-تزداد الصادرات

٤-في حالات التضخم

A-نخفض الضرائب

B-نزيد الإصدار النقدي

C-نخفض الإنتاج الزراعي

D-نزيد الضرائب

٣-أسئلة قضايا للمناقشة

١- ماهي العلاقة بين زيادة الضرائب والاستهلاك؟

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٢).

٢- ادرس أثر الضريبة على الاستثمار

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٣).

٣- هل تؤثر الضرائب على التضخم؟

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٤).

٤- كيف تؤثر الضرائب على الركود؟

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٤).

الفصل التاسع جوهر وطبيعة القروض العامة

عنوان الفصل: جوهر وطبيعة القروض العامة

The essence of public loans

كلمات مفتاحية:

القروض العامة: public loans أسباب اللجوء للقروض:Reason of resorting to loans

القروض الاختيارية:Optional loans القروض الاجبارية:Compulsory loans

القروض الداخلية:Internal loans القروض الخارجية:External loans

ملخص الفصل:

يتناول هذا الفصل تعريف القروض وتحديد خصائصها ثم الحديث عن أسباب اللجوء إلى القروض العامة وخاصة حاجة الدولة لهذه القروض، ثم ناقشنا القروض الداخلية التي تصدر بالعملة الوطنية وتحدد الدولة أسعار الفائدة عليها، كما وتطرقنا للقروض الخارجية التي تحصل عليها الدولة من الدول الأجنبية وبالعملة الأجنبية ولها شروط محددة يفرضها المقرض على المقترض، كما تناولنا اصدار القروض العامة وأشكال طرحها للاكتتاب العام، والسماح للمضاربين والأفراد شراء هذه القروض وإمكانية تداولها في سوق الأوراق المالية.

المخرجات والأهداف:

١- التعرف على جوهر وخصائص القروض العامة
٢- شرح أسباب اللجوء إلى القروض العامة وخاصة حاجة الدولة للأموال بهدف تمويل النفقات العامة المتزايدة.
٣- التعرف على القروض الداخلية التي تصدر بالعملة المحلية.
٤- التعرف على القروض الخارجية التي تحصل عليها الحكومة من الحكومات الأجنبية وبالعملات الأجنبية وخلال فترة محددة
٥- التعرف على القروض الاختيارية والقروض الاجبارية.
٦- التعرف على آلية اصدار القروض وكيف يستطيع الأفراد الاشتراك بها والمزايا التي يحصلون عليها من خلال هذه القروض.

مخطط الفصل:

١- مفهوم وخصائص القروض العامة
٢- أسباب اللجوء للقروض العامة
٣- أنواع القروض العامة

١) القروض الاختيارية والقروض الاجبارية ٢) القروض الداخلية والقروض الخارجية

٤- اصدار القروض العامة
٥- أنواع سندات القرض
٦- طرق الاكتتاب بالسندات

تمهيد:

كانت الحكومات تلجأ إلى القروض العامة في أوقات الأزمات والحروب، وفي أوقات المواسم الزراعية الرديئة ، عندما تنخفض الضرائب الزراعية ، فقد ظهرت القروض العامة في الإمبراطورية الفارسية وأيضاً الرومانية خلال القرون الأولى للميلاد ، وكذلك ظهرت في الدولة العباسية على أثر الاضطرابات ونقص الخراج آنذاك ، فقد اقترض الوزير سليمان بن الحسن (وهو رئيس الوزراء) بمفهوم اليوم عام ١٣٢ هـ- / ٩٣٢ م أيام الخليفة المقتدر واقترض الوزير ابن مقلة عام ٣٢٣ / ٩٣٤ م حولي ٤٠٠ ألف دينار من تجار الدقيق للإنفاق على الحاجات العامة [١]

وظواهر أخرى حدثت في التاريخ لكنها كانت استثنائية، نظراً لارتباط الإنفاق العام بالإيرادات العامة، ولأن الدول كانت لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية، فكانت النفقات متعددة وبحدود الإيرادات العامة.

أما في العصر الحديث ونظراً لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والإنفاق على المرافق العامة، فقد أصبحت الإيرادات عاجزة عن تمويل الإنفاق العام، وأصبح اللجوء إل القروض العامة ظاهرة سنوية، بل ذهب بعض المفكرين للقول: بأن القروض العامة أصبحت مصدراً من مصادر الواردات العامة للدولة.

تستخدم الدولة القروض العامة لتمويل المشاريع العامة وخاصة مشاريع البنية التحتية والخدمات، والإنفاق على البحث العلمي والمخترعات الحديثة وغيرها، لذلك لم تعد القروض العامة ظاهرة عرضية، بل أصبحت مستمرة وسنوية، وظهر معيار دولي جديد (هو نسبة الديون للنتائج) فكلما ازدادت الديون للنتائج كلما تزداد الأوضاع المالية سوءاً ويتأثر الإنتاج والأسعار، وبالمقابل يعد انخفاض القروض للناتج ظاهره سليمة وأن الاقتصاد ينمو ويتطور بشكل صحيح.

---

[١] خولة شاكر الدجيلي: بيت المال، نشأته وتطوره، مطبعه وزارة الأوقاف بغداد ، ١٩٧٦ ، صفحة ١٣٣

فما هي القروض العامة؟ وما هي أنواعها؟ وكيف تحصل عليها الدولة من الأفراد؟ وما هي آثارها في الاقتصاد الوطني؟

أسئلة كثيرة سوف نجيب عليها في هذا الفصل.

٩-١- مفهوم وخصائص القروض العامة:

ظهرت القروض العامة في القرن التاسع عشر وتطورت في القرن العشرين، وتطورت أدبياتها بشكل تدريجي حتى الوقت الحاضر، فقد عرف المفكر عصام بشور القروض العامة بأنها: " مبلغ من المال يدفعه أحد أشخاص القانون العام أو الخاص للدولة بموجب عقد يستند إلى صك تشريعي، يتضمن مقابل الوفاء ". [١]

يركز هذا التعريف على الناحية القانونية أكثر من الناحية الاقتصادية.

أما المفكر عبد المطلب عبد الحميد فإنه يرى في القروض العامة: " مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقاً لشروط الاقتراض أو القرض ". [٢]

أما نحن فنعرف القروض العامة بأنها: " مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد أو المؤسسات الوطنية أو الأجنبية يتضمن مقابل الوفاء مع الفوائد وفي الأوقات المتفق عليها يؤدي لإشباع الحاجات المالية للدولة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ".

يتبين من خلال هذا التعريف بأن القروض العامة تتمتع بالخصائص التالية:

١. مبالغ تقترضها الدولة وقد تكون عينية أو نقدية، لأن القروض الأجنبية في أكثرها تكون سلعاً وخدمات لدول أخرى.

---

[١] عصام بشور: المالية العامة، مرجع سابق صفحة ٢٨٤

[٢] عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق صفحة ٢٩٤

٢. الدولة هي صاحبة الحق بالاقتراض، ولا تستطيع الهيئات الحكومية الاقتراض إلا من خلال قانون يصدر عن السلطة التشريعية يجيز للحكومة الاقتراض، لأن الواقعة المالية تنظم دائماً بقانون.

٣. يتحدد في عقد القرض الفائدة وزمن السداد والأقساط.

٤. يحقق القرض أهداف الدولة الاقتصادية في تمويل مشاريع البنية التحتية وإقامة المصانع العامة بهدف زيادة الإنتاج، وتمويل الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة والرياضة وخدمات النظافة، بهدف دعم وتقوية العلاقات والروابط الاجتماعية.

إن هذه الخصائص توضح لنا دور وأهمية القروض العامة في حياة المجتمع، لأنه بدون هذه القروض ستتوقف الدولة عن التمويل وعن القيام بوظائفها، وقد يؤثر ذلك على وضعها السياسي، مما يؤدي لسقوط الحكومة، كما ظهر في الأزمات، عندما تعجز الدولة عن الوفاء بمتطلباتها تتعرض للسقوط.

٩-٢- أسباب اللجوء للقروض العامة:

اختلفت المدارس الاقتصادية في استخدام القروض العامة، وحددت كل مدرسة زمن وشروط اللجوء إلى القروض العامة:

✓ فالمدرسة الكلاسيكية: ترى في القروض العامة عنصر منافسة للقطاع الخاص، فإذا اقترضت الدولة من القطاع الخاص ينخفض عرض الأموال المخصصة للاستثمار فيرتفع سعر الفائدة ويتضرر الاستثمار، لذلك لا يجوز اللجوء إلى القروض العامة إلا في الظروف الاستثنائية، وحالات الحروب. [١]

✓ أما المدرسة الكينزية: فإنها ترى في القروض العامة أداة هامة وفعالة لإخراج الاقتصاد من حالات الركود أو لتشجيع الاستثمار والوصول إلى حالة التشغيل الكامل.

✓ أما المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) النيو كلاسيكية: فإنها لا تحبذ القروض العامة لأنها تؤدي لزيادة معدلات التضخم، ولا يجوز اللجوء للقروض العامة، لكن

---

[١] المؤلف: اقتصاديات المال، مرجع سابق صفحة ١٢٠- ١١٩

ظروف الولايات المتحدة الأمريكية، وظروف أوروبا تفرض على الحكومات الاقتراض لتمويل عجز الموازنة العامة، وسداد الأقساط السابقة، فإذا لم تقترض الحكومة فمن أين ستمول هذه الحاجات؟

مهما اختلفت الآراء والأفكار فإن اللجوء للقروض العامة أصبح ضرورة، وليس حاجة، أي يفرض على الدولة الاقتراض للتمويل وذلك للأسباب التالية:

١. تلجأ الدولة للقروض العامة لتمويل مشاريع البنية التحتية من طرقات – جسور – مطارات – مرافئ – سكك الحديد – المدن الصناعية – الكهرباء – الاتصالات وكلها مشاريع ضخمة تحتاج للأموال.

٢. لتمويل إقامة مصانع القطاع العام التي تمتلكها الدولة وهي ضرورية للاقتصاد الوطني لإنتاج السلع التي يحتاجها الإنتاج الصناعي والاقتصاد الوطني.

٣. لتمويل عجز الموازنة في حالات نقص الضرائب أو عجزها عن تمويل الإنفاق العام بهدف إنجاز البرامج المخططة.

٤. لمحاربة التضخم: قد تطرح الحكومة سندات الدين العام لسحب السيولة الفائضة بهدف تخفيض وسائل الدفع الأمر الذي يخفض حركة ارتفاع الأسعار.

٥. لتمويل استيراد السلع أو التقانات الحديثة نظراً لانخفاض حصيلة القطع الأجنبي لديها وحاجتها لهذه السلع، ولذلك تمول المنظمات الدولية أو الحكومات الأجنبية وتشترط الاستيراد ولسلع معينة من اقتصادها الوطني.

إن هذه الأسباب التي تدفع الحكومات للاقتراض هي في جوهرها اقتصادية أو مالية تنتج آثاراً متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتؤدي لتفعيل الطلب الكلي وتشجيع الإنتاج والاستهلاك وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

٩-٣- أنواع القروض العامة:

تحصل الدولة على القروض العامة بهدف تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، ومشاريع الخدمات العامة، وذلك للنهوض بالمجتمع وخاصة الدول المتخلفة تقترض لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة وزيادة الدخول.

فالاستثمار والتشغيل سوف يساهم في زيادة حجم الإنتاج من السلع والخدمات ويزيد أعداد العاملين الأمر الذي يؤدي لزيادة الدخول وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

استناداً لذلك تقسم القروض العامة لعدة أنواع حسب طبيعة القروض وحاجة الدولة ومكان وزمان التمويل كما يلي:

٩-٣-١- القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:

يقصد بالقروض الاختيارية:

أن تحدد الدولة المبالغ وسعر الفائدة ومدة القرض والمزايا التجارية الأخرى، وتترك للأفراد والشركات حرية الاكتتاب بهذه القروض استنادا للعلاقات التجارية.

تتميز هذه القروض بما يلي:

١. يكون الأفراد والشركات والمضاربين أحراراً في الاكتتاب بهذه القروض.
٢. تضع الدولة بعض المزايا لتجذب المكتتبين على الاشتراك بهذه القروض.
٣. تلتزم الدولة بمواعيد السداد، بل قد تسدد قبل حلول الأجل إذا احتاج بعض الأفراد لأموالهم.

تقوم هذه القروض على عنصر الحرية في الاكتتاب وعلى المقارنة التجارية بين الاستثمار في القروض الحكومية أو المضاربة في الأوراق المالية في البورصة، وعادة ما تفضل الصناديق الاستثمارية وصناديق التقاعد التوظيف في القروض الحكومية بحدود ١٥ – ٢٠ % من أموالها المخصصة للاستثمار، وتوظف المصارف التجارية

٥ – ١٠ % من احتياطياتها بالسندات الحكومية نظراً لسيولتها السريعة في أوقات الأزمات.

يقصد بالقروض الإجبارية:

الأموال التي تجبر الدولة الأفراد على الاكتتاب بها دون تحديد شروط محددة للقرض، وتترك لنفسها تحديد هذه الشروط.

السؤال المطروح حالياً: لماذا تلجأ الدولة للقروض الإجبارية؟

تلجأ الدولة للقروض الإجبارية في الحالات التالية:

١. في حالات ضعف ثقة الأفراد في الدولة، بحيث لو تركت الأمر اختيارياً للأفراد لما اكتتبوا بهذه القروض، ويكون ذلك في فترة عدم الاستقرار الاقتصادي أو في الأزمات السياسية، لذلك تفرض على الأفراد الاشتراك بهذه القروض. [١]

٢. في حالات التضخم عندما ترتفع الأسعار تقوم الدولة بإجبار الأفراد والشركات على الاكتتاب بالقروض العامة بهدف سحب جزء من السيولة [٢] فتنخفض وسائل الدفع ويؤدي ذلك لانخفاض الأسعار.

٣. في حال استحقاق القروض الاختيارية ولم يتوفر لدى الدولة الأموال اللازمة، تؤجل سداد القروض دون تحديد شروط جديدة فتصبح القروض الاختيارية إجبارية، وتصبح الحكومة صاحبة السلطة في تقرير شروط القرض.

إن هذه الحالات توضح آلية فرض القروض الإجبارية، لكن الحكومة تبقى ملتزمة بسداد القروض العامة الإجبارية رغم إجبار الأفراد على الاكتتاب بها، لكن دون تحديد فترة زمنية للسداد أو تحديد الفائدة.

أما السؤال الآخر المطروح فهو كيف تحدد القروض التي ستحصل عليها من كل شخص؟ وما هي الأسس المعتمدة في تحديد حجم الأموال المجباة من الشخص أو الشركة؟

---

[١] سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، مرجع سابق ص ٢٤٣.

[٢] زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية العامة، مرجع سابق ص ٢٢١.

تعتمد الحكومة في القروض الاجبارية الأسس التالية:

١. ضريبة الدخل: قد تجبر الدولة الأفراد والشركات على دفع مبلغ يعادل ضعف أو ضعفي ضريبة الدخل المستحقة على الأفراد أو الشركات كقرض إجباري للدولة [١].

٢. الأملاك والعقارات: قد تجبر الدولة الملاكين وأصحاب العقارات على دفع مبلغ ٥% أو ١٠% من قيمة عقاراتهم على شكل قرض إجباري للدولة.

٣. تبديل الأوراق النقدية: قد تعمد الدولة إلى تبديل العملة الوطنية؛ فيسارع المواطنون لتبديل الأوراق النقدية وعندها تحتفظ الدولة بمبالغ للأغنياء لفترة طويلة على شكل قرض إجباري.

٤. الإصدار النقدي: تلجأ الحكومات للإصدار النقدي في حال عدم تسويق القروض المطروحة على الاكتتاب العام (قروض اختيارية) ويعطي المصرف المركزي سندات الدين العام؛ وينجم على هذه العملية (التضخم) ارتفاع الأسعار؛ وظهور الفوضى النقدية والارتفاعات المستمرة في الأسعار.

– لقد استخدمت الحكومات تاريخياً هذه القروض في بريطانيا عام ١٩٣٦ بمقدار ٥% من قيمة العقارات (أبنية – مصانع – أراضي زراعية).

– كما استخدمتها جميع الدول في أوروبا في فترة الحرب العالمية الثانية بهدف تمويل الحروب.

– وتستخدمها الدول النامية والعربية عندما تلزم المصارف وصناديق الادخار أو مؤسسات التأمينات الاجتماعية بوضع جزء من احتياطياتها لدى وزارة المالية؛ وسوريا استخدمتها منذ عام ١٩٨٥ – وحتى عام ٢٠٠٥؛ ثم استخدمتها خلال الأزمة ٢٠١١ – ٢٠١٤.

– استخدمت تركيا الإصدار النقدي منذ عام ١٩٨٠– ٢٠٠٠؛ وبعدها توقفت عنه بسبب زيادة الإيرادات العامة.

---

[١] المؤلف: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ص ١٢٤.

٩-٣-٢- القروض الداخلية والقروض الخارجية:

يقصد بالقروض الداخلية: " القرض الذي تحصل عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في أقاليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أو رعايا أجانب " [١]

تحدد الدولة في القروض الداخلية شروط القرض وتطرحه على الاكتتاب العام؛ ويقوم الأفراد والشركات بالاكتتاب حسب توجهات كل مستثمر كما ويمكن أن تشترك المصارف وشركات التأمين والرعايا الأجانب بشراء سندات الدين العام خاصة إذا كان سعر الفائدة أفضل من الاستثمار في البورصة أو يعادل فائدة المصارف.

تحقق القروض الداخلية المزايا التالية:

١. أنها تنظم بالعملة الوطنية؛ ولذلك ليس لها آثار سلبية نقدية على قيمة العملة عند تسديد القرض. [٢]

٢. تحدد الدولة شروط القروض (الفائدة – قيمة القرض – مدة القرض) وعادة ما تحددها بشروط ميسرة ولصالح الدولة.

3. تترك للأفراد حرية الاكتتاب دون مؤثرات داخلية أو خارجية استناداً للظروف الاقتصادية والسياسية.

أن هذه المزايا تساعد الدولة على توظيف هذه الأموال في المشاريع التي ترغب الدولة بتطويرها؛ والتوسع بها.

أما مساوئها فهي:

١. قد لا تستطيع الحكومة تسويق القروض التي طرحتها؛ نظراً لانخفاض الادخار أو توجه الأفراد للاستثمار في الأوراق المالية.

٢. قد تكون الدولة بحاجة للقطع الأجنبي لاستيراد الأجهزة والتقانات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[١] حامد عبد المجيد دراز: مبادئ المالية العامة؛ مرجع سابق ص ٣٥٣

[٢] المؤلف: اقتصاديات المال، مرجع سابق ص ١٢٥.

إن هذه المساوئ لا تقلل من أهمية هذه القروض ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وخاصة في تنشيط الطلب المحلي.

أما القروض الخارجية: " هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية أو من الأفراد والشركات الأجنبية أو من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي IMFأو البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD أو الهيئة الدولية للتنمية IDA " [١]

تعد القروض الخارجية من أهم الموارد المالية للدولة حيث تساعدها في إنجاز مشاريعها وتمويل مستورداتها من المواد الغذائية والأجهزة والتقانات وتنشيط الطلب الداخلي وتشغيل العمال وزيادة الدخول؛ والسؤال المطروح متى تلجأ الدولة للقروض الخارجية؟

– تلجأ الدولة للقروض الخارجية للأسباب التالية:

١. الحصول على الأموال اللازمة لمعالجة الحالة المالية في الدول خاصة عندما يزداد العجز المالي وتعجز الإيرادات الداخلية على تغطية النفقات العامة.

٢. إقامة بعض المشروعات الاقتصادية ذات الكفاية العالية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني مثل (السدود – محطات الكهرباء – مصافي النفط –المطارات – المرافئ.....) لأنها تحتاج للأموال والتقانات والخبرات؛ وتعجز إمكانيات الدول النامية عن إقامتها [٢].

٣. تمويل النفقات العسكرية والحروب وإصلاح ما دمرته الحرب نظراً لحاجة الدولة لشراء الأسلحة من الخارج وإصلاح البنية التحتية التي دمرتها الحروب.

٤. إصلاح العجز في ميزان المدفوعات بهدف تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف؛ لدعم برامج التنمية التي تعتمد على استيراد التقانات من الخارج وتشجيع التصدير والاستيراد ولدعم الصناعة المحلية وتشجيع الإنتاج وتشغيل العمالة الوطنية.

إن هذه الأسباب تجبر الدولة على الاقتراض من الخارج أو المنظمات الدولية.

---

[١] حامد عبد المجيد دراز: مبادئ المالية العامة؛ مرجع سابق ص ٣٥١

[٢] المؤلف: اقتصاديات المال؛ مرجع سابق ص ١٢٥

أما مزايا هذه القروض فهي:

١. توفر القطع الأجنبي اللازم للدولة لكي تستورد التقانات اللازمة لمشاريع التنمية مثل مصانع الدولة (القطاع العام) كالغزل والنسيج أو المواد الغذائية أو تقانات محطات الكهرباء ومصافي النفط وغيرها.

٢. تتزايد مدة السداد بين ١٠ – ٢٠ سنة وتكون أسعار الفائدة متدنية بين ١–٢% في أفضل الأحيان، وهي محفزة لحكومات الدول النامية.

٣. إمكانية سداد القرض بالسلع المحلية التي تنتجها الدولة.

إن هذه المزايا مشجعة على الاقتراض لكنه ينبغي على الدولة استثمار القرض بشكل جيد حتى تستطيع سداده بالمستقبل، فقد قامت التنمية في كل من (كوريا – ماليزيا – اندونيسيا – سنغافورة – المكسيك – البرازيل – الأرجنتين – تركيا) على القروض الخارجية سواء من حكومات أجنبية أو من المنظمات المالية الدولية، وانتقلت هذه الدول بفضل هذه القروض من دول متخلفة إلى دول متقدمة.

أما مساوئ هذه القروض فهي:

١. ليست هذه القروض متاحة لكل الدول، بل على الحكومة أن تكون متوافقة مع الدولة المقرضة، أو مع توجهات المنظمات المالية الدولية في الليبرالية (الانفتاح الاقتصادي).

٢. قد تفرض الدولة المقرضة على الدولة المقترضة شراء سلع أو تقانات محلية للحصول على هذا القرض، وربما تكون هذه التقانات قديمة لا تحتاجها الدولة المقترضة.

٣. في حالات العجز عن السداد تخضع الدولة لبرنامج صندوق النقد الدولي في إعادة الجدولة ويتدخل الصندوق في الشؤون الداخلية للدولة المقترضة ويفرض عليها ما يسمى بوصفة صندوق النقد الدولي (تحرير الاقتصاد – العولمة – الاندماج في الاقتصاد العالمي).

٩-٣-٣- القروض قصيرة الأجل والقروض طويلة الأجل:

- **يقصد بالقروض قصيرة الأجل Short Run Loans:**

المبالغ التي تقترضها الدولة لمدة لا تتجاوز السنة لتمويل العجز المؤقت في الموازنة العامة للدولة، أو بسبب تأخر الحصول على الضرائب المباشرة، أو بسبب تجاوز النفقات العامة في بعض الأشهر الإيرادات العامة."[١]

وأهم شكل للقروض قصيرة الأجل أذون الخزينة Treasury Bills:

ويقصد بها الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل ٩٢ يوماً أو ١٨٠ يوماً وتباع في سوق الأوراق المالية بسعر خصم مباشرة.

مثال: سند قيمته الاسمية ٥٠٠٠ ليرة باعته الدولة بمبلغ ٤٧٥٠ ليرة، أحسب الفائدة على هذا السند؟ فإذا باعته بمقدار ٤٨٥٠ ليرة:

$$\%٥ = \frac{٥٠٠٠ - ٤٧٥٠}{٥٠٠٠}$$

$$\%٣ = \frac{١٥٠}{٥٠٠٠} = \frac{٥٠٠٠ - ٤٨٥٠}{٥٠٠٠}$$

فكلما ارتفع سعر الفائدة في السوق أو انخفضت أرباح الأوراق المالية في البورصة تنخفض فائدة السندات.

- تتمتع أذون الخزينة بالمزايا التالية:

١. سهولة تسويقها نظراً لانخفاض مدتها.
٢. هي أوراق مالية خالية من المخاطر لأنها قصيرة ومضمونة من قبل الدولة.
٣. تستثمر المصارف فيها الاحتياطيات الاختيارية للحفاظ على السيولة، لذلك تزداد سرعة تسويقها.

---

[١] علي خليل . سليمان اللوزي: المالية العامة، مرجع سابق ص ٢٦٠.

٤. عالية الأرباح مقارنة مع الأوراق المالية الأخرى.

إن هذه المزايا تجعل منها أكثر الأوراق الحكومية تداولاً في الأسواق، وتلبي رغبات الدولة في تمويل الإنفاق العام السنوي.

– أما مساوئها فهي:

١. ربما إذا ازداد العجز المالي تقوم الحكومة بتحويلها إلى قروض طويلة الأجل فتصبح قروضاً إجبارية.

٢. يؤدي التنافس عليها لتخفيض أسعار الفائدة عليها.

- **أما القروض طويلة الأجل Long Run Loans:**

" هي مبالغ تقترضها الدولة من الأفراد والشركات لمدة سنتين فأكثر، مقابل سعر فائدة أكبر بكثير من أذون الخزينة، تهدف لتغطية العجز الدائم في الموازنة أو لتمويل مشاريع تنموية طويلة الأجل "

تصدر الدولة سندات الدين العام للأسباب التالية:

١. لتمويل عجز الموازنة الدائم.

٢. لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية (وخاصة مشاريع البنية التحتية كالطرقات والجسور ومشاريع الكهرباء والمطارات والمرافئ وسكك الحديد... وغيرهما).

٣. لمحاربة التضخم من خلال تخفيض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني.

إن هذه القروض المتوسطة والطويلة هي بطبيعتها لتمويل مشاريع طويلة الأجل وتخدم توجهات التنمية الاقتصادية، أو في الدول المتقدمة تخدم العجز الدائم الذي تعانيه الموازنات هناك.

٩-٤- إصدار القروض العامة:

يقصد بإصدار القروض العامة: العملية التي بمقتضاها تحصل الدولة على المبالغ المكتتب بها عن طريق طرح سندات الدين العام، ويقوم الأفراد بالاكتتاب بها وفقاً للشروط التي ينص عليها قانون إصدار القرض العام ".[١]

ويوضح هذا التعريف الآلية التي تحددها الدولة للاكتتاب بالقروض العامة.

ومن جهتنا نحن نعرّف إصدار القروض العامة بأنها:

" مجموعة من الإجراءات والتسهيلات والتنظيمات التي يتم بموجبها تنظيم عملية الإصدار والتسويق والاكتتاب عبر المؤسسات المالية حتى وصول الأموال إلى الخزينة العامة بهدف تمويل المشاريع المقررة في الخطة العامة للدولة ".

يتضمن هذا التعريف جميع الإجراءات التي تمر بها عمليات الإصدار والتسويق والاكتتاب ثم التمويل للمشاريع التي تريد الحكومة تمويلها، واستناداً لذلك تتحدد خصائص الاصدار بما يلي:

١. إصدار قانون يسمح للدولة بالاقتراض استناداً للحالة المالية للدولة وحاجتها للأموال حسب عجز الموازنة أو حاجتها لتمويل المشاريع الضخمة.
٢. إصدار تنظيمات وقرارات مالية حكومية ترتب عملية الإصدار بالتنسيق مع المصرف المركزي وسوق الأوراق المالية والمصارف ذات الصلة.
٣. تحديد المصرف الذي سيقوم بالتسويق والتعاقد معه وتحديد عمولته عند القيام بعملية الاكتتاب.
٤. تجميع المبالغ وتخصيصها لتمويل عجز الموازنة، أو المشاريع المخططة حسب خطة الدولة في وزارة المالية وبالتنسيق مع الوزارات المختصة.
٥. تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تريدها الدولة من وراء سياسة القروض العامة.

---

[١] سوزي ناشد: المالية العامة، مرجع سابق ص ٢٤٩.

إن هذه الخصائص توضح آلية الإصدار وأهدافها في الاقتصاد الوطني.

٩-٤-١- تشريعات الإصدار:

تتطلب كل واقعة مالية مهما كان حجمها وسعرها إصدار قانون من السلطة التشريعية ينظم هذه الواقعة ويحدد أصول الجباية والإنفاق، والقروض العامة تتطلب مثل غيرها إصدار قانون من السلطة التشريعية يحدد فيه قيمة القرض ومجالات التمويل ويترك للسلطة التشريعية تنظيم الأمور الفنية كما يلي:

١. تصدر السلطة التشريعية قانون تنظيم القرض العام ومجالات التمويل.[١]

٢. تحدد السلطة التنفيذية ما يلي:

- ☒ تحدد الحكومة المبالغ الواجب الاكتتاب بها.
- ☒ تحدد سعر الفائدة التأشيري لهذه القروض.
- ☒ تتفق مع المصرف المركزي، أو المصرف التجاري لتسويق القرض.
- ☒ تحدد فترة القرض ٦ أشهر – سنة – سنتين – خمس سنوات.... وهكذا.
- ☒ تحدد المشاريع التي سيتم تمويلها من هذا القرض.

٣. تعد تشريعات القرض العام تجارية بين الدولة والأفراد والشركات المكتتبين بهذا القرض، أي يكون عقد القرض العام من عقود القانون العام يترتب عليه مراكز قانونية لكل من الدولة والمكتتبين.

٤. على الحكومة الالتزام بشروط العقد التي حددتها بمفردها وقبل بها الأفراد المكتتبين وذلك بهدف تنظيم الأعمال التجارية لتخدم التطور الاقتصادي.

استناداً لهذه الإجراءات نلاحظ بأن السلطة التشريعية تقدم القانون وهو بمثابة الإجازة فقط بينما الحكومة ممثلة بوزارة المالية تقوم بالإجراءات الإدارية والتنظيمية والمالية وأحياناً الاكتتاب إذا كانت تريد بيع القرض بنفسها دون وسيط، وهذه العملية تبين دور وزارة المالية ونشاطها المالي بخصوص تسويق القروض العامة.

---

[١] سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، مرجع سابق ص ٢٥٠

٩-٤-٢- قيمة القرض العام:

يقصد بقيمة القرض العام:

" المبلغ الذي تحدده الدولة من خلال عجز الموازنة، أو لتنفيذ مشروع استثماري بحد ذاته".[١]

فإذا كانت تعلم مسبقاً بأنها ستحصل على هذا المبلغ فتحدد قيمة القرض عند طرحه على الجمهور، وإذا كانت تعلم بعدم قدرتها على تجميع المبلغ المحدد فإنها لا تحدد قيمة القرض واستناداً لذلك تصدر القرض وفق أسلوبين:

١. أسلوب تحديد قيمة القرض المطروح على الاكتتاب العام:

تحدد الحكومة قيمة القرض وسعر الفائدة وفترة السداد وتطرح السندات على الاكتتاب العام، فيقوم الأفراد والشركات بالاكتتاب بهذه السندات وفي حال تجاوز الاكتتاب قيمة القرض، تقوم وزارة المالية بإجراء نسبة وتناسب وتخفض المبالغ وتعيد ٢٥% للمكتتبين، فإذا بلغ الاكتتاب أربعة أضعاف تأخذ المبلغ وتعيد ثلاثة أضعاف للمكتتبين.[٢]

مثال:

طرحت الحكومة قرضاً عاماً بقيمة ١٠ مليار ليرة سورية على شكل سندات قيمة السند ٥٠٠٠ ليرة سورية وسعر الفائدة ٨% لمدة سنة فإذا علمت أن قيمة الاكتتابات بلغت ٢٠ مليار ليرة، أحسب كيف ستنظم الحكومة هذه العملية.[٣]

عدد السندات ١٠,٠٠٠٠٠٠٠٠ ÷ ٥٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠٠ سند

عدد السندات المكتتب بها ٢٠,٠٠٠٠٠٠٠٠ ÷ ٥٠٠٠ = ٤٠٠٠٠٠٠ سند

تخفيض عدد السندات لكل مكتتب ٥٠%

---

[١] عصام بشور: المالية العامة، مرجع سابق ص ٣٠٩.

[٢] عصام بشور: المالية العامة، مرجع سابق ص ٣٠٩.

[٣] مجدي محمود شهاب: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٨ ص ٢٥٠.

اكتتب أحمد ب– ١٠٠ سند بقيمة ٥٠٠,٠٠٠ ليرة

يبقى ٥٠٠,٠٠٠ – ٢٥٠,٠٠٠ = ٢٥٠,٠٠٠ ليرة

أي يبقى لديه ٥٠ سند بقيمة ٢٥٠,٠٠٠ وتعيد له ٢٥٠,٠٠٠ ليرة

٢. أسلوب عدم تحديد قيمة القرض:

تستخدم الحكومة هذا الأسلوب في حالات الحروب، أو عند حاجتها لمبالغ كبيرة تفوق حجم الموازنة العامة، أو للقيام بحركة عمرانية في الاقتصاد الوطني، وفي مثل هذه الحالات، لا تحدد الحكومة مبلغ القرض، وذلك بهدف الحصول على المبالغ مهما كان حجمها.

مثال:

طرحت وزارة المالية قرضاً على الاكتتاب العام وحددت قيمة السند ب– ٥٠٠٠ ليرة وبسعر فائدة ٨% ولمدة سنة، وإذا فرضنا أنها باعت ١٠ ملايين سند:

احسب المبلغ المتحصل وخدمة الدين العام:

قيمة القرض ١٠,٠٠٠٠٠٠ × ٥٠٠٠ = ٥٠ مليار ليرة

الفائدة = القرض × سعر الفائدة

= ٥٠ مليار × ٨% = ٤ مليار ليرة سنوياً

وتكتفي الدولة بهذا المبلغ للعام القادم وذلك استناداً للظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتفكر بطرح سندات في العام القادم.

٩–٥– أنواع سندات القرض:

يقصد بسندات القرض: " الصيغة والأشكال التي تطرح فيها وزارة المالية السندات على المكتتبين في الأسواق المالية، أو صيغة عقد القرض مع المؤسسات المالية الاجنبية، وعادة ما تأخذ دائماً صيغة (سندات) ".

نظراً للتطور الحاصل في عالم المال والنقد، فقد طورت الأسواق المالية عدداً من السندات الحكومية أهمها:

١. السندات الاسمية:

وهي أوراق نقدية يسجل في السند اسم المالك ومبلغ القرض وسعر الفائدة وزمن الاستحقاق وشعار وزارة المالية، ومختومة بخاتم الوزارة والموظف المختص.

تمسك وزارة المالية سجلاً خاصاً تدون فيه أرقام السندات وأسماء المالكين وتوقيع المالك على السجل وذلك لإثبات ملكيته، وتدفع الفائدة المترتبة على هذا السند للمالك المدون اسمه في سجل وزارة المالية [١]

وفي حال انتقال الملكية إلى مالك آخر يذهب الاثنان إلى وزارة المالية لتعديل المعلومات ونقل الملكية إلى المالك الجديد.

تحقق هذه السندات لمالكها الحماية من السرقة أو الضياع لأن المالية لا تتعامل إلا مع المالك المدون اسمه في السجل بينما لا يستطيع بيعها بالسرعة اللازمة إلا عندما يجد من يرغب بشرائها.

٢. السند للحامل:

هي سندات يدون فيها المبلغ وزمن الاستحقاق، ولا يوجد خانة محددة للمالك، لأن حاملها هو المالك، وفي حال بيعها إلى شخص جديد لا يتطلب الأمر إلا تسليم السند للمالك الجديد فقط.

تتميز هذه السندات بإمكانية بيعها في الأسواق المالية وتداولها عدة مرات قبل استحقاقها، وعند استحقاق السند يسلمها المالك للمصرف التجاري وهو يقوم بدوره بتحصيل القيمة من وزارة المالية.

أما محاذيرها فهي امكانية الضياع أو السرقة، ولا يستطيع المالك إثبات حقه لأنها قابلة لذلك لعدم وجود اسم للمالك، لكن البورصات طورت الأنظمة المالية واثبات

---

[١] عبد الهادي النجار: اقتصاديات النشاط الحكومي، مرجع سابق ص ٣٢٢.

الملكية وأصبحت الأوراق تبقى في البورصة بموجب السجل الالكتروني، فقط تنتقل الملكية من أحمد إلى بسام دون حاجة لوجود السند.

المراجع:

١- خولة شاكر الدجيلي: بيت المال، نشأته وتطوره، مطبعه وزارة الأوقاف بغداد ، ١٩٧٦.

٢- عصام بشور: المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق ١٩٨٢.

٣- عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية ٢٠٠٥.

٤- المؤلف: اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسنين دمشق ١٩٩٧.

٥- سوزي ناشد عدلي: المالية العامة، الدار الجامعية الاسكندرية ٢٠٠٤.

٦- زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية، الدار الجامعية الاسكندرية ١٩٩٥.

٧- حامد عبد المجيد دراز: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٨.

٨- علي خليل – سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران عمان ٢٠٠٤.

٩- مجدي محمود شهاب: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٨ ص ٢٥٠.

١٠- عبد الهادي النجار: اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٢.

أسئلة الفصل التاسع:

١-صح أو خطأ True / False

الرقم	السؤال	صح	خطأ
١	تلجأ الدولة إلى القروض العامة لتمويل مشاريع البنية التحتية	✓	
٢	يصدر القرض الداخلي بالعملة الأجنبية		☒
٣	لا تضع الدول الأجنبية فائدة على القروض الخارجية		☒
٤	تأخذ الدولة رغبة الأفراد عند إقرار القروض الالزامية		☒
٥	السندات الاسمية تحمل اسم المشترك وزمن ومدة القرض	✓	
٦	لا يظهر اسم المقترض في السند للحامل (سندات حكومية)	✓	
٧	يحق للأفراد الاكتتاب بالطريقة المباشرة بالقروض العامة	✓	
٨	تستطيع البورصة طرح سندات للاكتتاب العام	✓	

٢-أسئلة خيارات متعددة Multiple-Choice

١-تلجأ الدولة للقروض العامة

A-لتمويل مشاريع البنية التحتية

B-لتمويل الصادرات

C-لتمويل الزراعة

D-المصارف الخاصة

٢-القروض الخارجية تنظم

A-بالعملة الوطنية

B-بالعملة الأجنبية

C-بالذهب

D-بالفضة

٣-بيع السندات عن طريق المصارف يحقق

A-الأرباح

B-سعر فائدة متدنية

C-سرعة تصريف السندات

D-سرعة الاسترداد

٤-يستطيع صاحب السند للحامل

A-تداوله مع صاحبه

B-تداوله في المصارف

C-بيعه إلى دول أجنبية

D-تداوله في البورصة

٣-أسئلة قضايا للمناقشة

١-ماهي أسباب اللجوء إلى القروض العامة؟

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٢).

٢-قارن بين القروض الداخلية والقروض الخارجية

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (-٣ (٣)).

٣-قارن بين السندات الاسمية والسندات للحامل

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٧).

الفصل العاشر آثار القروض العامة

عنوان الفصل: آثار القروض العامة

The effects of public loans

كلمات افتتاحية:

آثار القروض: Loans effects القروض والاستثمار: Investment and loans

تبديل القروض: Loans Conversion استهلاك القروض:Loans Amortization

القروض والتضخم:Inflation and loans القروض والركود:Stagnation and loans

ملخص الفصل:

تناولنا في هذا الفصل شرحاً مفصلاً لانقضاء القروض العامة فمنها التبديل ومنها الاستهلاك، ويأخذ التبديل نوعين؛ التبديل الاختياري والتبديل الاجباري، ثم تناولنا شرح الاستهلاك وكيف تستطيع الدولة تسديد هذه القروض عندما يكون لديها الإمكانيات المالية الكافية لسداد هذه القروض.

كما تناولنا شرح الآثار الاقتصادية للقروض العامة، وبشكل خاص أثر القروض العامة على الاستهلاك (بزيادة حجم الاستهلاك) وكذلك أثر القروض العامة على الادخار والاستثمار حيث تشجع الدولة زيادة حجم الاستثمار

ثم أخيراً دراسة أثر القروض العامة على الركود والتضخم، ثم دراسة آثار القروض الاجتماعية على الطبقات والأجيال.

المخرجات والأهداف:

١- نتعرف في هذا الفصل على انقضاء القروض العامة (عندما تنتهي مدتها)
٢- دراسة آثار التبديل ويوجد نوعان من التبديل؛ التبديل الاختياري والتبديل الاجباري
٣- التعرف على استهلاك القروض العامة (تسديد القسط مع الفائدة).
٤- دراسة آثار القروض العامة على الاستهلاك.
٥- دراسة آثار القروض العامة على الادخار والاستثمار.
٦- دراسة آثار القروض العامة على الركود والتضخم في الاقتصاد الوطني.
٧- التعرف على الآثار الاجتماعية للقروض على الطبقات والأجيال.

مخطط الفصل:

١- انقضاء القروض العامة
   - ❖ الوفاء بالقروض العامة
٢- تبديل القروض العامة

- ❖ التبديل الاختياري
- ❖ التبديل الاجباري

٣- استهلاك القروض العامة

٤- الاثار الاقتصادية للقروض العامة

- ❖ أثر القروض العامة في الاستهلاك الكلي
- ❖ أثر القروض العامة في الاستثمار
- ❖ أثر القروض العامة في معالجة الركود والتضخم

٥- الآثار الاجتماعية للقروض العامة

- ❖ آثار القروض على الطبقات الاجتماعية
- ❖ آثار القروض في الأجيال

١٠-١- انقضاء القروض العامة:

يقصد بانقضاء القروض العامة:

" قيام الدولة بسداد القروض العامة أو تبديلها أو استهلاكها وذلك بهدف المحافظة على مصداقية الدولة والتزامها بالأنظمة والقوانين أمام المواطنين واستمرار الأفراد بالتعامل بالسندات الحكومية في المستقبل ".

ويوجد عدة طرق للوفاء بالقروض العامة:

١٠-١-١- الوفاء بالقروض العامة:

يقصد بالوفاء:

" قيام وزارة المالية برد المبالغ المقترضة إلى أصحابها عند حلول أجلها ويكون ذلك للقروض الصغيرة وقصيرة الأجل (أذون الخزينة) بينما القروض الكبيرة أو طويلة الأجل فيمكن الوفاء بها تدريجياً حسب الملاءة المالية للدولة".

واستناداً لذلك يتم الوفاء كما يأتي:

١. أذون الخزينة العامة: تسدد عند انتهاء الأجل، عادة ما تكون مدتها ٩٠ يوماً أو ١٨٠ يوماً، ولا يجوز تأجيلها.

٢. سندات الدين العام: وهي قسمين:

- لمدة سنة.
- سنتين فما فوق.

وعادة ما تسددها الدولة على أقساط، خلال أكثر من سنة (سنتين أو ثلاثة) وفي حال نقص الأموال يمتد أجل الوفاء بها إلى خمس سنوات.

ويتم الوفاء حسب الوضع المالي للدولة، فكلما ازدادت الامكانيات كلما اسرعت الحكومة بالوفاء، وبالمقابل في حال لم تحصل على الضرائب اللازمة تؤجل السداد من سنة إلى خمس سنوات.

١٠-٢- تبديل القروض العامة Conversion:

يقصد بتبديل القروض العامة:

" تعديل عقد القرض من حيث سعر الفائدة وزمن الاستحقاق، أو استبدال قرض قصير الأجل بقرض طويل الأجل، نظراً لعدم توفر الامكانيات اللازمة لدى وزارة المالية لسداد القرض القديم بهدف تخفيض الالتزامات المترتبة على الدولة وزيادة مقدرتها المالية اتجاه الدائنين والدول الأجنبية ".

إن هذا المفهوم للتبديل يوضح بأن الحكومة التي تلجأ للقروض العامة، تكون في ظروف مالية صعبة، ومن ثم يساعدها التبديل على إيجاد ظروف مالية أفضل للوفاء بديونها.

وينطبق التبديل على القروض الخارجية، حيث تطلب الحكومة من المقرضين الخارجيين إعادة الجدولة (التبديل) من خلال تعديل شروط القرض وفائدته ومدة الاستحقاق.

يشترط لنجاح عملية التبديل توفر العوامل التالية:

١. أن تتوفر الثقة لدى المقرضين بالدولة ونظامها الاقتصادي والاجتماعي، فإذا لم تتوفر الثقة لا تستطيع الدولة تبديل القرض لأن المقرضين يختارون سداد القرض فوراً عند الاستحقاق.

٢. ارتفاع سعر الفائدة بالسندات القديمة مما يزيد التكاليف، وبالمقابل تنخفض الفائدة في السوق، الأمر الذي يدفع الحكومة لتبديل القرض بهدف تخفيض التكاليف[١].

٣. تقديم مزايا للمقرضين مثل تخفيض الضرائب على القرض الجديد.

٤. اختيار الظروف المناسبة لإجراء عملية التبديل مثل حالة الرواج أو تحسن ظروف الاستيراد، أو زيادة معدلات الرواتب والأجور.

---

[١] يونس احمد البطريق: المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٥ ص ٢٨٠.

إن هذه الشروط تساعد الحكومة على تبديل قروضها بنجاح، بينما إذا لم تكن الظروف مناسبة تضطر الحكومة لفرض شروط الزامية تؤدي إلى فقدان الثقة بالحكومة ويؤدي ذلك لإسقاط الحكومة من خلال الاضطرابات المالية وقيام المظاهرات ضد الحكومة الأمر الذي يؤدي لتشكيل حكومة جديدة، كما حصل في اليونان عام ٢٠١٢م.

يأخذ التبديل الأشكال التالية:

١٠-٢-١- التبديل الاختياري Facultative Conversion:

ويكون التبديل الاختياري من خلال المفاوضات بين المقرضين والمالية، عندما تعلن الحكومة عن رغبتها بتبديل شروط القرض، ويشترط لذلك اعطاء مزايا للمقرضين لكي يقبلوا بالتبديل الاختياري، مثل السداد أو تخفيض سعر الفائدة، تخفيض الضرائب على ريع رؤوس الأموال المتداولة بنصف نقطة أو نقطة مئوية، إجراء سحب يانصيب على أرقام السندات بهدف تشجيع عملية التبديل وغيرها.

١٠-٢-٢- التبديل الإجباري Conversion Obligatoire:

ويكون التبديل من خلال استخدام سلطة الدولة بفرض شروط جديدة دون موافقة المقرضين من خلال تخفيض سعر الفائدة – تحديد مدة القرض – وغيرها.

لكن هذا الاجراء يضر بالسمعة المالية للدولة، ويبين للمقرضين بأن الظروف المالية التي تمر بها الدولة صعبة، او هي مقدمة على الإفلاس.

١٠-٢-٣- التبديل المتباين:

ويعني أن تدفع وزارة المالية نصف القرض وتؤجل النصف الثاني لمدة خمس سنوات مع سعر الفائدة الذي تحدده، الأمر الذي يشجع على قبول المقرض بالشروط الجديدة.

إن هذا التبديل هو أفضل من التبديل الإجباري لأنه يضمن للدائنين جزءاً من حقوقهم ويقبلون بالفترة الجديدة، طالما أنها تشكل استثماراً جديداً للأموال المستثمرة.

١٠-٣- استهلاك القروض العامة: Amortization:

يقصد باستهلاك القروض تسديد القروض على دفعات متتالية، مخفضة رأسمال القرض وفوائده[١].

أو هو السداد التدريجي للقروض العامة بهدف التخلص من القروض وخدمة الدين العام وتخفيف الأعباء المالية عن الخزينة العامة.

يتطلب استهلاك الدين العام:

- توفر الأموال الفائضة لدى الدولة للسداد.
- التنسيق مع المقرضين على آلية السداد.
- وجود حالة الركود في الاقتصاد الوطني بهدف تحسين نتائج السداد ليؤدي إلى الرواج الاقتصادي، بدلاً من التضخم.

١٠-٤- الآثار الاقتصادية للقروض العامة:

تؤثر القروض العامة في كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم تنتقل الآثار إلى الإنتاج والعمالة، فإذا قامت الدولة بإنفاق القروض العامة على مشاريع البنية التحتية، فإن أثرها يمتد إلى الإنتاج والدخول وفي حال كان العرض مرناً يؤدي ذلك لزيادة الإنتاج وتشغيل العمال، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي، أما إذا كان العرض غير مرن، فإن ذلك يؤدي لارتفاع الأسعار.

وسوف ندرس هذه الآثار بالتفصيل كما يلي:

١٠-٤-١- آثر القروض العامة في الاستهلاك الكلي:

يتألف الاستهلاك الكلي من استهلاك الأفراد والقطاع الخاص، ومن الاستهلاك الحكومي، ويشكل نسبة كبير من الدخل القومي، فكلما ازداد الاستهلاك يزداد الطلب

---

[١] عصام بشور: المالية العامة، مرجع سابق ص ٣١٥.

ويزداد الإنتاج بهدف تلبية الحاجات من السلع والخدمات، لذلك تعمد الحكومات لزيادة الدخول بهدف زيادة الاستهلاك لأنه يشجع الإنتاج.

يشكل الإنفاق الحكومي جزءاً هاماً من الاستهلاك الكلي، فكلما زادت الحكومة الإنفاق العام سوف يزداد الإنفاق الكلي الأمر الذي يؤدي لزيادة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد ثم يزداد الاستهلاك الكلي، فالإنفاق الكلي.

لكن هذه الآلية تمر بمرحلتين:

١. عند الاشتراك بالقروض العامة سوف ينخفض الاستهلاك الكلي لأن الأفراد من شركات ومضاربين وصغار المدخرين سوف يخفضون الاستهلاك لزيادة مدخراتهم بهدف شراء السندات الحكومية (ينخفض الاستهلاك)

٢. عندما تقوم الحكومة بإنفاق القروض العامة على إقامة المشاريع العامة أو تمويل الخدمات سوف تولد دخولاً جديدة وسوف يزداد الاستهلاك كما في الشكل البياني التالي:

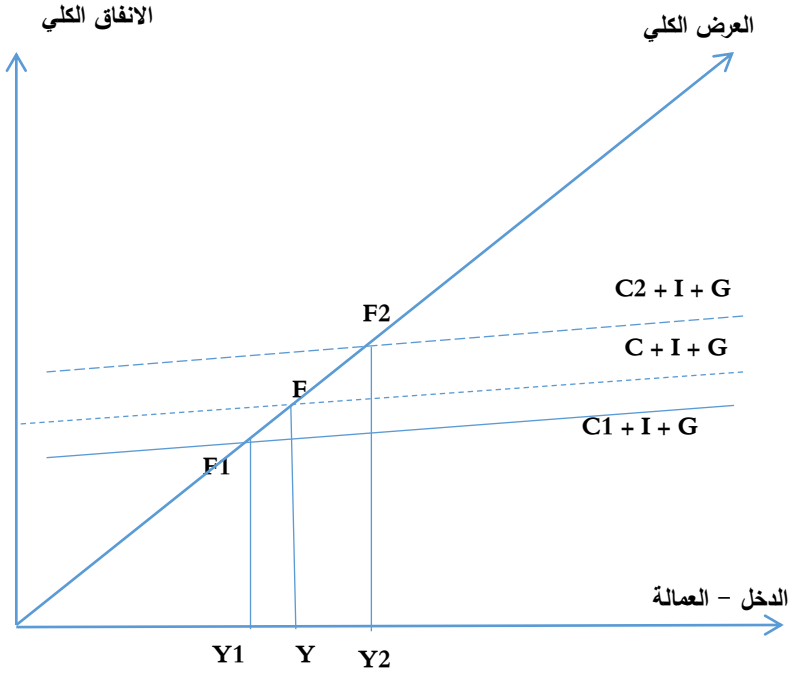

الشكل رقم (٨) يوضح أثر القروض العامة في الاستهلاك الكلي والدخل والعمالة

يلاحظ من الشكل البياني رقم (٨) ما يلي:

١) توضح النقطة f التوازن بين الطلب الكلي (C + I + G) والناتج وتحدد لنا مستوى الدخل عند Y.

٢) عند زيادة طلب الحكومة على القروض قام الأفراد والشركات بتخفيض استهلاكهم بهدف الاشتراك بالقروض العامة، وانخفضت نقطة التوازن إلى F1 حيث أصبح الطلب (C1 + I + G) وانخفض مستوى الدخل إلىY1 ، لكن هذه الحالة لا تدوم طويلاً لأن الحكومة سوف تنفق القروض على المشاريع والخدمات.

٣) عندما تقيم الدولة مشاريع البنية التحتية وتشجيع المستثمرين سوف يزداد الإنتاج والتشغيل وسوف تزداد الدخول عندها سوف نلاحظ انتقال المنحنى C1 + I + G إلى C2 + I + G وسوف توضح لنا نقطة التوازن F2زيادة الدخل من Y1 إلى Y2 أي تبدأ الآثار الإيجابية بعد مضي خمس سنوات تقريباً.

١٠-٤-٢- أثر القروض العامة في الاستثمار:

يتألف الاستثمار الكلي من الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص، والاستثمار الحكومي، فكلما زاد الاستثمار الحكومي يزداد الاستثمار الكلي ويؤثر ذلك إيجابياً على الإنتاج والتشغيل في الاقتصاد الوطني، وأياً كان حجم الاستثمارات الحكومية، الإنفاق على مشاريع البنية التحتية (طرقات – جسور – مرافئ – سكك الحديد – مطارات مشاريع الكهرباء والمياه – الاتصالات – المدن الصناعية.... وغيرها.

أو الإنفاق على الخدمات بكافة أنواعها فإن آثر ذلك يوضحه الشكل البياني التالي:

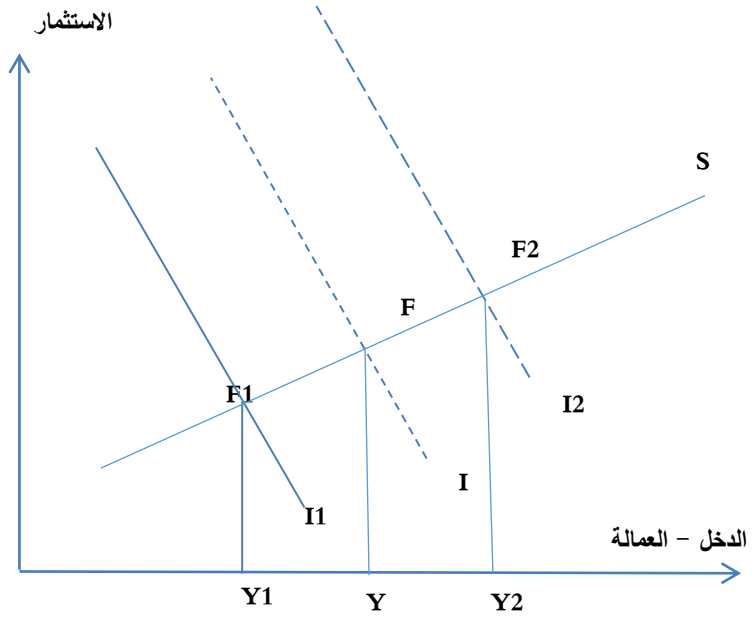

الشكل رقم (٩) يوضح آثر القروض العامة في الاستثمار الكلي

يلاحظ من الشكل البياني رقم (٩) ما يلي:

١ – إن نقطة التوازن بين الادخار والاستثمار في النقطة F تحدد لنا مستوى الدخل القومي وحجم العمالة عند y.

٢ – إن اقتراض الحكومة بهدف إقامة مشاريع البنية التحتية أو إقامة مصانع عامة سوف يزيد حجم الاستثمار الحكومي، أي سوف ينتقل منحنى الاستثمار من I إلى I_2 وتصبح نقطة التوازن F_2 حيث تحدد لنا مستوى الدخل ب– y_2 أي يزداد الدخل ويظهر التحسن الاقتصادي.

٣ – في حال عدم قيام الحكومة باتفاق القرض على الأنشطة الاستثمارية سوف ينخفض حجم الاستثمار الحكومي وسوف ينخفض على الأثر الإنفاق الاستثماري الكلي أي ينتقل المنحنى y إلى y_1 وتصبح نقطة التوازن F_1 حيث تشير إلى انخفاض الدخل والعمالة إلى y_1 ويتجه الاقتصاد باتجاه الركود.

يتضح من هذه الآثار بأنه على الحكومة:

– الاقتراض بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية أو تشجيع الاستثمار.

– الاقتراض بهدف إقامة المصانع الحكومية التي ستنتج مباشرة وتزود الاقتصاد بالسلع والخدمات.

وبذلك تظهر الآثار الإيجابية للقروض العامة.

١٠-٤-٣- أثر القروض في معالجة الركود والتضخم:

تعد القروض من الأدوات المالية والنقدية بآن واحد، لأنها تؤثر في حجم السوق النقدية من جهة، وتؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية من جهة أخرى، ولذلك تستطيع الدولة استخدام القروض لمعالجة آثار الركود وآثار التضخم كما يلي:

ففي حالة الركود:

يعاني الاقتصاد الوطني من الركود عندما ينخفض الطلب الكلي ويؤدي ذلك لتكدس البضائع في المستودعات الأمر الذي يؤدي لتخفيض حجم الإنتاج وتسريح العمال وزيادة أعداد البطالة في صفوف العمال، وانخفاض الدخول، وزيادة حجم السحوبات من الودائع للإنفاق الاستهلاكي، في هذه الحالة إذا اقترضت الدولة من الودائع المجمدة أو من الأفراد المدخرين فإن ذلك سيحرك الطلب الكلي.

وفي حالة التضخم:

يزداد حجم الطلب الكلي ونظراً لعدم قدرة العرض على مواجهة الطلب الكلي لذلك ترتفع الأسعار، ويؤدي ذلك لزيادة حجم وسائل الدفع وتشغيل العمال العاطلين عن العمل وعادةً ما توصف هذه الحالة في الفترة القصيرة بالفجوة التضخمية وكذلك في حالة الركود توصف، بالفجوة الركودية وهذا ما سنلاحظه في الشكل البياني التالي:

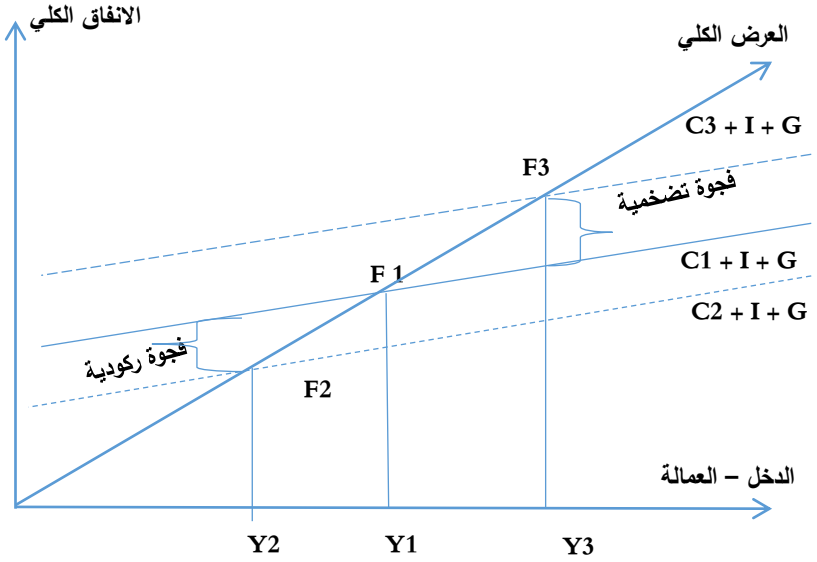

الشكل رقم (١٠)

يلاحظ من الشكل البياني رقم (١٠) ما يلي:

١. إن حالة التوازن القائمة بين العرض والطلب هي في نقطة التوازن F1 التي تحدد حجم الناتج والعمالة في الاقتصاد الوطني، فعندما ينخفض الطلب تظهر الفجوة الركودية وبالمقابل إذا ازداد الطلب تظهر الفجوة التضخمية.

٢. إن انخفاض حجم الطلب الكلي من $(C_1 + I + G)$ إلى $(C_2 + I + G)$ قد أدى لانتقال نقطة التوازن من F_1 إلى F_2 وأدى ذلك لانخفاض الدخل من y_1 إلى y_2 الأمر الذي يوضح زيادة البطالة وانخفاض مستوى الأسعار ويؤدي ذلك لانخفاض مستوى المعيشة لكافة الطبقات وخاصة الفقراء والعمال وتظهر الفجوة الركودية.

فالقروض التي تحصل عليها الحكومة تؤدي لزيادة الطلب الكلي ومع الزمن يمكن أن يخرج الاقتصاد من حالة الركود ويعود إلى الوضع التوازني السابق أو إلى حالة أفضل.

٣. إن ارتفاع حجم الطلب من (C_1+I+G) إلى (C_3+I+G) دون أن يرافق ذلك زيادة العرض سوف يؤدي لظهور الفجوة التضخمية، والقروض العامة تكون وسيلة مالية ونقدية هامة لمعالجة التضخم لأنها ستسحب كمية كبيرة من الأموال من السوق

وعلى الدولة عدم إنفاقها، بل احتجازها بهدف تخفيض وسائل الدفع الأمر الذي يؤدي إلى زوال الفجوة التضخمية، وعودة الأسعار إلى ما كانت عليه قبل التضخم.

تعد القروض الوسائل الناجحة لمعالجة آثار الركود والتضخم شريطة استخدامها بشكل جيد وفي الأوقات المحددة لأحداث تلك الآثار.

١٠-٥- الآثار الاجتماعية للقروض العامة:

إن إنفاق القرض سوف يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية كما ذكرنا ويؤثر على الطبقات الاجتماعية وعلى الحراك الاجتماعية، وعلى الأجيال، لأن الجيل الذي يشترك في القروض قد لا يستفيد منها، وقد يكون هو المستفيد والجيل القادم هو الذي يتحمل الآثار السلبية، وقد حصل ذلك تاريخياً أن استفادت طبقة وخسرت طبقة أخرى، وحصل الجيل الأول على المنافع، بينما دفع الجيل الثاني القرض، ولكي نحدد حجم وطبيعة الفائدة لكل جيل أو طبقة اجتماعية علينا تحديد الحالات بدقة حتى نحصر المنافع والآثار السلبية.

١٠-٥-١- آثار القروض على الطبقات الاجتماعية:

نظراً للتطور المتشابه بين الأنظمة الاجتماعية فقد تمحورت الجماعات البشرية في طبقتين:

الأولى: تملك وتنتج وتحكم (الأغنياء).

الثانية: تعمل ولا تملك (الفقراء).

وقد يحصل نتيجة العدالة الاجتماعية ظهور الطبقة الوسطى في بعض المجتمعات، فهي تملك وتعمل (الطبقة الوسطى).

ونظراً لاعتماد الحكومات على الضرائب المباشرة في التمويل، فإن الأغنياء هم من يتحمل أعباء تمويل المجتمعات الرأسمالية، ولكن قد لا تستطيع الحكومات الحصول على الضرائب اللازمة، لذلك تلجأ إلى القروض العامة، فالسؤال المطروح حالياً من يستفيد من القروض العامة الأغنياء أم الفقراء، أم الاثنين معاً؟

حتى نحدد من هو المستفيد من القروض العامة يجب علينا دراسة إنفاق القروض على الخدمات أم على المشاريع الاستثمارية كما يلي:

الحالة الأولى: إنفاق القروض على الخدمات:

إذا قامت الدولة بإنفاق القروض على المجالات الخدمية مثل (خدمات الصحة – التعليم – الثقافة – الرياضة – النظافة) وزيادة الرواتب والأجور[1] ودعم الأسعار، واستيراد السلع الغذائية بأسعار رخيصة، فإن ذلك يؤثر إيجاباً على مستوى المعيشة، ويستفيد الفقراء أكثر من الأغنياء من هذه الإجراءات المالية، لأن الأغنياء لا يهتمون كثيراً بهذه الخدمات ولا يستفيدون منها، لذلك تحقق الحكومات العدالة الاجتماعية في حالة الاقتراض لتمويل الخدمات العامة.

الحالة الثانية: إنفاق القرض العام على المجالات الإنتاجية:

فإذا قامت الحكومة بإنفاق القرض على مشاريع البنية التحتية (طرقات – جسور – مطارات – مدافئ – سكك الحديد – الكهرباء – الماء – الاتصالات – المدن الصناعية... وغيرها) أو الإنفاق على إقامة المصانع العامة لإنتاج السلع للاقتصاد الوطني ، فإن ذلك سيؤدي لزيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار وتشغيل العمال وزيادة حجم الصادرات ، وهذا الإجراء سوف يستفيد منه الأغنياء والفقراء معاً ، لأن الأغنياء سوف يوظفون أموالهم في إقامة مشاريع إنتاجية وخدمية جديدة ، ومن ثم سوف تزداد أرباحهم ، والفقراء سوف يعملون أي تنخفض أعداد العاطلين عن العمل وتزداد دخولهم ويطرأ التحسن على مستوى المعيشة بشكل تدريجي في المجتمع.

---

[1] المؤلف: الاقتصاد المالي، مرجع سابق ص ٢١٠.

١٠-٥-٢- آثار القروض في الأجيال:

إن عملية الاكتتاب تتم من خلال الطبقة الغنية ومن الجيل الحالي، لكن سداد القرض سيكون خلال عشر سنوات أو أكثر، ولذلك تتوقف آثار القروض على طريقة إنفاق المال، وهنا نفرق بين حالتين:

الحالة الأولى: إنفاق القرض على المجالات الخدمية:

إن إنفاق القرض على الخدمات الاجتماعية وعلى الإعانات لدعم الأسعار وزيادة الرواتب والأجور، واستيراد المواد الغذائية سوف يؤدي لتحسين الظروف العامة ورفع مستوى المعيشة للسكان، ومن ثم يستفيد الجيل الحالي من إنفاق القرض ويكون المكتتب بالقرض الجيل الحالي، فهو مكتتب ومستفيد بآن واحد، بينما يقع على عاتق الجيل القادم سداد القرض.

الحالة الثانية: إنفاق القرض على المجالات الإنتاجية:

إن إنفاق القرض على مشاريع البنية التحتية وإقامة المدن الصناعية وتقديم الإعانات للمنتجين والمستثمرين، فإن المستفيد من إنفاق هذه القروض الجيل الثاني لأنها أدت لتشغيل العمال وزيادة الإنتاج وتوفير السلع والخدمات للمواطنين، فالمكتتب الجيل الأول (الحالي) بينما المستفيد يكون الجيل الثاني، والقروض تسدد نفسها لأن زيادة الإنتاج سوف تزيد الضرائب والإيرادات الأخرى فيتم تسديد القرض، دون أن يؤثر ذلك عن الجيل الثاني، بينما الجيل الأول هو الذي قدم التضحية عندما اشترك بالقروض العامة فهو غير مستفيد.

أخيراً:

إن آثار القروض العامة عادة ما تكون إيجابية شريطة أن تشجع الدولة الإنتاج والاستثمار بالأنظمة والقوانين المرنة من جهة والإعانات والمزايا والحوافز من جهة ثانية، فتنتقل الدولة من دولة متخلفة أو نامية إلى دولة أكثر تقدماً، وهذا حال دول جنوب شرق آسيا.

المراجع:

١- يونس احمد البطريق: المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٥.

٢- عصام بشور: المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق ١٩٨٢.

٣- المؤلف: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٩.

أسئلة الفصل العاشر:

١-صح أو خطأ True / False

الرقم	السؤال	صح	خطأ
١	يقصد بالوفاء بالقروض العامة عدم دفع القرض لأصحابه		☒
٢	يقصد بتبديل القروض الاختياري إعطاء مزايا للمقرضين	✓	
٣	يقصد بالتبديل الاجباري إعلام المقترضين قبل السداد		☒
٤	استهلاك القروض العامة هو سداد تدريجي للقرض	✓	
٥	يزيد القرض العام حجم الاستهلاك في الاقتصاد	✓	
٦	تؤثر القروض العامة سلباً على الاستثمار		☒
٧	لا يوجد أي أثر للقروض في حالة الركود		☒
٨	تستطيع الدولة معالجة حالة التضخم من خلال القروض العامة	✓	

٢-أسئلة خيارات متعددة Multiple-Choice

١-تسدد أذون الخزينة

A-عند انتهاء مدتها

B-في نهاية كل سنة

C-عندما يرغب المقرض

D-شهرياً

٢-يحصل التبديل لاختياري عندما

A-تريد الدولة عدم السداد

B-تعطي مزايا للمقرضين

C-تدفع القسط مع الفائدة

D-تدفع جزءاً من المبلغ

٣-تؤثر القروض العامة في الاستهلاك

A-سلباً

B-بشكل تدريجي

C-إيجاباً

D-نهائياً

٤-القرض العام في الركود

A-سلباً

B-بشكل تدريجي

C-نهائياً

D-إيجاباً

٣-أسئلة قضايا للمناقشة

١-ماذا يعني تبديل القروض العامة؟

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٢).

٢-كيف يؤثر القرض العام على الاستهلاك؟

مدة الإجابة ١٠ دقائق في الفقرة (٤- (١)).

٣-كيف تؤثر القروض العامة في حالة الركود؟

٤-مدة الإجابة ١٠ دقائق في الفقرة (٤- (٣)).

الفصل الحادي عشر الموازنة العامة للدولة

عنوان الفصل: الموازنة العامة للدولة

General Budget

كلمات مفتاحية:

الموازنة: Budget	فترة الموازنة:Budget Period
أهداف الموازنة: Budget Targets	ملامح الموازنة:Features of Budget
الملامح النقدية :Cash Features	الميزانية: Balance
الحسابات القومية:National Accounts	الموازنة النقدية:Cash Budget

ملخص الفصل:

يتضمن هذا الفصل تعريف الموازنة وخصائصها المحددة في الفترة الزمنية(سنة) ودورها في تحقيق الاستقرار والتوازن المالي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما ويتضمن أيضاً تطور الموازنة منذ العهود القديمة إلى القرن العشرين حيث استقرت الموازنة بشكلها الحالي، وتم شرح أهداف الموازنة العامة وخاصة تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الاستثمار وغيرها.

إضافة إلى ذلك تم شرح ملامح الموازنة استناداً لخطة الدولة وتوجهاتها، ثم ميزنا بين الموازنة والحسابات المالية كالموازنة النقدية والخطة الاقتصادية.

المخرجات والأهداف:

١- تذكر مفهوم الموازنة العامة للدولة وشرح خصائصها.
٢- المرور على التطور الذي حصل في مفهوم الموازنة وطريقة إعدادها حتى الوقت الحاضر.
٣- تحديد أهداف الموازنة المتمثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الضمان الاجتماعي وتشجيع الاستثمار والإنتاج وتشغيل العمالة وزيادة معدل النمو الاقتصادي.
٤- تحديد ملامح الموازنة وذلك من خلال توجهات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
٥- التفريق بين الموازنة والحسابات الاقتصادية كالموازنة النقدية والخطط الاقتصادية.

مخطط الفصل:

١- مفهوم الموازنة العامة
٢- تطور فكرة الموازنة العامة
٣- أهداف الموازنة العامة
٤- الملامح الأساسية للموازنة
٥- الموازنة والحسابات المالية الأخرى

تمهيد:

أكدت الدراسات المالية أهمية الموازنة العامة للدولة لأنها تشكل مركز الثقل في النظام المالي، فهي من خلال الإيرادات والنفقات تشكل حوالي ٣٠ % من الدخل القومي في دول العالم، وهذا يعني أن الحكومة تسيطر وتتصرف بثلث الدخل القومي، الأمر الذي يجعلها أداة توجيه للاقتصاد الوطني.

إن إقرار الموازنة في بداية كل سنة يحدد توجهات الحكومة، هل هي توجهات خدمية أم إنتاجية أم الاثنين معاً، فكلما كانت الحكومة تركز على دعم الإنتاج والاستثمار كلما شجع ذلك المستثمرين على إقامة مشروعات جديدة أو توسيع المشروعات القائمة بهدف الاستفادة من المزايا التي تقدمها الدولة، وزيادة الأرباح.

١١-١- مفهوم الموازنة العامة: Budget:

الموازنة لغة: الوزن كالوعد: روز الثقل والخفة، كالزنة، وزنه يزنه وزناً وزنة، والمثقال: أوزان.

والميزان: العدل والمقدار، ووازنه: عادله وقابله.[١]

وكلمة موازنة مشتقة من موازنة بين الشيئين، موازنة بمعنى ساوى أو عادل والموازنة في المالية تكون بين الإيرادات والنفقات.

لم يعرف العرب الموازنة، بل كان لديهم بيت مال المسلمين، وكانوا يقدرون الإيرادات والنفقات للعام القادم خوفاً من الوقوع بالعجز أو كانت تسمى آنذاك الضائقة المالية الحكومية.

- الموازنة في الاقتصاد: التوازن بين العرض والطلب وبين الإيرادات والنفقات العامة، بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي الذي يؤدي بدوره للتوازن الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل في الاقتصاد.

---

[١] الفيروز أبادي: القاموس المحيط، مرجع سابق صفحة ٣١٢

بما أن الموازنة العامة للدول تشكل جوهر العمل المالي الحكومي، يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، لذلك تصدى العديد من الباحثين لتعريف الموازنة وتحليل خصائصها.

فقد عرفها الاقتصادي المصري عبد الكريم صادق بركات بأنها:

" تقدير معتمد من السلطة التشريعية لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة مستقبلية غالباً هي السنة يعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية " [١]

يركز هذا التعريف عن دور مجلس الشعب (البرلمان) في إقرار وثيقة الموازنة

أما المشرع السوري فقد عرف الموازنة بأنها:

" هي خطة مالية أساسية سنوية لتنفيذ الخطة الاقتصادية بما يحقق أهداف هذه الخطة ويتفق مع بنيانها العام التفصيلي " [٢]

إنه تعريف مختصر في القانون المالي الأساسي للدولة.

ومن خلال التعاريف السابقة واستناداً لدور الموازنة المالي والنقدي فإنني أرى في الموازنة العامة:

" وثيقة مالية أساسية تصدر عن السلطة التشريعية تحدد الإيرادات والنفقات العامة للسنة القادمة وتتضمن مجموعة من العلاقات المالية والنقدية التي يمكن من خلالها إعادة توزيع الدخل القومي، وبهدف زيادة الإنتاج والدخول وتشغيل العمال وتحسين ظروف الحياة للمواطنين "

يتضمن هذا التعريف خصائص الموازنة وهي:

---

[١] عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، مرجع سابق صفحة ٣٤٣

[٢] القانون المالي الأساسي للدولة رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٦ صفحة ١

١. الموازنة وثيقة مالية:

وتعني الوثيقة المالية: البيانات والإحصائيات التي تتضمنها الموازنة للعام القادم بما فيها الإيرادات والنفقات العامة، والتحليل المالي لهذه الأرقام ودورها في الاقتصاد الوطني فهي تتضمن:

- ✓ المقارنة بين سنوات سابقة بهدف التعرف على مقدار التطور المالي والاقتصادي.
- ✓ تحليل وتقييم الإيرادات والنفقات وفعاليتها الاقتصادية.
- ✓ تحليل مقدار الفائض أو العجز ومصادر تمويل العجز المالي وأثره في الأسعار والدخول ومستوى المعيشة للمواطنين.
- ✓ أثر الإيرادات العامة في الإنتاج والدخول، وهل هي كبيرة أم صغيرة وتخدم التطور الاقتصادي، ولا تؤثر في تطور القطاع الخاص؟
- ✓ أثر النفقات العامة في زيادة الإنتاج والدخول وتشجيع الاستثمار بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ دور النفقات العامة في تشغيل العمال وتقديم الإعانات الاجتماعية التي تساهم في تحسين ظروف المعيشة للمواطنين.

إن هذه المؤشرات والمدلولات للوثيقة المالية (الموازنة) تعطي أدلة واضحة عن دور الحكومة وحجمها في الاقتصاد، بهدف الوصول إلى الوضع الأفضل.

٢. الموازنة صك تشريعي:

تدرس السلطة التشريعية (البرلمان) وثيقة الموازنة المقدمة من قبل الحكومة وتجري عليها بعض التعديلات إذا اقتضى الأمر، ثم تصدر بقانون، يتميز قانون الموازنة بما يلي:

- ✓ هو قانون ذو طبيعة خاصة يتضمن الإجازة بالجباية والإنفاق من جهة ويؤكد سلطة الدولة وسيادتها.[١]

---

[١] عصام بشور: المالية العامة، مرجع سابق صفحة ٣٤٦

- ✓ يتحدد في هذا القانون النفقات بكافة أنواعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونفقات الأمن والدفاع التي تحدد توجه الدولة.
- ✓ يتحدد في هذا القانون الإيرادات من الضرائب والرسوم والعجز في حال وجوده ومصادر التمويل لهذا العجز.
- ✓ يتحدد في هذا القانون بعض الرسوم، وبعض أنواع الإنفاق التي لا توجد في وثيقة الموازنة وتأخذ صفة القانون (ضرائب ورسوم ونفقات ملحقة).

إن هذه الصيغة القانونية تعطي السلطة التشريعية الحق بالرقابة على أعمال الحكومة ومحاسبتها في حال لم تلتزم بنص القانون.

٣. مدة الموازنة سنة:

كانت الحكومات أيام الملوك لا تلتزم بفترة محددة، ولكن مع نشوء فكرة الموازنة وموافقة البرلمان عليها تطلب الأمر تحديد فترة زمنية لهذه الموافقة وتم تحديدها بمدة سنة وذلك للأسباب التالية:

١) يحدد البرلمان مدة زمنية للإجازة التي يمنحها سنة مثلا ولا يجوز أن تكون الإجازة مفتوحة بالجباية والإنفاق.

٢) سهولة التأكد من الجباية والإنفاق خلال سنة، أما إذا تجاوزت السنة قد تختلف التقديرات زيادة أو نقصان ويختل عمل الحكومة.

٣) سهولة المراقبة على عمل الحكومة خلال سنة.

٤) سهولة إنجاز الأهداف المخططة والسيطرة عليها والتأكد من سرعة تنفيذها.

إن هذه الأسباب قد تدفع البرلمان والحكومات لحصر نشاط الحكومة المالية بسنة محددة لسهولة التنفيذ والمراقبة وتحقيق الأهداف المخططة.

٤. الموازنة مجموعة من العلاقات المالية والنقدية:

بما أن وسطي الموازنات في العالم يتراوح بين ٢٥ – ٣٥% من الناتج وفي بعض الدول المتقدمة ٤٠% من الناتج هذا يعني أن هذا الحجم الكبير سوف يؤدي لعلاقات وآثار متعددة هي:

١) العلاقات المالية: تظهر من خلال الجباية والإنفاق (جباية من القطاع الخاص) والإنفاق على الخدمات الاجتماعية، والمشاريع الاقتصادية

٢) العلاقات النقدية: تظهر من خلال:

- فتح حسابات لدى المصرف المركزي والمصارف لصالح وزارة المالية.
- تقترض من المصرف المركزي بهدف الإنفاق على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في حال عدم وجود أموال الجباية.
- تقترض من السوق النقدية (أذون الخزينة) للإنفاق في حال عدم وجود الجباية في بداية السنة.

إن هذه العلاقات سواء المالية (بالجباية والإنفاق) والنقدية (بالاقتراض) سوف تنشط العلاقات الاقتصادية الادخار والاستثمار والاستهلاك والتشغيل الأمر الذي يجعل من الموازنة محور النشاط الاقتصادي للدولة.

٥. إعادة توزيع الدخل القومي:

يمثل حجم الضرائب التي تجبيها الحكومة إعادة توزيع للدخل القومي فإذا بلغت الضرائب ٣٠% من الدخل، هذا يعني أن الحكومة من خلال وزارة المالية تعيد توزيع ثلث الدخل القومي، ومن خلال الإنفاق العام توزع هذه المبالغ إلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وهي بذلك تولد الدخول لشريحة كبيرة من المواطنين، فقد تصل الرواتب إلى أكثر من نصف الموازنة أي: ٣٠ – ٤٠ % من الدخل القومي فالموازنة تولد دخولاً جديدة وتزيد إلى ما يعادل ١٥% من الدخل القومي، إن هذه العلاقات المالية في التوزيع وإعادة التوزيع يمكن أن:

- ✓ تنشط القطاعات الاجتماعية التي لا تتوفر لديها الدخول.
- ✓ تنشط المصانع الحكومية.
- ✓ تنشيط الفقراء والمحتاجين عند منحهم الإعانات فيزداد استهلاكهم ويؤدي ذلك لتشجيع زيادة الإنتاج والتشغيل.
- ✓ تنشيط التصدير من خلال الإعانات التي تقدم للمصدرين فيزداد الإنتاج الصناعي ويزداد التشغيل.

إن هذه الآثار المالية للموازنة تؤدي لزيادة الإنتاج والاستثمار وتشغيل العمال فينعكس ذلك إيجاباً على مستوى الدخل ومستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

٦. تحقق الموازنة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

تحقق الموازنة عدد من الأهداف في المجتمع، وهي إما أن تنشط العمل والإنتاج والاستثمار، أو تدفع باتجاه الركود، فكلما ازداد حجم الموازنة كلما ازداد دورها وتأثيرها في الاقتصاد، وبالمقابل يؤدي انخفاض حجم الموازنة لظهور توجهات ركوديه.

تحقق الموازنة الأهداف التالية:

١) الإنفاق على القطاعات الاجتماعية ومساعدة الفقراء والمحتاجين من خلال الإعانات والمساعدات الاجتماعية.

٢) دعم الإنتاج والاستثمار من خلال المزايا التي تقدم للمستثمرين والإعانات التي تقدم للمنتجين والمصدرين فيؤدي ذلك لزيادة الإنتاج.

٣) تساهم في تشغيل العمالة الفائضة، فكلما ازداد حجم الموازنة يزداد تأثيرها ودورها في التشغيل.

٤) تساهم في استقرار الأسعار وتحقيق التوازن المالي والنقدي الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين.

٥) إعادة توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية الأمر الذي يؤدي لتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.

إن هذه الأهداف إذا كانت ضمن سلسلة سنوية يمكن إن تؤدي لانتقال المجتمع من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم خلال ٢٠ – ٣٠ سنة كما حصل في دول جنوب شرق أسيا وتركيا والبرازيل والأرجنتين، حيث استخدمت الدولة الموازنة كأداة مالية لكسر الحلقة المفرغة للفقر والانتقال من دول متخلفة إلى دول متوسطة النمو. فالموازنة تعد الأداة المالية والنقدية المركزية بيد الدولة، تستطيع التدخل من خلالها لإنجاز الخطط الاقتصادية.

١١-٢- تطور فكرة الموازنة:

تعد الأنظمة والقوانين وخاصة المالية منها حصيلة التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات، فكل نظام أو قانون تطور بشكل تدريجي حتى وصل إلى الظروف الراهنة، وإذا عدنا إلى الأنظمة المالية وفكرة الموازنة نلاحظ بأنها تطورت كما يلي:

١. لم يعرف الرومان نظام الموازنة، بل كانت خزينة الإمبراطور هي خزينة عامة وخاصة بآن واحد، حيث كان يفرض الضرائب على الولايات حسب حاجة المملكة للأموال، وعادةً ما كان يرهق الزراعة والفلاحين بالضرائب[١] وكان ذلك منذ عام ٣١ ق.م ولغاية ٦٢٢ م

٢. لم يعرف الفرس نظام الموازنة، كما هو الحال في عهد الرومان، بل كانت الضرائب تدخل خزينة الملك كسرى، وكان هناك خزينة عامة وخزينة خاصة بالملك (كسرى) وقد نظم كسرى الضرائب وخاصة في عهد كسرى أنو شروان ٥٣١-٥٧٨م حيث أجرى الإصلاح الضريبي، ونظم ضريبة الخراج وضريبة الجزية والضرائب العقارية لكن الحروب مع الرومان منذ عام ٦٠٣ ولغاية ٦٢٨ م قد أثقلت كاهل الإمبراطورية ودفعت الأفراد للتذمر من الضرائب في كلا الإمبراطوريتين.[٢]

٣. أما العرب المسلمون فقد نظموا الأمور المالية وأسسوا بيت مال المسلمين عام ١٥ هجري الموافق ٦٣٧ م في عهد عمر بن الخطاب، وكانت الخزينة العامة للدولة لا علاقة للخليفة فيها، فهو أول خزينة عامة في التاريخ، وحددوا إيرادات بيت المال بالزكاة والخراج، وخصصوا الزكاة للفقراء والخراج للنفقات الاقتصادية وشؤون الحكم ولم تظهر موازنة حكومية لدى المسلمين بل ظهرت ميزانية سنوية في نهاية العام لتحديد حجم الإنفاق العام والإيرادات وتحديد الفائض أو العجز.[٣]

---

[١] محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية الإسلامية، دار التراث القاهرة ١٩٨٥ صفحة ٣١

[٢] محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية الإسلامية، دار التراث القاهرة صفحة ٧٧ -٧٨

[٣] المؤلف: المالية العامة الإسلامية، قيد الطبع صفحة ٣٦٠

٤. استمرت الخلافة العثمانية بنفس مبدأ الخلافة العباسية بإعداد ميزانية سنوية لنهاية العام، وفرض الضرائب على الطريقة الإسلامية، وأضافوا ضريبة الأملاك والضريبة على ملكية الأراضي الزراعية وغيرها، ولم تظهر موازنة عامة للدولة.

٥. يرى المؤرخون الطليان أن فكرة الموازنة تعود إلى جمهوريات البندقية وجنوة وفلورنسا التي وضعت جدولين لتنظيم حساباتها الأول يتضمن النفقات والثاني الإيرادات وذلك كنوع من الحسابات والتوازن بين الإيرادات والنفقات.

٦. ويرى بعض المؤرخين أن الجرمان واللومبارديين كانوا السباقين لمنح شعوبهم حق إقرار الموازنة كتطبيق لمبدأ السيادة الشعبية.

٧. ظهرت فكرة الموازنة في بريطانيا في القرنين السابع والثامن عشر بصورة تدريجية وموازية لتطور حق الشعوب في السيادة والحرية، وكانت (وثيقة إعلان الحقوق) التي أصدرها الملك شارل الأول عام ١٦٢٨ م أول وثيقة أعطت البرلمان حق إقرار الضرائب، وكانت الوثيقة الثانية (دستور الحقوق) التي أصدرها الملك وليم الثالث بمثابة الصفة الشرعية للبرلمان لإعلان الضرائب وحق رفض أي ضريبة لا تعرض عليه.[١]

وهكذا أصبح البرلمان يصدر الضرائب ويوافق على النفقات العامة في إطار موازنة سنوية أصبحت تصدر كل سنة

ومنذ ذلك التاريخ عمت فكرة الموازنة إلى كل الدول الأوربية وأصبحت الوثيقة المالية الأساسية التي تصدر سنوياً لتحدد الإيرادات والنفقات العامة.

---

[١] عصام بشور: المالية العامة، مرجع سابق صفحه ٣٣٩

١١-٣- أهداف الموازنة العامة:

بما أن الموازنة العامة تشكل مركز الثقل المالي في الاقتصاد الوطني، وتعيد توزيع حوالي ربع أو ثلث الدخل أو أكثر في الدول المتقدمة، لذلك يقع على عاتقها تحقيق أهداف وطموحات الخطة الاقتصادية، وتحقيق أهداف النظام الاقتصادي، فالحكومة تظهر على الأرض من خلال الإيرادات والنفقات، وبشكل أكثر من خلال النفقات الاجتماعية التي تؤثر في تركيبة المجتمع واستناداً لذلك تسعى كل موازنة وفي أكثر الدول لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

١. تحقيق العدالة الاجتماعية: إن إعادة توزيع الدخل القومي بين الأغنياء والفقراء سوف تساهم في توليد الدخول للقطاعات الاجتماعية التي لا تمتلك الإيرادات العامة للإنفاق عليها، وتولد الدخول للعمال الجدد مما يؤدي لتحسين الظروف الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة للأفراد، كما حصل في أوربا وأمريكا والدول المتقدمة.

٢. تحقيق الضمان الاجتماعي: وذلك من خلال الإعانات التي تقدمها الدولة للفقراء والمحتاجين، والإعانات للعاطلين عن العمل بهدف الإنفاق على أسرهم وأولادهم، والإعانات الصحية التي تقدمها الحكومة للمشافي والأطباء والصيادلة أو لصندوق الضمان الصحي الذي يعالج الأفراد المشتركين مجاناً، وذلك بهدف صيانة المجتمع ومعالجته وإشفاؤه من الأمراض وغيرها.

٣. إقامة مشاريع البنية التحتية في الاقتصاد: من طرقات وجسور ومطارات ومرافئ وسكك الحديد وخدمات المياه والصرف الصحي والاتصالات والكهرباء، وخدمات المدن الصناعية التي تحتاجها الصناعة الوطنية بهدف تجميع الصناعة المتماثلة في أماكن واحدة لتتنافس بهدف زيادة الإنتاج.

٤. زيادة معدلات النمو الاقتصادي: وهو أهم هدف تسعى إليه كل حكومة ولتحقيق هذا الهدف تسعى الحكومات من خلال الإنفاق العام والضرائب لإنجاز ما يلي:

- ✓ تشجيع الاستثمار عن طريق تقديم المزايا والإعفاءات الضريبية للمستثمرين.

- ✓ تشجيع الإنتاج عن طريق تقديم الإعانات لبعض الصناعات التي تريد الدولة تطويرها، أو تقديم تسهيلات مادية أو معنوية للإنتاج الصناعي.
- ✓ تشجيع التصدير عن طريق تقديم إعانات التصدير والتسهيلات التجارية بهدف زيادة حجم التصدير لجلب القطع الأجنبي اللازم للصناعة الوطنية.

٥. زيادة معدلات التشغيل وتخفيض البطالة في صفوف العمال ويكون ذلك من خلال تشغيل العمال في الوزارات والمصانع الحكومية، أو بشكل غير مباشر في مؤسسات القطاع الخاص من خلال المشاريع التي تقوم بها.

٦. تحقيق التوازن المالي والاقتصادي: إن زيادة حجم الضرائب لتغطية الإنفاق العام يهدف لتحقيق التوازن المالي، الذي يؤدي بدوره لاستقرار الأسعار وتفعيل عوامل النمو الاقتصادي، ومن ثم ينعكس التوازن المالي على التوازن الاقتصادي، فيؤدي لزيادة الدخول وتحسين مستوى المعيشة وتحسين الظروف العامة، لأنها تشكل هدف أي سياسة اقتصادية.

٧. تشجيع الأنظمة السياسية الديمقراطية: لأن دراسة الموازنة وإقرارها من قبل السلطة التشريعية يتطلب وجود أحزاب وكتل سياسية في البرلمان تتحاور حول أهداف الموازنة وتوجهاتها وسياساتها، وهذا الاختلاف يطور الأفكار لمصلحة المجتمع وينمي الصراعات البرلمانية لخدمة أهداف المجتمع، بينما الحزب الحاكم الوحيد لا يؤيد هذا التوجه ويقر البرلمان الموازنة دون جدال، لأنها تعكس صورة الحزب سواء كانت طموحة أم راكدة وهي بطبيعتها لا تحبذ التطور الاقتصادي.

إن هذه الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية تشكل في مجموعها خطة عمل الموازنة والدافع للتطور، فالموازنة الطموحة تلعب دوراً هاماً في تطوير الإدارات والمؤسسات والقطاع الخاص، والموازنة الراكدة تفضل إبقاء الوضع على ما هو عليه، فالأنظمة البرلمانية الديمقراطية تتفاعل بهدف إظهار دور الموازنة في التطور، والأنظمة غير الديمقراطية تفضل موازنة تقليدية لا تؤمن بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، بل بالمحافظة على الوضع القائم دون تطور.

١١-٤- الملامح الأساسية للموازنة:

تصدر الموازنة العامة بقانون، ويكون هذا القانون حصيلة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويعكس نشاط الحكومة وتوجهاتها المستقبلية، والإنفاق الذي تزيده الدولة يعكس توجهها وأهدافها، وإذا أردنا التعرف على الملامح الأساسية للموازنة نقوم بقراءة أرقامها وتحليلها بهدف تحديد التوجهات التي ترغب الحكومة بالوصول إليها فما هي ملامح الموازنة:

١١-٤-١- الملامح السياسية:

الموازنة عمل سياسي لأنها تحمل بين طياتها إمكانات الدولة واتجاهاتها العامة، ويظهر ذلك من خلال نشوء فكرتها وتطور مفهومها في تدعيم الديمقراطية الشعبية وتقييد السلطة الحاكمة (التنفيذية) [١]

استناداً لذلك نلاحظ بأن الموازنة تعبر عن حالة سياسية في المجتمع تظهر ملامحها من خلال التوجهات التالية:

١. إذا ركزت الحكومة على النفقات العسكرية والتسلح يدل ذلك على اتجاه الحكومة نحو التصعيد السياسي والعسكري، ومحاولة الاعتداء على جيرانها أو على دول أخرى، تشكل النفقات العسكرية نسبة كبيرة من الدخل القومي السوري بلغت بين ٢٢ – ٣٠% قبل الأزمة لمواجهة العدو الصهيوني واستعادة الأراضي المحتلة.

٢. إذا خصصت مبالغ للأحزاب هذا يعني أن الموازنة تدعم الحياة الديمقراطية وتطورها لأن الحياة البرلمانية تخصص لكل حزب مساعدات من الموازنة.

٣. يرفض البرلمان الموازنة في حال الخلاف مع الحكومة ويؤدي ذلك لحل الحكومة وإجراء انتخابات جديدة، أو تعاد الموازنة للتركيز على توجه محدد.

---

[١] يوسف شباط: المالية العامة والتشريح المالي، الموازنة العامة، منشورات جامعة دمشق ٢٠١٠ ص١٢٥

٤. تعبر الموازنة عن الاستقرار السياسي عندما تدعم الخدمات الاجتماعية ويزداد مستوى الرفاه الاجتماعي وينتظم الأفراد في أحزاب منسجمة ومتوافقة على حكم البلاد حسب الأكثرية مما يؤدي لتطور الحياة السياسية.

إن هذه التوجهات السياسية للموازنة توضح دورها السياسي في المجتمع فكل نفقة عامة سياسية أو اجتماعية تدعم الاستقرار السياسي.

١١-٤-٢- الملامح الاجتماعية:

السياسة الاجتماعية: هي مجموعة من الإجراءات والتنظيمات والقوانين التي تستخدمها الدولة للتأثير في العلاقات الاجتماعية كالعادات والتقاليد والتنظيمات الاجتماعية، وتوزع وانتشار الأفراد بين الطبقات بهدف الوصول إلى السلم الاجتماعي وتطوير العلاقات الاجتماعية ".

يتضح من هذا التعريف بأن الموازنة تلعب دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية فالإعانات التي تقدم للفقراء والمحتاجين والإنفاق على الصحة والتعليم والثقافة والرياضة ينمي ويطور العادات والتقاليد ويساهم في زيادة مؤشرات التنمية البشرية ودعم حجم السلم الاجتماعي. وإذا عدنا للموازنة نلاحظ بأن توزع النفقات الاجتماعية يوضح لنا التوجهات التالية:

١. إذا كانت الحكومة تركز على الضرائب المباشرة في تمويل الإنفاق العام فإنها تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية، وإذا كانت تعتمد على الضرائب غير المباشرة فإنها لا تأخذ العدالة بعين الاعتبار، بل تحقق مصالح الأغنياء.

٢. إذا ازداد حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية (كالصحة والتعليم والثقافة والرياضة وخدمات النظافة) فإن سياسة الحكومة تتجه نحو العدالة الاجتماعية فالحزب الديمقراطي الأمريكي يزيد الإنفاق الاجتماعي بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بينما الحزب الجمهوري يخفض الإنفاق الاجتماعي ويخفض الضرائب المباشرة بهدف تحقيق مصالح الأغنياء على حساب الفقراء.

وكل دولة لها توجهات في الخدمات الاجتماعية، لكن أكثرها يدعم الإنفاق الاجتماعي بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

٣. إذا كانت الحكومة تقدم الإعانات للفقراء والمحتاجين على شكل رواتب شهرية وتقدم إعانات للعاطلين عن العمل شهرية، فهي بذلك تدعم الفقراء وتسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية وإتباع سياسة الإنصاف، أما إذا كانت لا ترصد كثيراً أو لا تقدم إعانات للعاطلين عن العمل فإنها تترك الفقراء للمصير المجهول وهذا يؤدي إلى الصراعات الاجتماعية لاحقاً.

إن هذه التوجهات تظهر في الموازنة من خلال الاعتمادات المرصودة للأبواب المذكورة فكلما زادت الإنفاقات الاجتماعية تسعى الموازنة للإنصاف الاجتماعي.

١١-٤-٣- الملامح الاقتصادية:

تعد الموازنة الأداة الاقتصادية والمالية التي تؤثر في الحياة الاقتصادية، وتدفعها بالاتجاهات التي ترغب بها الحكومة، فكل اعتماد مخصص في الموازنة لابد وأن يؤثر بشكل مباشر في المتغيرات الاقتصادية الكلية ويزيد الإنتاج.

تظهر الموازنة في الملامح الاقتصادية التالية:

١. توضح الموازنة العامة للدولة دور الدولة في الاقتصاد، فكلما ازداد حجم الموازنة (نفقاتها وإيراداتها) كلما ازداد حجم التدخل الحكومي، وبالمقابل إذا تراجعت النفقات والإيرادات يتراجع دور الدولة.

٢. تشجيع زيادة الإنتاج أو زيادة الخدمات، يوضح حجم النفقات وأنواعها وأقسامها ما إذا كانت الدولة تريد تشجيع الإنتاج أو تشجيع الخدمات، فكلما ازدادت النفقات الإنتاجية كلما عبر عن التوسع في الإنتاج، ويؤدي تراجع النفقات الاقتصادية لزيادة وتطور قطاع الخدمات.

٣. زيادة معدل النمو الاقتصادي ويكون ذلك من خلال الإعانات الإنتاجية وإقامة المدن الصناعية وتشجيع الاستثمار والمستثمرين الأمر الذي يؤدي لزيادة الدخول.

٤. تحقيق التوازن الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الأجور ودعم الأسعار بهدف تحقيق التوازن بين الدخول والأسعار، فكلما خصصت الدولة نفقات لدعم الأسعار أكثر كلما تحقق الاستقرار وازدادت الدخول.

١١-٥- الموازنة والحسابات المالية الأخرى:

تتضمن الموازنة العامة للدولة كامل الأنشطة الحكومية والنفقات المخصصة لها، بينما الحسابات المالية الأخرى مثل الميزانية العامة للدولة – الحسابات القومية – الخطة الاقتصادية – الموازنة النقدية كلها حسابات مالية تتضمن أنشطة وفعاليات مالية أو تخطيطية سوف نشرحها كما يلي:

١١-٥-١- الموازنة العامة والميزانية العامة للدولة:

يعرف الحساب الختامي أو الميزانية العامة للدولة على أنها " الحساب الذي ينطوي على النفقات العامة الفعلية والإيرادات العامة الفعلية والذي يتم إعداده عن سنة مالية منتهية ".[١]

أما الموازنة العامة فهي حسابات مالية (إيرادات ونفقات) توقعيه لسنة قادمة.

ويلاحظ من خلال المقارنة بأن الميزانية الفعلية هي لموازنة تقديرية وضعت العام السابق أي بعد انتهاء السنة المالية تقوم الدوائر المحاسبية بإعداد الموازنة الختامية.

تفيد المقارنة بين الموازنة العامة والميزانية العامة في النقاط التالية:

١. تفيد الميزانية في إجراء المقارنة بين الأرقام الفعلية والأرقام المقدرة للنفقات والإيرادات العامة وفي حال زيادة الانحرافات على الإدارات المالية ووزارة المالية تحسين طرق التقدير والتنبؤ بهدف تخفيض احتمالات الخطأ والانحرافات في العام القادم.

٢. يهتم الاقتصاديون والإحصائيون بالأرقام الفعلية وذلك لإجراء الدراسات الاقتصادية وتوضيح آثارها المالية.[٢]

---

[١] عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ص ٦٠.

[٢] زينب حسين عوض الله: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ص ٢٥٢.

٣. تبين الميزانية العامة التجاوزات والانحرافات وتقوم السلطة التشريعية بالرقابة للتعرف على أسباب الانحرافات ومحاسبة الحكومة في السنة القادمة، وهذا ما تقصده البرلمانات، وقد تكون العقوبة لوزير أو لوزارة المالية أو الوزارات المقصرة في العمل.

٤. توضيح عجز الميزانية الفعلي ومقارنته بالعجز المخطط ومصادر التمويل وآثار هذا العجز على الوضع المالي للدولة وعلى المستوى العام للأسعار، بهدف المعالجة.

إن هذه الملاحظات تفيد السلطة التشريعية والحكومة في تصويب العمل وتطويره، وتعديل طرق الدراسة بهدف استخدام أنظمة حسابات متطورة في العام القادم.

ولكن السؤال المطروح كيف تعالج الحكومة الحسابات المستحقة والإيرادات المستحقة، هل تدخلها في موازنة السنة القادمة؟ أم هل تنهي الحسابات في ١٢/٣١ من كل عام.

بالطبع أجمعت أكثر الأنظمة المالية وأكثر الدول على استخدام الأساس النقدي بدلاً من الاستحقاق، أي بدلاً من ربط الإيرادات المستحقة والنفقات المستحقة في السنة السابقة، الأمر الذي يؤخر صدور الميزانية العامة، فقد اعتمدت الحكومات طريقة الأساس النقدي؛ أي تنهي الحسابات في نهاية السنة المالية، وتصبح الحسابات المستحقة تابعة للسنة الجديدة.

وبذلك لا تظهر حقيقة الوضع النقدي في كل سنة، بل تظهر حسابات نظامية ومرتبة، أما الحقيقة فهناك إيرادات تعود للسنة السابقة، انتقلت للعام القادم، وهناك جسر أو طريق لم يستكمل نقل إلى العام القادم وهكذا...

١١-٥-٢- الموازنة العامة والموازنة النقدية:

الموازنة النقدية أو الميزان النقدي، ويتضمن تقديرات للموارد من النقد الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومجالات استخدامها خلال فترة زمنية، سنة".

أي يظهر في ميزان المدفوعات الميزان النقدي ويتحدد فيه مصادر الأموال الأجنبية المتوقعة ومجالات إنفاقها للعام القادم، وعادة ما تستخدم هذه الأموال للاستيراد والتصدير.

ومن خلال المقارنة بين الموازنة العامة والميزان النقدي يتبين ما يلي:

١. كلاهما يتضمن أرقام تقديرية للعام القادم، الموازنة العامة بالعملة المحلية والموازنة النقدية بالعملات الأجنبية.

٢. تختص الموازنة العامة بالنشاط الحكومي، بينما تختص الموازنة النقدية بالقطاعين العام أو الخاص معاً.

٣. تقوم وزارة المالية بإعداد الموازنة العامة، في حين تعد وزارة الاقتصاد أو المصرف المركزي الميزان النقدي لأنها تختص بالعلاقات الاقتصادية الخارجية.

إن هذه الاختلافات توضح دور كل منهما في الاقتصاد الوطني، فالميزان النقدي يعد من أهم الحسابات المالية، لأن استيراد التكنولوجيا وتمويل التنمية يتوقف على توفر القطع الأجنبي اللازم للتمويل، فكلما توفرت الأموال الأجنبية كلما تطور الاقتصاد الوطني.

١١-٥-٣- الموازنة العامة والخطة الاقتصادية:

تتضمن الخطة الاقتصادية الأهداف والأدوات والوسائل ومصادر التمويل المستخدمة لتحقيق الأهداف وذلك خلال فترة زمنية معينة محددة بسنة واحدة".

تكون الخطة الاقتصادية أكثر شمولاً من الموازنة العامة ويلتقيان في بعض الأحيان كما يلي:

١. تتضمن الموازنة العامة اعتمادات محددة لتمويل بعض المشاريع والخدمات، بينما تتضمن الخطة الاقتصادية المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ومصادر التمويل.

٢. تحدد الموازنة العامة أهدافها، وتحدد الخطة الاقتصادية مستقبل الاقتصاد والمجتمع عن طريق تحديد الأهداف.[١]

٣. تتضمن الخطة الاقتصادية عناصر الترشيد والتوفير، أي الحصول على أفضل النتائج بأقل النفقات، في حين تحدد الموازنة المشروع المخطط والاعتماد المرصد له.

٤. تركز الخطة الاقتصادية على النمو المتوازن بين القطاعات، في حين تركز الموازنة على مشاريع محددة، ومخصص لها التمويل سواء كانت قطاعية أو ضمن جميع القطاعات.

إن أهداف الموازنة تلتقي في كثير من الأحيان مع أهداف الخطة، لأن الموازنة تعتمد على الخطة الاقتصادية السنوية في إعداد المشاريع ومصادر تمويلها، بينما الخطة السنوية تعتمد على الخطة الخمسية التي تعتمدها الحكومة وتوزعها إلى خطط جزئية سنوية لتحقيق أهداف المجتمع في التنمية والتطور.

١١-٥-٤- الموازنة العامة والحسابات القومية:

يقصد بالحسابات القومية: الأرقام والإحصائيات المحددة لكافة أوجه النشاط الاقتصادي للمجتمع عن فترة سابقة هي في العادة سنة، من خلال العمليات التي تمت فعلاً والخاصة بحجم الدخل القومي وتكوينه وتداوله وتوزيعه ".[٢]

يحدد هذا التعريف آلية تسجيل الدخل القومي وحسابه خلال سنة، لكنه لا يوضح الأهداف التي تريدها الدولة من وراء حسابات الدخل القومي.

تريد الدولة تحديد العديد من الأهداف عند حساب الدخل القومي، مثل أهداف الادخار والاستثمار وتشجيع الإنتاج، ومحددات العرض والطلب، وحجم الرواتب والأجور للإنتاج وتحديد حجم القيمة المضافة التي يقع عليها العديد من الحسابات والمقارنات...

---

[١] حمدي الصباخي: الاقتصاد العام، مرجع سابق ص ٢٠٩.

[٢] عبد الهادي النجار: اقتصاديات النشاط الحكومي، مرجع سابق ص ٣٧٨.

تتضمن الحسابات القومية: الإحصائيات التي حصلت فعلاً العام السابق، في حين تركز الموازنة على الإحصاءات المخططة.

تكون الموازنة ضمن الحسابات القومية بينما الحسابات القومية أعم وأشمل فهي تشمل الإنتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك للسلع والخدمات ولجميع القطاعات الاقتصادية وتسترشد وزارة المالية بالحسابات القومية عند إعداد الموازنة العامة للدولة سنوياً بقصد الاستفادة من الأرقام والإحصائيات اللازمة للإيرادات والنفقات العامة.

المراجع:

١- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، المكتبة التوفيقية القاهرة ١٩٦٩.

٢- عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨.

٣- القانون المالي الأساسي للدولة رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٦.

٤- عصام بشور: المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق ١٩٨٢.

٥- محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية الإسلامية، دار التراث، القاهرة ١٩٨٥.

٦- علي كنعان: المالية العامة الإسلامية، دار النوادر بيروت ٢٠١٤.

٧- يوسف شباط: المالية العامة والتشريح المالي، الموازنة العامة، منشورات جامعة دمشق ٢٠١٠.

٨- عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية ٢٠٠٥.

٩- حمدي الصباخي: دراسات في الاقتصاد العام، نظرية المالية العامة والسياسات المالية نشر الدار المغربية، الدار البيضاء ١٩٨٢.

١٠- زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية، الدار الجامعية الاسكندرية ١٩٩٥.

١١- عبد الهادي النجار: اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٢.

أسئلة الفصل الحادي عشر:

١-صح أو خطأ True / False

الرقم	السؤال	صح	خطأ
١	الموازنة وثيقة مالية تحدد فيها الدولة أثر النفقات في الإنتاج	✓	
٢	تعود الموازنة للتشريعات البريطانية	✓	
٣	لا تحقق الموازنة أي دور في العدالة الاجتماعية		☒
٤	إذا ركزت الحكومة على زيادة الانفاق العسكري فتكون توجهات الحكومة دعم الاقتصاد		☒
٥	إذا ازداد حجم الإعانات في الموازنة فيكون دعم الحكومة للقطاع العسكري		☒
٦	الموازنة خطة مستقبلية، والميزانية ما تم تنفيذه فعلاً	✓	
٧	تضع وزارة المالية (الموازنة) وتحدد الموازنة النقدية أيضاً		☒

٢-أسئلة خيارات متعددة Multiple-Choice

١- الموازنة هي

A-وثيقة اقتصادية

B-وثيقة مالية

C-وثيقة سياسية

B+C-D

٢-مدة الموازنة

A-سنة

B-نصف سنوية

C-سنة ونصف

D-خمس سنوات

٣-إذا زادت النفقات العسكرية في الموازنة فتكون الحالة

A-سلام ورفاه

B-ضغط النفقات

C-حالة حرب

D-تنمية اقتصادية

٤-الميزانية

A-ما تم إنجازه

B-ما هو مخطط

C-ما هو مخطط لخمس سنوات

D-خطة نصف سنوية

٣-أسئلة قضايا للمناقشة

١-الموازنة والميزانية قضايا مالية هامة حدد الفرق بينهما

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٥-١).

٢-كيف نحدد الملامح الاقتصادية في الموازنة العامة؟

مدة الإجابة ١٠ دقائق في الفقرة (٤-فقرة (٣)).

٣-ما هو دور الموازنة في تحقيق العدالة الاجتماعية؟

مدة الإجابة ١٠ دقائق في الفقرة (٣-فقرة (٤)).

الفصل الثاني عشر التنظيم الفني للموازنة العامة للدولة

عنوان الفصل: التنظيم الفني للموازنة العامة

Technical Organization of the state Budget

كلمات مفتاحية:

تنظيم الموازنة: Organization Budget

سنوية الموازنة: Annual Budget

وحدة الموازنة:Budget Unity

شمول الموازنة:Comprehensiveness Budget

توازن الموازنة:Budget Balance

ملخص الفصل:

تضمن هذا الفصل شرح مبادئ الموازنة العامة بحيث تم التطرق لمبدأ سنوية الموازنة التي حددها المشرع بسنة ميلادية ولها بعض الاستثناءات، كما تضمنت الموازنة مبدأ الوحدة أي كل دولة تضع موازنة واحدة ولكل القطاعات، إضافة إلى ذلك تم شرح مبدأ الشمول الذي يتضمن جميع الإيرادات وجميع النفقات لكل قطاعات الدولة.

وأخيراً تم شرح مفهوم توازن الموازنة أي تساوي الإيرادات مع النفقات العامة، وفي حال عدم التوازن يحصل العجز المالي.

المخرجات والأهداف:

١- حدد المشرع المالي مدة الموازنة بسنة ميلادية
٢- تم تحديد موازنة موحدة لكل القطاعات الاقتصادية للدولة
٣- تم شرح مفهوم مبدأ الشمول (أي أن تشمل الموازنة جميع النفقات)
٤- التعرف على مبدأ عدم التخصيص (أي لا يجوز تخصيص ايراد معين لنفقة معينة في الموازنة العامة)
٥- التركيز على مبدأ توازن الموازنة بهدف تخفيض العجز المالي.

مخطط الفصل:

١- مبدأ سنوية الموازنة
٢- مبدأ وحدة الموازنة
٣- مبدأ الشمول
٤- مبدأ عدم تخصيص الإيرادات أو شيوع الموازنة
٥- مبدأ توازن الموازنة

تمهيد:

بما أن الموازنة العامة تعد من الأدوات المالية الهامة التي تستطيع الدولة التدخل من خلالها والتأثير في النظام الاقتصادي، وبما أن الموازنة تتصدر النظام المالي، وتقع في وسطه وتمتلك إمكانيات التأثير في أجزاءه، لذلك على الحكومة الاهتمام بهذه الأداة المالية من حيث الشكل والمضمون للأسباب التالية:

- ✓ تنظيم الموازنة من حيث الشكل يساعد الدوائر الحكومية على تنظيم بقية الأمور المالية وضبطها إلا الذي يؤدي لزيادة مستوى التنظيم المالي.
- ✓ تنظيم الموازنة من حيث المضمون يؤدي لوقف الهدر واستثمار الأموال بشكل جيد مما يؤدي لزيادة إنتاجية النفقة العامة، ونفقات الدوائر الأخرى.
- ✓ يؤدي تنظيم الموازنة العامة لتفعيل آثارها الاجتماعية والاقتصادية ورفع المستوى المادي والمعنوي للأفراد وتحسين ظروف المعيشة.
- ✓ يؤدي التنظيم المالي للموازنة لرفع كفاءة النظام المالي (المصارف – شركات التأمين البورصة) بحيث يؤدي ذلك لتفعيل آثارهم في الاقتصاد الوطني.

إن تطوير الموازنة من حيث الشكل والمضمون بات مسألة عامة في عالم المال والنقد، ويبحث العلماء بشكل مستمر لإيجاد صيغ جديدة ترفع من مكانتها في المجال المالي.

فما هو التنظيم الفني للموازنة؟ وما هي قواعد إعدادها؟ وكيف تعد الحكومة الموازنة؟

مبادئ الموازنة العامة للدولة:

حدد علم المالية مبادئ أساسية لبناء الموازنة العامة مهما اختلفت من فترة لأخرى ومن نظام لآخر، فالمبادئ التي ظهرت في عصر المدرسة الكلاسيكية لم تلبث أن تطورت مع دخول عصر المدرسة الكينزية، لأن الركود شل حركة الاقتصاد، وما كان مقدساً قبل عام 1929 أصبح في ذمة التاريخ.

إن انتشار أفكار المدرسة الكينزية كان من خلال المالية العامة، ومن خلال الموازنة، لذلك كانت الكينزية ثورة مالية في ثلاثينيات القرن الماضي، فقد طورت في الميزانية وقواعد تحضيرها وآلية تنفيذها.

لكن دخول عصر المعلومات أدى لتطور الموازنة وأصبحت تعتمد على مبادئ وأسس جديدة يمكن للحكومة إعدادها بشكل أسرع وتنفيذها بشكل دقيق، وأصبحت رقابة مجلس الشعب (البرلمان) أسهل.

مهما يظهر من مبادئ وصيغ للتنفيذ تبقى الآثار الاجتماعية والاقتصادية هي النتيجة والهدف الذي تسعى إليه الموازنة، فما هي مبادئ الموازنة العامة؟

عرفت الأنظمة المالية عدد من المبادئ المالية أهمها:

١٢-١- مبدأ سنوية الموازنة:

يقصد بمبدأ سنوية الموازنة:

" أن تصدر الموازنة العامة عن السلطة التشريعية لمدة سنة بهدف مراقبة الإيرادات والنفقات والمشاريع المنفذة ومحاسبة الحكومة عند إقرار موازنة جديدة ".

إن تحديد مدة الموازنة بسنة يرجع للاعتبارات التالية:

١. رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية سنوياً ومناقشة المشاريع التي لم تنفذ والوقوف على أسباب عدم التنفيذ ومعالجتها، فالسلطة التشريعية بالتعاون مع الحكومة تجد الحلول العملية للعقبات التي تقف في وجه التنفيذ.[١]

٢. صعوبة حساب الإيرادات والنفقات إذا تجاوزت الموازنة فترة سنة لأن تغيرات الأسعار والدخول والحسابات القومية تؤثر بشكل مباشر في عملية حساب الضرائب والاعتمادات المخصصة لكل مشروع.

---

[١] سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

٣. صعوبة توازن الميزانية إذا كانت الموازنة توضع لأقل من سنة، ففي فصل الصيف تزداد الإيرادات، وتنخفض أو تزول في الشتاء، بينما الإنفاق يستمر صيفاً شتاءً لذلك تتوازن الفصول مع بعضها وتتوازن الإيرادات مع النفقات لمدة سنة.

٤. صعوبة إعداد موازنة كل ستة أشهر لأن عملية إعداد الموازنة تتطلب فترة ثلاثة أشهر على أقل تقدير، فإذا كانت مدة الموازنة ستة أشهر فيكون ستة أشهر إعداد موازنات، وستة أشهر تنفيذ الأمر الذي يربك الحكومة ولا يوصلها إلى تقديرات صحيحة.[١]

١٢-١-١- تحديد السنة المالية:

إن الأخذ بمبدأ سنوية الموازنة لا يعني أن تبدأ السنة المالية في ١/١ من كل عام وتنتهي في12/31 وإنما يعني أن تكون السنة المالية اثنا عشر شهراً قد لا تتطابق السنة المالية مع السنة المدنية، فقد تبدأ السنة المالية في 1 آذار وبعض الدول تبدأ لديها السنة المالية في أول تموز وفي الولايات المتحدة الأمريكية تبدأ السنة المالية في 1تشرين الأول من كل عام، وفي سورية تبدأ السنة المالية في 1/1 من كل عام كما هو الحال في أكثر الدول.

فقد حدد التشريع السوري السنة المالية حسب المادة (٥) من القانون المالي الأساسي للدولة الصادر عام 2006 بما يلي:

" توضع الموازنة العامة للدولة، وتعتبر نافذة لمدة سنة واحدة، تبدأ في أول كانون الثاني من كل عام وتنتهي في غاية كانون الأول منه ".[٢]

ولا يحق للحكومة التراجع عن هذا المبدأ إلا بقانون آخر، أي تكون السنة المالية متوافقة مع السنة المدنية في سورية.

---

[١] يوسف شباط: المالية العامة، مرجع سابق ص ١٨٣.

[٢] القانون المالي الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم ٥٤ تاريخ ٢٠٠٦ ص ٥.

ولكن السؤال المطروح: ماذا ستفعل الدولة بالإيرادات المستحقة ولم تحصل في هذه السنة المالية؟ وماذا ستفعل لو أن نفقة استحقت ولم تصرفها الحكومة لأصحابها؟

لقد أخذ الفكر المالي هذه المشكلة وأوجد لها الحلول المنطقية وترك للحكومات حرية استخدام الطريقة التي تراها مناسبة وأهم هذه الطرق:

أولاً: طريقة حساب القطع (الأسلوب النقدي):

وتعني هذه الطريقة إقفال الحسابات للسنة المالية في آخر يوم منها، بحيث تسجل جميع الإيرادات والنفقات التي تجبى أو تصرف من خزانة الدولة العامة بعد هذا التاريخ في حسابات السنة القادمة.[١]

وبذلك تعتمد هذه الطريقة على زمن إنفاق النفقة أو تحصيل الإيرادات، ولا تأخذ في الاعتبار السنة التي يعود إليها الإيراد أو النفقة، فالضريبة التي تجبى في هذا العام تسجل إيراداً لهذا العام والضريبة التي تجبى العام القادم تسجل إيراداً للسنة القادمة.... وهكذا.

يتميز هذا الأسلوب أو الطريقة بما يلي:

– سهولة الحساب والبساطة وعدم التداخل بين سنة مالية وأخرى.

– مراقبة السلطة التشريعية لعمل الحكومة والوقوف على الأخطاء ومعالجتها.

– سرعة إظهار الميزانية العامة للدولة بعد انتهاء السنة المالية.

أما العيوب التي تواجه هذه الطريقة فهي:

– يسجل في هذه السنة إيرادات ونفقات لا تعود إلى هذه السنة مما لا يظهر حقيقة الوضع النقدي للحكومة.

– الإسراف والتبذير لأن الموظفين عندما يشعرون بنهاية السنة ينفقون ما تبقى من اعتمادات بشكل سريع دون دراسة أو تدقيق.

---

[١] عصام بشور: المالية العامة، مرجع سابق ص ٣٧٧.

– لا تظهر حقيقة الوضع المالي للدولة وإنما حالة الخزينة متوازنة أم غير متوازنة.

إن هذه السلبيات والإيجابيات قد دفعت بعض الدول لاستخدام طريقة أخرى.

ثانياً: طريقة حساب الإتمام: (أسلوب الاستحقاق)

يقصد بهذه الطريقة أن يتضمن الحساب الختامي جميع الإيرادات التي تستحق للحكومة خلال السنة المالية دون النظر إلى تاريخ التحصيل الفعلي، وعلى جميع المبالغ التي استحقت على الحكومة حتى ولو لم تدفع فعلاً خلال السنة، فكأن الحساب الختامي بهذه الطريقة يسجل كل الحقوق والالتزامات التي نشأت للدولة أو عليها خلال السنة المالية.[١]

تظهر هذه الطريقة الوضع المالي على حقيقته، لكن استخدام هذا الأسلوب يتطلب فتح الحسابات المالية لفترة غير محددة حتى تتم تسوية كافة النفقات والإيرادات المستحقة، أي حتى يجبى الإيراد وتسدد النفقة.

تمتاز هذه الطريقة بما يلي:

١. إظهار حقيقة الوضع المالي للسنة المالية بصورة أفضل من حساب القطع، فتظهر الحقوق والالتزامات للسنة المالية المنتهية حتى لو استمرت ١٥ – ١٨ شهراً.

٢. تبسيط الدراسات والمقارنات بين السنوات نظراً لظهور الوضع النقدي على حقيقته.

٣. يظهر التوازن الحقيقي بين الإيرادات والنفقات وليس التوازن الظاهري.

٤. تمسك الحكومة حسابات سنتين ماليتين في وقت واحد أثناء المدة المتممة مما يشكل أعباء إدارية ومالية على الموظفين والخزينة.[٢]

---

[١] عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ص ٦٢.

[٢] يوسف شباط: المالية العامة، مرجع سابق ص ١٩٢.

٥. لا يستطيع أعضاء مجلس الشعب مراقبة تنفيذ الموازنة أو أعمال الحكومة، لأنها تمتد لأكثر من سنة.

إن هذه السلبيات تقلل من أهمية هذا الأسلوب وتضيف أعباء جديدة على وزارة المالية، لذلك أقلعت أكثر الدول عن هذا الأسلوب إلى الأسلوب النقدي للبساطة والسهولة ومراقبة البرلمان على عمل الحكومة سنوياً.

١٢-١-٢- استثناءات مبدأ سنوية الموازنة:

نظراً لتطور وتبدل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد يحدث ويتعذر على الحكومة دراسة الموازنة المقبلة، فكل موازنة أو برنامج يوضع لفترة أقل من سنة هو استثناء لمبدأ سنوية الموازنة، وكل إضافة إلى موازنة السنة السابقة هو استثناء لمبدأ سنوية الموازنة، فالاستثناء يعني إقرار طريقة لتسيير المصالح العامة دون عرض هذه الطريقة على السلطة التشريعية، فهل يوجد طريقة واحدة أم عدة طرق للعمل بها دون إقرار موازنة واحدة، فما هي أشكال استثناءات الموازنة؟

١٢-١-٢-١- الموازنة الاثنا عشرية:

يقصد بالموازنة الاثنا عشرية:

" هي موازنة شهرية لا تعرض على السلطة التشريعية تعمل بها الحكومة استناداً للقانون المالي الأساسي للدولة تتضمن جباية الإيرادات المتحققة، وصرف النفقات في حدود ضيقة بهدف تسيير المصالح العامة ".

إن هذا التعريف يوضح بأن الحكومة لا تستطيع دراسة موازنة جديدة لأسباب متعددة فتعمل بنظام الموازنة الشهرية فما هي أسباب العمل بالموازنة الشهرية؟

✓ في ظروف الحروب والاضطرابات السياسية الداخلية يتعذر على الحكومة تقديم موازنة للبرلمان لذلك تعمل بالموازنة السابقة.

✓ في حالات الاختلاف بين الأحزاب الحاكمة أو بين الحزب الحاكم والحزب المعارض لا يوافق البرلمان على الموازنة، لذلك يمدد العمل بالموازنة السابقة على أساس شهري (موازنة اثنا عشرية).

١٢-١-٢-٢- الاعتمادات الإضافية:

" وهي مبالغ جديدة توافق عليها السلطة التشريعية تؤدي لتصحيح أو إكمال الموازنة العامة للدولة، وعادة ما تكون مكملة للموازنة أو إضافة مشاريع جديدة أو تمويل آثار الكوارث الطبيعية في حال حدوثها".

ترفع الحكومة الاعتمادات الإضافية للبرلمان لكي يوافق عليها وعادة ما تكون مشاريع إضافية أو تمويل آثار الكوارث الطبيعية، فتدرسها السلطة التشريعية وتوافق عليها نظراً لخصوصيتها، الأمر الذي يجزأ عمل الحكومة، ويفضل ألا تحصل مثل هذا الاستثناءات إلا في الظروف غير الطبيعية.

لكن أهم إيجابية للاعتمادات الإضافية هي: عدم تأجيل بعض المشاريع أو استكمال المشاريع السابقة التي بدأت بها الحكومة أو لتمويل آثار الكوارث الطبيعية التي لا تحتمل التأجيل.

١٢-١-٢-٣- الموازنة الدورية:

يقصد بالموازنة الدورية: " هي موازنة طويلة الأجل لمدة خمس أو عشر سنوات توافق عليها السلطة التشريعية وتتحدد نفقاتها وإيراداتها والمشاريع العامة وذلك بهدف تشجيع الاستثمار وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو معالجة الركود في الاقتصاد الوطني ".

يقوم مبدأ هذه الموازنة على تكوين احتياطي نقدي في فترة الرواج في صندوق خاص، وفي حال بدأت دورة الركود تمول الدولة الإنفاق العام من هذا الصندوق بحيث يخفف ذلك من آثار الكساد.

أو العكس تقترض من المصرف المركزي في حالة الركود لتمويل الإنفاق العام، وفي حال بدء الرواج تصبح الإيرادات كافية لمواجهة النفقات، فتسدد الفائض للمصرف المركزي.

طبقت بعض الدول الأوربية هذه الفكرة لكن سرعان ما تراجعت عنها بسبب:

- ✓ عدم قدرة السلطة التشريعية مراقبة عمل الحكومي السنوي.
- ✓ عدم قدرة الدولة على تنفيذ المشاريع بشكل تدريجي، فقد تنفذ مشاريع لا حاجة لها، وتؤجل تنفيذ المشاريع الضرورية استناداً لتوفر الاعتمادات.
- ✓ عدم معرفة بداية الدورة الاقتصادية او انتهاؤها.
- ✓ رغبة المواطنين بالتعرف سنوياً على البرامج الحكومية لتقويم عمل الحكومة والتمديد لها أو إقالتها من قبل الناخبين.

إن هذه الاسباب أدت لعدم العمل بهذا الاستثناء لمبدأ سنوية الموازنة، وحالياً لم يطبق في أي دولة في العالم، بل هي مجرد فكرة مالية نظرية يتداولها علماء المالية.

إن هذه الاستثناءات مع غيرها من التطبيقات الأخرى تعد خروجاً عن مبدأ سنوية الموازنة الذي أصبح قاعدة تعمل بها جميع دول العالم، وكان الأفراد وما زالوا يؤيدون هذا المبدأ بسبب:

أنهم يؤيدون الحكومة التي تقدم برامج طموحة تلبي رغبات الجميع، ويكرهون الحكومة التي تتقشف، لذلك يوافقون وينتخبون الأحزاب التي تدعم الخدمات الاجتماعية والخدمات الشعبية، ويعارضون الحكومات والأحزاب التي تدعو للتقشف أو لخدمة أهداف الأغنياء فقط.

١٢-٢- مبدأ وحدة الموازنة:

يقصد بمبدأ وحدة الموازنة: " أن تدرج الحكومة جميع الإيرادات والنفقات المتوقعة خلال العام المقبل، لكل الأجهزة والمؤسسات والمصالح التابعة للدولة، في وثيقة واحدة هي الموازنة العامة للدولة ".[١]

ويعني ذلك أن تقدم الحكومة لمجلس الشعب وثيقة واحدة وإن تضمنت عدة موازنات في بيان موحد لكي تتم مناقشته، ومن ثم إقراره.

إن وحدة الموازنة تدل على التعاون والتكامل بين الوزارات والمؤسسات العامة، وعلى إشراف الحكومة المباشر على هذه الهيئات بهدف إنجاز ما تم التخطيط له. أما الموازنات المتعددة فتدل على عمل حكومي مضطرب غير واضح المعالم، لا يسعى لأهداف محددة.

يحقق مبدأ الموازنة الموحدة الاعتبارات التالية:

١. رقابة السلطة التشريعية على أعمال الحكومة وإجراء المناقشة والحوار حول الإيرادات والنفقات والمشاريع المراد إنجازها بهدف إحكام الرقابة الفعالة.[٢]

٢. سهولة التعرف على المركز المالي للدولة ومعرفة العجز أو الفائض بينما لا يستطيع الباحث التعرف على الوضع المالي إذا كانت هناك عدة موازنات.[٣]

٣. تظهر الموازنة الموحدة حقيقة الوضع الاقتصادي والمشاريع المخططة للعام القادم وتقدير آثارها الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة ما إذا كانت موازنة أهداف، أم موازنة تسيير الأمور، طموحة أم عادية.

---

[١] عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ص ٧٩.

[٢] عصام بشور: المالية العامة، مرجع سابق ص ٣٨٤.

[٣] سليمان اللوزي وعلي خليل: المالية العامة، مرجع سابق ص ٣٠٧.

إن هذه الاعتبارات تضع أمام الباحثين والسياسيين والاقتصاديين إمكانيات تقدير الوضع الاقتصادي، والتعرف على توجهات الحكومة المستقبلية، هل هي زيادة معدلات النمو، أم موازنة مصالح صغيرة، هل هي موازنة تغيير...؟

إن هذا المبدأ المالي في المالية العامة ظهر في أكثر الدول وطبقته أكثر الحكومات

فمثلاً:

١. أخذت جمهورية مصر العربية بمبدأ وحدة الموازنة ونصَّ ذلك صراحة في قانون الموازنة العامة رقم ٥٣ لعام ١٩٧٣ على إعداد موازنة موحدة لكافة أوجه النشاط الاقتصادي والإداري ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة أو أي جهة عامة يصدر بها قرار من رئيس الوزراء".

٢. ونصَّ القانون المالي الأساسي للدولة الصادر في سورية عام ١٩٦٧ في مادته الثانية (الموازنة العامة للدولة) ويُسمى الموازنات العامة.

كما نصَّ القانون المالي الأساسي الصادر عام ٢٠٠٦ بالقانون رقم ٥٤ على ما يلي:[١]

تدخل الوزارات والجهات العامة ذات الطابع الإداري في الموازنة العامة بجميع نفقاتها وايراداتها، وتكون للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي ولمديريات الأوقاف ولوحدات الإدارة المحلية موازنات منفصلة عن الموازنة العامة للدولة، ترتبط بالموازنة العامة وفق مبدأ الصوافي.

- ✓ إذا تحقق الوفر يرحل للخزينة العامة، وإذا حصل العجز تحصل على المساعدات من الخزينة العامة.
- ✓ تحدد الحكومة كل حالة وتضع الحلول المناسبة لها.

---

[١] القانون المالي الأساسي للدولة رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٦ ص ٣.

٣. كما نصَّ قانون الموازنة العامة في الأردن رقم ٣٩ لعام ١٩٦٢ على ضرورة تحديد موازنة موحدة لكل الدوائر ذات الطابع الإداري والجمعيات والمؤسسات العامة وتعد موازنة منفصلة ترتبط بالموازنة العامة حسب مبدأ الصوافي.

٤. تعتمد أكثر دول العالم على مبدأ وحدة الموازنة في الظروف الراهنة وتخفف من الموازنات المستقلة بفضل تطور أنظمة المعلومات وسهولة فصل ايرادات أو نفقات الجهات المستقلة عن الموازنة العامة للدولة.

ومع ذلك ظهرت بعض الاستثناءات لمبدأ وحدة الموازنة.

١٢-٢-١- استثناءات مبدأ وحدة الموازنة:

أخذت الحكومات بمبدأ وحدة الموازنة واعتبرته ثورة مالية في ستينيات القرن الماضي، ومع ذلك فقد عادت الدول وقدمت موازنات منفصلة عن الموازنة الموحدة، وكل موازنة تقدم للبرلمان لا تكون ضمن وثيقة الموازنة تعد موازنة منفصلة لها ما يبررها من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وأهم هذه الاستثناءات:

١٢-٢-١-١- حسابات خارج الموازنة:

هي حسابات خاصة تفتح في الخزينة العامة ولا تدخل في الموازنة العامة، ولا تعرض على السلطة التشريعية، لكنها تكون ضمن الخزينة ومثال على ذلك التأمينات لقاء الاشتراك في المناقصات الحكومية – القروض التي تمنحها الحكومة للبلديات لإقامة بعض المشاريع أو في حال تحقق الإيراد تعاد إلى الخزينة، وكل الأموال التي تدخل برسم الأمانة، كفالة قضائية – كفالة محاسبية – كفالة مالية وغيرها من الكفالات.

يوجد عدد من الحسابات خارج الموازنة هي:

١. السلف: وهي مبالغ تمنحها وزارة المالية من أموال الخزينة لغرض محدد وتكون إما دائمة أو مؤقتة (تمنح للبلديات أو مؤسسات القطاع العام).

٢. الأمانات: وهي الأموال التي تودع في الخزينة العامة لغرض محدد مثل المحجوزات وترد في حال تغير الأحكام القضائية.

٣. حركة النقود: وتعني نقل المبالغ من منطقة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر أو عمليات إجراء التقاص بين محافظة وأخرى، فيكون حساب خارج الخزينة وسيطاً بين المحافظتين.

إن هذا الحساب لا يدخل في موازنة الدولة، لكنه يفيد في حسابات الخزينة العامة، فهو استثناء لمبدأ وحدة الموازنة رغم ضخامة المبالغ التي تدخل فيه.

١٢-٢-١-٢- الموازنات المستقلة:

يقصد بالموازنة المستقلة: " الموازنة التي تقدمها بعض الوحدات الاقتصادية أو المشروعات الخدمية الكبيرة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة التي تتمتع بالاستقلال المالي والإداري والأنظمة والقوانين الخاصة بها، وتكون ملحقة تقدم للبرلمان مع الموازنة العامة للدولة ".

إن هذا التعريف يوضح بأن الحكومة قد تمنح بعض القطاعات أو الوحدات الاستقلال المالي والإداري بهدف سرعة الإنجاز والاستفادة من المساعدات الخارجية مباشرة ومثال على ذلك: مصفاة النفط، مديرية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مصرف لمساعدة الفقراء أو المشاريع الصغيرة، المؤسسة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية، مديرية السدود أو مشاريع الأنهار، وجميع هذه المشاريع والمديريات يمكن أن تحصل على مساعدات داخلية أو خارجية، لذلك يُفضل أن يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة.

أما أسباب هذه الاستقلالية المالية فهي:

إن منح بعض المؤسسات الاستقلال الإداري والمالي يبعدها عن المؤثرات السياسية وعن تدخل الجهات العامة بشؤونها الداخلية أو تعيين الموظفين أو تحديد سياستها الاقتصادية، أو الرقابة على أنشطتها مما يخفض حجم الإنتاجية.[١]

١. تساعد الاستقلالية المالية والإدارية المؤسسات التي تعمل في المجال الصناعي أو التجاري على التحرر من الإجراءات الحكومية مثل الروتين والأجور وتحويل الأرباح

---

[١] مجدي محمود شهاب: الاقتصاد المالي، مرجع سابق ص ٢٩٦.

للخزينة العامة مما يفقدها الحيوية في التوسع والانتشار والاستفادة من قدراتها الذاتية أو الاستفادة من المساعدات الخارجية.[١]

٢. تعطي الاستقلالية المالية لهذه المؤسسات أو الشركات إمكانية الاستفادة من المساعدات المالية الخارجية، فقد تقدم منظمة الصحة العالمية مساعدات لمشاريع الصرف الصحي، وتقدم منظمة الصناعة العالمية مساعدات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذه المساعدات لا تقدم إلا إذا وجدت جهة مستقلة تستطيع أن تتفاوض مباشرة مع المنظمات المالية الدولية.

إن هذه الأسباب تدفع الدول والحكومات لإعطاء استقلالية لبعض المشاريع بهدف التخلص من الروتين وسيطرة الحكومة عليها، ويساعدها على الحصول على مساعدات من المنظمات الدولية ومن الحكومات الأجنبية.

– يوجد مثل هذه المؤسسات في مصر وسورية والأردن، وتقدم موازنتها مع الموازنة العامة للدولة حتى تتم مناقشتها في البرلمان.

١٢-٣- مبدأ الشمول:

يقصد بمبدأ الشمول:

" أن تشمل موازنة الدولة كافة النفقات وكافة الإيرادات العامة مهما كان نوعها، ولا يميز مبدأ الشمول بالتالي أي اقتطاع أو تقاص أو اغفال بين النفقات والإيرادات"[٢].

يوضح هذا التعريف بأن مبدأ الشمول في الموازنة يعني أن توضع جميع النفقات وجميع الإيرادات في وثيقة الموازنة مهما كان نوعها؛ اقتصادية، اجتماعية، سياسية، لبيان حقيقة الوضع المالي للدولة، فإذا قامت جامعة دمشق بجباية بعض الرسوم من

---

[١] عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ص ٨٤.

[٢] يوسف شباط: المالية العامة، مرجع سابق ص ٢١٢.

الطلاب سواءّ كان رسماّ أو طوابع فتسجل في جانب الإيرادات، وعندما تنفق تسجل في جانب النفقات. ولا يجوز إجراء التقاص بينهما.

إن أسباب شمول الموازنة لجميع الإيرادات والنفقات هو:

١. مساعدة أعضاء مجلس الشعب في الاطلاع على إيرادات ونفقات كل مؤسسة بهدف المراقبة وإعطاء الأذن بالجباية والإنفاق.[١]

٢. محاربة الإسراف في الإنفاق الحكومي، لأن المؤسسة التي تتجاوز إيراداتها نفقاتها قد تسرف لإنفاق كل ما لديها بغية عدم تسديده لوزارة المالية، لذلك إذاّ اتبعت المالية قاعدة الشمول لتظهر الإيرادات والنفقات دون التقاص.[٢]

٣. معرفة دور الموازنة في تكوين الدخل القومي ومساهمتها في الإنفاق الكلي لأنه كلما ازدادت النفقات العامة يزداد دورها الاقتصادي والاجتماعي في الإنفاق الكلي وزيادة الدخل القومي.

إن هذه الاعتبارات توضح اسباب اعتماد مبدأ الشمول في الموازنة العامة، وتبين دورها وتأثيرها في الاقتصاد القومي.

وقد ظهر لهذا المبدأ بعض الاستثناءات مثل الموازنة الملحقة، والموازنة المستقلة، كما ذكرناها في الفقرة السابقة.

١٢-٤- مبدأ عدم تخصيص الإيرادات أو شيوع الموازنة:

يقصد بمبدأ عدم التخصيص:

" عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة، بل يجب أن تدخل جميع الضرائب والرسوم والإيرادات الأخرى إلى الموازنة العامة لتمول جميع النفقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ".

---

[١]. زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية العامة مرجع سابق ص ٢٧٦.

[٢] زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية العامة مرجع سابق ص ٢٧٦.

إن هذه القاعدة توضح بأنه لا يجوز لجهة معينة مثل الجامعة أن تنفق من إيراداتها أو تخصص الإيرادات لتمويل النفقات، أو لا يحق لمديرية الجمارك العامة أن تنفق من الرسوم الجمركية، بل يجب أن تدخل إيراداتها إلى الخزينة العامة، وتنفق المديرية من الموازنة حسب الأبواب.

إن استخدام هذا المبدأ يرجع للأسباب التالية:

١. يؤدي استخدام هذا المبدأ لإحكام الرقابة المالية والإدارية من قبل السلطة التشريعية والتعرف على جميع الإيرادات وجميع النفقات دون إجراء تقاص.

٢. قد يؤدي تخصيص إيراد معين لنفقة معينة لزيادة حجم الاسراف والتبذير.

٣. إن مبدأ الشيوع يدفع وزارة المالية لتوزيع الموارد المالية بشكل عادل ومتساوي بين الإدارات الحكومية فيؤدي لإشباع جميع الحاجات.

٤. يؤدي هذا المبدأ إلى ترشيد الإنفاق العام.

إن هذه الأسباب والاعتبارات تجعل من قاعدة عدم التخصيص ميزة إيجابية للحكومة والمؤسسات ولوزارة المالية في إجراء التوزيع العادل بين جميع الهيئات والمؤسسات العامة، ويؤدي لإشباع جميع الحاجات الواردة في الموازنة.

يمكن الخروج من هذه القاعدة في الحالات التالية:

١. الحصول على القروض الداخلية لتمويل مشروع معين مثل (سد – سكك الحديد...) فإن الأموال ستخصص لهذه النفقة فقط، فيكون الإيراد قد تم تخصيصه فقط لإشباع حاجة محددة (تمويل إنشاء السد).

٢. تخصيص رسم معين لتمويل جهة معينة مثل الضرائب التي تفرضها الحكومة على بعض المرافق لصالح بناء المدارس، فكل ما تحصل عليه الحكومة يذهب لصندوق خاص ويمكن الإنفاق منه على بناء المدارس الحكومية.

تظهر هذه الاستثناءات لقاعدة عدم التخصيص في أكثر الدول في الظروف الراهنة خاصة في القروض الخارجية التي تخصصها الحكومات لتمويل قطاع محدد، فالقروض والإعانات التي يقدمها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمات

الدولية الأخرى تخصص لتمويل مشروع محدد، مثل مساعدة من صندوق النقد الدولي لتمويل مشروع الصرف الصحي، أو اقامة مشروع المياه الصالحة للشرب، أو لتمويل بناء مدينة صناعية.

إن هذه المنح والقروض تخصص لقطاعات محددة وتشكل خروجاً عن قاعدة عدم التخصيص.

١٢-٥- مبدأ توازن الموازنة:

يقصد بمبدأ توازن الموازنة:

" أن تتساوى الإيرادات مع النفقات العامة ضمن آلية زيادة الإيرادات بهدف تحقيق التوازن المالي وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي ".

يلاحظ من خلال هذا التعريف أن العلاقة بين الإيرادات والنفقات تنعكس على الوضع الاقتصادي بالكامل، لأن الاقتطاع الضريبي سوف يقابله الإنفاق العام وتحقيق التوازن الاقتصادي.

تسعى الحكومات بشكل مستمر لزيادة إيراداتها بهدف تحقيق التوازن المالي، لكن ظروف الإنتاج وظروف التشغيل والمواد الأولية والاستيراد والتصدير قد لا تكون مناسبة لزيادة الإيرادات، مما يؤدي لتراجع الإيرادات في مواجهة النفقات، ويحصل العجز المالي.

ترى أكثر الحكومات ضرورة تساوي الإيرادات مع النفقات (توازن مالي) للأسباب التالية:

١. لأن السلطة التشريعية تسعى بشكل مستمر لمراقبة عمل الحكومة بحيث تكون إيراداتها متساوية مع نفقاتها إلا ما كان لظروف استثنائية.
٢. محاولة الحكومة الجادة محاربة الهدر والفساد في الإنفاق العام والابتعاد عن الخدمات المظهرية بهدف تحقيق التوازن المالي.
٣. اعطاء الاستقلالية للدوائر العامة بهدف ترشيد الإنفاق العام.

استناداً لهذه الأسباب ومنعاً من اللجوء إلى القروض العامة تسعى الحكومات للوصول إلى التوازن المالي، لكن تطور الخدمات وخاصة خدمات الرفاهية قد أدى لزيادة النفقات العامة، عن الإيرادات العامة وأصبح العجز سمة مالية من سمات العصر.

المراجع:

١- سوزي ناشد عدلي: المالية العامة، الدار الجامعية الاسكندرية ٢٠٠٤.

٢- يوسف شباط: المالية العامة والتشريح المالي، الموازنة العامة، منشورات جامعة دمشق ٢٠١٠.

٣- القانون المالي الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم ٥٤ تاريخ ٢٠٠٦.

٤- عصام بشور: المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق ١٩٨٢.

٥- عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية ٢٠٠٥.

٦- يوسف شباط: المالية العامة والتشريح المالي، الموازنة العامة، منشورات جامعة دمشق ٢٠١٠.

٧- علي خليل – سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران عمان ٢٠٠٤.

٨- مجدي محمود شهاب: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٨.

٩- زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية، الدار الجامعية الاسكندرية ١٩٩٥.

١٠- المؤلف: اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسنين دمشق ١٩٩٧.

أسئلة الفصل الثاني عشر:

١-صح أو خطأ True / False

الرقم	السؤال	صح	خطأ
١	تحدد الدولة الموازنة العامة بمدة سنة ميلادية	✓	
٢	الموازنة الاثنا عشرية هي استثناء لمبدأ سنوية الموازنة	✓	
٣	تعمل الحكومات حالياً بالموازنة الدورية		☒
٤	لا تحدد الدولة موازنة موحدة لجميع القطاعات		☒
٥	تحدد الدولة موازنات مستقلة إلى جانب الموازنة الموحدة	✓	
٦	تحدد الإيرادات لبعض النفقات		☒
٧	تتوازن الموازنة بشكل مستمر		☒
٨	لا تشمل الموازنة جميع النفقات العامة		☒

٢-أسئلة خيارات متعددة Multiple-Choice

١-تعني سنوية الموازنة

A-سنة ميلادية

B-تبدأ ب ١/١ من كل عام

C-تنتهي ب ١٢/٣١ من كل عام

D-مدة سنة ونصف

٢- الموازنة الاثنا عشرية

A- تحددها الدولة سنوياً

B- تحدد موازنة لكل شهر

C- نصف سنوية

D- سنوية

٣- الموازنة المستقلة هي استثناء لمبدأ:

A- سنوية الموازنة

B- الاثنا عشرية

C- وحدة الموازنة

D- الشمول

٤- عجز الموازنة هو استثناء لمبدأ:

A- وحدة الموازنة

B- توازن الموازنة

C- الشمول

D- عدم التخصيص

٣-أسئلة قضايا للمناقشة

١- الموازنة الاثنا عشرية موازنة حكومية نظامية

مدة الإجابة ١٠ دقائق في الفقرة (١).

٢- شمول الموازنة لجميع نفقات الدولة يحدد ويحصر كافة النفقات

مدة الإجابة ١٥ دقيقة في الفقرة (٣).

٣- هناك مبررات عديدة للخروج عن مبدأ توازن الموازنة

مدة الإجابة ١٠ دقائق في الفقرة (٥).

المراجع

المراجع العربية:

١. أحمد رفيق قاسم، أحمد الأشقر: التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة حلب ١٩٩٣

٢. أحمد زهير شامية: النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب لعام ٢٠٠٠

٣. أحمد فريد مصطفى – سهير محمد السيد حسن: الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ١٩٨٩

٤. أكرم الحوراني – عبد الرزاق الحساني: النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق ٢٠١١

٥. الفيروز آبادي: القاموس المحيط، المكتبة التوفيقية القاهرة ١٩٦٩.

٦. ثامر محمد الخزرجي: النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر عمان ٢٠٠٤

٧. جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الاكاديمية القاهرة ١٩٩٧

٨. جيمس جوراتيني – ريجارد استروب: الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن عبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض ١٩٨٨

٩. حامد عبد المجيد دراز: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٨

١٠. حسين بني هاني: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٢

١١.حمدي الصباخي: دراسات في الاقتصاد العام، نظرية المالية العامة والسياسات المالية نشر الدار المغربية، الدار البيضاء ١٩٨٢
١٢.حمدي بسيسو: محددات ادارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية اتحاد المصارف العربية، بيروت ٢٠١٠
١٣.خولة شاكر الدجيلي: بيت المال، نشأته وتطوره، مطبعه وزارة الأوقاف بغداد، ١٩٧٦
١٤.رمزي زكي: التضخم المستورد، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية والبلاد العربية دار المستقبل العربي القاهرة ١٩٨٦
١٥.زينب حسين عوض الله: مبادئ المالية، الدار الجامعية الاسكندرية ١٩٩٥
١٦.سالم محمد الشوابكة: المالية العامة والتشريع الضريبي، دار رند للتوزيع والنشر، عمان ٢٠٠٠
١٧.ساموبسلون – نورد هاوس: الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية – عمان ١٩٩٥
١٨.سامي خليل: النظرية الاقتصادية، الكتاب الأول، مطابع الأهرام – القاهرة ١٩٨٤
١٩.سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي: الكتاب الثاني، مطابع الأهرام – القاهرة ١٩٨٤
٢٠. محمد عبد المنعم عفر – أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي
٢١.سهير السيد: المدخل إلى النظرية الاقتصادية الكلية، إيتراك للنشر والتوزيع القاهرة ٢٠٠٣
٢٢.سوزي ناشد: المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٦
٢٣.عادل فليح العلي: المالية العامة، دار الحامد، عمان ٢٠٠٧

٢٤.عاطف صدقي: دروس في المالية العامة، مطبعة النهضة المصرية القاهرة، ١٩٦٢
٢٥.عبد الأمير كاظم: الضرائب الثابتة في الإسلام، رسالة دكتوراه – العراق ٢٠٠٢
٢٦.عبد الكريم الخطيب: السياسة المالية في الإسلام، دار المعرفة بيروت ١٩٩٠
٢٧.عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية الاسكندرية ١٩٨٨
٢٨.عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية ٢٠٠٥
٢٩.عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٧
٣٠.عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسة المالية – دار النهضة العربية – بيروت ١٩٧١
٣١.عبد الهادي النجار: اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٢
٣٢.عصام بشور: المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق ١٩٨٢
٣٣.علي خليل – سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران – عمان ١٩٩٩
٣٤.علي كنعان: اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسنين دمشق ١٩٩٧
٣٥.علي كنعان: الاسواق المالية، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٩
٣٦.علي كنعان: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٩
٣٧.علي كنعان: المالية العامة الإسلامية، دار النوادر بيروت ٢٠١٤
٣٨.علي كنعان: المالية العامة والاصلاح المالي في سورية، دار الرضا للنشر والتوزيع، دمشق ٢٠٠٣

٣٩.علي كنعان: النقود والصيرفة والسياسة النقدية دار المنهل اللبناني بيروت ٢٠١٢
٤٠.عوف محمود الكفراوي: سياسة الإنفاق العام في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ١٩٨٩
٤١.فهمي محمود شكري: الرقابة المالية العليا – – دار مجدلاوي – عمان – الأردن ١٩٨٢
٤٢.فيلي ايهلرت. ديتهلم هونستوك – كارل هانس تينيرت: النقود والقروض مطبعة الاقتصاد في برلين ١٩٨٥ باللغة الألمانية
٤٣.كمال غالي: الاقتصاد المالي، مطبوعات جامعة دمشق ١٩٦٨
٤٤.لؤي صافي: العقيدة والسياسة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠١
٤٥.مانفرد مولر: اقتصاديات المالية والموازنة للبلدان والمدن والادارة المحلية، مطبعة الاقتصاد برلين ١٩٨٨ (باللغة الألمانية).
٤٦.مجدي محمود شهاب: الاقتصادي المالي، الدار الجامعية الاسكندرية ١٩٨٨
٤٧.محمد خالد الحريري – محمد خالد المهايني – خالد الخطيب: اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، جامعة دمشق، ٢٠١٠
٤٨.محمد دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني بيروت، ٢٠١٠
٤٩.محمد ضياء الدين الدبس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، دار التراث، القاهرة ١٩٨٥
٥٠.محمد طاقة – هدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة عمان ٢٠٠٧
٥١.محمد عبد المنعم عفر – أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ١٩٩٩
٥٢.محمد وديع بدوي: دراسات في المالية العامة، دار المعارف بمصر ١٩٦٦

٥٣.موقع إفلاس المصارف، موقع إفلاس المصارف الأمريكية على شبكة Google.
٥٤.موقع صندوق النقد الدولي، الإنفاق العام في جميع الدول. موقع الاحصاءات القومية الأمريكية – صندوق النقد الدولي.
٥٥.موقع صندوق النقد العربي – الاحصاءات المالية للدول العربية – التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
٥٦.ميلاد منصور يونس: مبادئ المالية العامة، الجامعة المفتوحة – طرابلس ليبيا ١٩٩٤
٥٧.وديع بشور: سورية صنع دولة وولادة أمة، مطبعة اليازجي دمشق ١٩٩٦
٥٨.وليد عايب: سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي (الجزائر) إشراف د. علي كنعان – جامعة دمشق ٢٠٠٩
٥٩.يوحنا كورتس – جورجي كالثوفلسن: ميزانية الدولة، مطبعة الاقتصاد، برلين ١٩٨٩ (باللغة الألمانية).
٦٠.يوسف شباط: المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٠
٦١.يونس أحمد البطريق: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٥
٦٢.يونس أحمد البطريق: المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٥
٦٣.القانون المالي الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم ٥٤ تاريخ ٢٠٠٦.
٦٤.القانون المالي الأساسي للدولة رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٦
٦٥.المجموعة الاحصائية السورية لعام ٢٠١١.

المراجع الأجنبية:

1- Kurtz, J, (2018), public finance. Berlin Issuce.
2- Gruber, J, (2016), Public Finance and Public Policy (5th Edition) WORTH Publishers.
3- DAVID, N, HYMAN, (2016) Public Finance: A Contemporary Application of Theory to Policy 11th Edition, NORTH CAROLINA STATE UNIVERSITY.